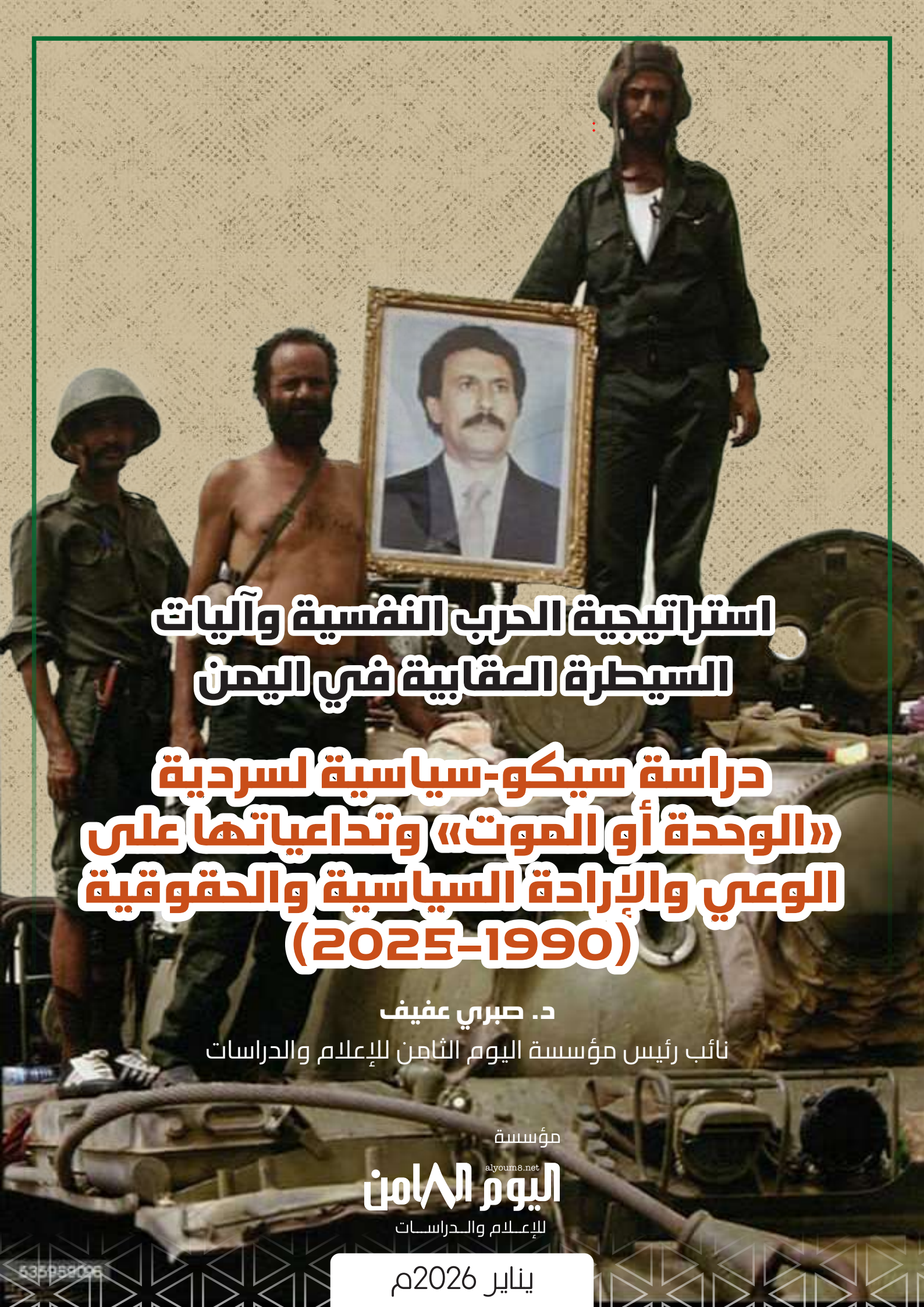

استراتيجية الحرب النفسية وآليات السيطرة العقابية في اليمن

دراسة سيكو-سياسية لسردية «الوحدة أو الموت» وتداعياتها على الوعي والإرادة السياسية والحقوقية (1990-2025)

د. صبري عفيف

نائب رئيس مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

مؤسسة

اليوم الثامن

alyoum8.net

للإعلام والدراسات

يناير 2026م

إصدارات
هذه الدراسة اعدت لصالح، مؤسسة اليوم الثامن
للإعلام والدراسات
ومنتدى الجنوب لتنمية الوعي السياسي

صادر عن
مؤسسة
alyoum8.net
اليوم الثامن
للإعلام والدراسات

الملخص

تنطلق هذه الدراسة من حاجة ماسة لتجاوز التحليل التقليدي للصراع اليمني (1990–2025)، مركزة بدلاً من ذلك على الاستراتيجيات الممنهجة للسيطرة التي تستهدف الوعي والإرادة الجمعية عبر الحرب النفسية (Psychological Warfare). الهدف الرئيسي للدراسة هو تفكيك وتحليل كيفية تحويل سردية «الوحدة أو الموت» المقدسة من شعار قومي إلى برنامج إكراه سردي (Narrative Coercion) عقابي ممنهج، وربط هذا التحول مباشرة بتفاقم الانتهاكات الحقوقية الممنهجة وشل الإرادة السياسية والمقاومة المجتمعية في الجنوب.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي النقدي (Critical Analytical Approach)، المدعوم بالمنهج التاريخي، لتحليل البنى السردية للخطابات المهيمنة خلال الفترة المحددة (1990–2025). استخدمت إطاراً نظرياً متقاطعاً بين العلوم السياسية وعلم النفس الاجتماعي، مطبقة نظريات متقدمة لتفسير الخضوع، أبرزها: العجز المكتسب (Learned Helplessness)، ونظرية القيد المزدوج (Double Bind Theory)، والابتعاد الأخلاقي (Moral Disengagement). وقد اعتمدت الدراسة على مصادر بيانات نوعية (Qualitative Data) تمثلت في الخطابات الرسمية والفتاوى وتقارير المنظمات الحقوقية، وتم اختيارها بطريقة قصدية (Purposive Sampling).

أظهرت النتائج أن الفواعل النظامية نجحت في ترسيخ نظام عقابي شامل عبر آليتين رئيسيتين:

فُرضت سردية «الوحدة أو الموت» كـ «تهديد وجودي مُؤَمْنَنْ»، مما ولّد حالة من الشلل النفسي والامتثال القسري (التنافر المعرفي) بين الأفراد. حيث تم تجريم المطالب السياسية والحقوقية كـ «خيانة» تستوجب «الموت»، وهو ما يفسر استدامة الخضوع والقبول للعنف الهيكلي.

تجلت الآلية في عملية «التطهير الوظيفي والإقصاء الهيكلي» ومثّلت هذه العملية عقاباً اقتصادياً واجتماعياً مُدمراً هدف إلى تجريد الجنوب من نخبته وخلق إفقار ممنهج، وكانت العامل الرئيسي الذي فجّر الحراك الجنوبي السلمي عام 2007.

وتخلص الدراسة إلى أن المنظومة القمعية في اليمن اعتمدت على ربط الجرائم السردية والهيكلية بالانتهاكات الحقوقية الموثقة. وتوصي بضرورة التفكيك الشامل والعميق للمنظومة العقابية (الخطابية والقانونية والاقتصادية) كشرط لازم لأي مشروع سياسي مستقبلي يسعى للاستقرار يقوم على التوافق والمواطنة، وليس القسر والتهديد الوجودي.

الكلمات المفتاحية: الحرب النفسية، الإكراه السردي، سردية الوحدة أو الموت، السيطرة العقابية

المقدمة

إنّ دراسة الصراع في اليمن الممتدة بين عامي 1990 و2025 تتطلب تجاوز التحليل التقليدي الذي يركز فقط على الصراع العسكري المباشر وتبادل القوة المسلحة. ففي جوهر هذه الأزمة، تكمن استراتيجيات ممنهجة للسيطرة والهيمنة تمارسها الفواعل النظامية عبر آليات تتجاوز العنف الفيزيائي لتستهدف الوعي والإرادة الجمعية. هذه الدراسة تنطلق من فرضية مفادها أن الاستقرار القسري الذي سعت إليه الأنظمة المتعاقبة كان نتاج حرب غير مرئية، هي الحرب النفسية (Psychological Warfare).

يتمثل التركيز النوعي لهذه الدراسة في تفكيك ظاهرة الحرب النفسية وآلياتها العقابية، وتحديداً كيف تم توظيف الخطاب السردي المُقدس، المتمثل في شعار «الوحدة أو الموت»، ليس كإطار قومي فحسب، بل كأداة أيديولوجية لـ تبرير القمع الهيكلي. لقد عملت الفواعل النظامية على تحويل قضية الوحدة من إطار سياسي قابل للنقاش إلى تهديد وجودي مُؤَمْنَنْ ((Securitized Threat، مما سمح بفرض آليات السيطرة العقابية الممنهجة ضد كل من يمثل تحديًا أو اختلافًا.

إنّ خطورة هذا النمط من السيطرة تكمن في كونه يهدف إلى تدمير الإرادة السياسية للمجتمع بشكل جذري. فمن خلال تطبيق آليات نفسية عميقة كالتعرض المستمر للعواقب المؤلمة التي تؤدي إلى العجز المكتسب (Learned Helplessness))، واستغلال القلق الوجودي عبر نظرية إدارة الإرهاب (TMT)، مروراً بخلق التناقض الداخلي (كما في التنافر المعرفي)، يتم شل قدرة الأفراد على الفعل والمقاومة. وهذا لا يترك تداعيات حقوقية موثقة فحسب، بل يؤسس لآثار نفسية وجسدية عميقة ومستدامة ترهن مستقبل التعافي السياسي والاجتماعي.

بناءً عليه، تسعى هذه الدراسة لملء فجوة بحثية نوعية من خلال تحليل التقاطع الحاسم بين السياسة القمعية (الأمننة والسيطرة) وعلم النفس الاجتماعي (آليات كسر الإرادة). وهي بذلك تقدم إطاراً تفسيرياً جديداً لفهم استدامة الأنظمة السلطوية في اليمن، وكيف يتم تدمير المجتمع من الداخل بواسطة الخطاب قبل القوة.

الفصل الأول

الإطار المنهجي

أولاً: تحديد المشكلة (Statement of the Problem)

يشكّلُ تحقيق مشروع دولة الوحدة اليمنية في مايو 1990 حدثاً تاريخياً مفصلياً، كان من المفترض أن يُبنى على أسس التوافق والشراكة العادلة بين الشمال والجنوب. إلا أن مسار هذه الوحدة سرعان ما تحوّل ليُظهر بوضوح دور القوة والهيمنة كأداة رئيسية في تثبيت مفاهيمها وترسيخ سردياتها، على حساب التراضي والشراكة الوطنية الحقيقية. وقد تمثلت ذروة هذا المسار القسري في تبني استراتيجيات ممنهجة للحرب النفسية والأمنية، هدفت إلى إسكات أي صوت مُطالب بمراجعة مسار الوحدة أو معارض لتبعاتها.

تتمثل مشكلة الدراسة في القصور التحليلي لتفكيك الأبعاد السيكولوجية والاجتماعية لاستراتيجيات الفواعل النظامية في اليمن، وتحديد كيفية تحويل سردية «الوحدة أو الموت» إلى برنامج عقابي ممنهج (Control Program) ينتهك الحقوق ويهدف إلى شل المقاومة المجتمعية والإرادة السياسية.

ثانيا: تساؤلات الدراسة (Research Questions)

إن المشكلة تتمحور حول الإجابة على التساؤل الرئيسي (Central Question) كيف أثرت استراتيجية الحرب النفسية (المتمثلة في فرض سردية «الوحدة أو الموت») على تفعيل آليات السيطرة العقابية للنظام، وما هي تداعيات ذلك على الوضع الحقوقي في اليمن (1990–2025)؟

ويتفرع من هذا السؤال عدد من التساؤلات الفرعية (Sub-Questions)

ما هي أبرز آليات السيطرة العقابية التي استخدمتها الفواعل النظامية، وكيف خدمت هذه الآليات هدف تثبيت العجز المكتسب في المجتمع اليمني؟

كيف عمل الخطاب السردي («التخوين والردة») على تفعيل الابتعاد الأخلاقي لدى منفذي القمع، وتبرير التجريد من إنسانية الضحايا؟

كيف استغلت سردية «الوحدة أو الموت" القلق الوجودي لدى الأفراد، وما هي الآثار السيكولوجية المترتبة على فرض حالة القيد المزدوج؟

ما هي نقطة الالتقاء الأيديولوجي المشتركة بين صالح والإصلاح والحوثي التي تخدم سردية الإكراه على الوحدة؟

ما هو الدور الذي لعبه العنف الهيكلي (الإفقار والتضييق الاقتصادي) في تجميد الحاجات العليا للمجتمع وفقاً لهرم ماسلو، وتحويل الأولوية للبقاء على قيد الحياة؟

ثالثاً: أهداف الدراسة (Research Objectives)

تتحدد الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة في ثلاثة محاور متكاملة تسعى إلى تقديم تحليل شامل وغير تقليدي لاستراتيجيات السيطرة النظامية في اليمن:

1. تحليل البنية السردية لخطاب «الوحدة أو الموت» بشكل معمق، وتفكيك مكوناته الأيديولوجية والرمزية

2. توثيق العلاقة المنهجية والتسلسلية بين استراتيجية الحرب النفسية (كالمتغير المستقل) وآليات السيطرة العقابية (كالمتغير الوسيط)، وبين أنماط الانتهاكات الحقوقية الممنهجة (كالمتغير التابع).

3. تطبيق النظريات السيكولوجية والاجتماعية المتقدمة (مثل نظرية العجز المكتسب، والابتعاد الأخلاقي، ونظرية إدارة الإرهاب – TMT) على السياق اليمني.

رابعا: أهمية الدراسة (Significance of the Study)

تنبع أهمية هذه الدراسة من قدرتها على إضافة قيمة نوعية إلى كل من الحقلين النظري والتطبيقي، خصوصاً في سياقات الصراعات والتحولات السياسية:

1. تكمن الأهمية النظرية للدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية العربية واليمنية من خلال تقديم إطار تحليلي متقاطع (Interdisciplinary Framework) يدمج بفاعلية بين العلوم السياسية وعلم النفس الاجتماعي.

2. تقدم الدراسة إطاراً تشخيصياً عملياً للمنظمات الحقوقية والمدنية والعاملين في مجال العدالة الانتقالية.

خامساً: فرضيات الدراسة (Research Hypotheses)

ستنقسم الفرضيات إلى مجموعتين: الفرضية الرئيسية (الكلية)، تليها الفرضيات الفرعية (المفسرة) التي تركز على آليات القمع النفسي المحددة.

الفرضية الرئيسية

تتعلق هذه الفرضية بالعلاقة المباشرة بين استراتيجية الفاعل النظامي والنتيجة الحقوقية:

الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة ارتباط وتأثير قوية ومباشرة بين استراتيجية الحرب النفسية (المُتمثلة في فرض سردية «الوحدة أو الموت») وآليات السيطرة العقابية الممنهجة التي تستخدمها الفواعل النظامية، وبين تفاقم التداعيات الحقوقية (الانتهاكات) في اليمن خلال الفترة (1990–2025).

الفرضيات الفرعية (التفسيرية السيكولوجية)

تركز هذه الفرضيات على اختبار مدى تطبيق النماذج النفسية المفسرة (المتغيرات الوسيطة) على أرض الواقع:

أولاً: فرضيات تدمير الإرادة وكسر المقاومة

تؤدي السيطرة العقابية الممنهجة (كالاعتقالات والاغتيالات العشوائية) إلى نشر العجز المكتسب على مستوى المجتمع، مما يقضي على الإرادة السياسية ويضمن الخضوع والخمول العام.

يؤدي العنف الهيكلي (الإفقار الممنهج والتضييق الاقتصادي) إلى تدمير احتياجات الأمان الأساسية في هرم ماسلو، مما يُجمد الحاجة للتقدير والمشاركة السياسية ويُبقي المجتمع في حالة بحث عن البقاء.

فرضية متلازمة الإنهاك (GAS) يؤدي التعرض المُزمن للضغط وعدم الأمان القانوني والاقتصادي إلى دفع المجتمع إلى مرحلة الإنهاك(Exhaustion) وفقاً لمتلازمة التكيف العام، مما يُضعف القدرة العاطفية والمعرفية على المقاومة المنظمة.

ثانياً: فرضيات شرعنة العنف وتجنيد الفواعل

يُعتبر استخدام «الجرائم السردية» وفتاوى التخوين والردة آليات أساسية لتفعيل الابتعاد الأخلاقي لدى المنفذين، مما يُشرعن الأفعال القمعية من خلال تجريد الضحايا من إنسانيتهم.

يتجه النظام لاستقطاب الأفراد ذوي سمات الشخصية التسلطية في الأجهزة الأمنية والإعلامية، لتنفيذ خطاب القمع والتخوين بصرامة وفعالية.

ثالثاً: فرضيات الإكراه السردي والامتثال القسري

فرضية إدارة الإرهاب ((TMT يُستخدم الخطاب المُقدّس لسردية «الوحدة أو الموت» كآلية نفسية تستغل القلق الوجودي لدى الأفراد (وفقاً لنظرية إدارة الإرهاب)، لتصوير أي معارضة كـتهديد وجودي يستوجب القمع الفوري.

يُنشئ شعار «الوحدة أو الموت» حالة من القيد المزدوج في الخطاب السياسي، مما يُلزم الأفراد على الامتثال القسري للنظام لتجنب التهديد المميت، ويؤدي إلى الشلل النفسي للمجتمع.

يُؤدي الإجبار على التعبير عن تأييد النظام (رغم الشعور بالظلم) إلى توليد التنافر المعرفي، ويكون الحل الأرجح هو تعديل المعتقد الداخلي وقبول السردية الرسمية، مما يُعد انتصاراً سيكولوجياً للنظام.

سادساً: أهمية الدراسة (Significance)

توفر الدراسة نموذجًا تحليليًا متكاملًا يزاوج بين التحليل النقدي للخطاب (CDA) ونظرية القمع والسيطرة. هذه المزاوجة تسد فجوة في الدراسات اليمنية التي غالبًا ما تفصل بين تحليل النصوص (الخطاب) وتحليل الفعل الميداني (القمع)، مما يعزز قدرة الباحثين على فهم آليات الهيمنة الشمولية.

تسهم الدراسة في تعميق فهم مفهوم "الإكراه السردي" وتطبيقه في سياق الصراعات الأهلية. فبدلاً من تحليل الخطاب كأداة إقناع، يتم تحليله كأداة قسرية مصممة للترويع النفسي.

تسلط الضوء على آليات التآزر بين الفواعل النظامية)الرئاسة، الدين، الأمن) في إنشاء وتنفيذ استراتيجية قمع موحدة، مما يقدم إضاءة جديدة على مفهوم «الدولة العميقة» في الأنظمة العربية

تساعد الدراسة في فهم الجذور الإيديولوجية والنفسية للحرب الأهلية والصراع الحالي، حيث تكشف أن الأزمة لم تكن مقتصرة على التقسيمات السياسية والاقتصادية، بل تعود إلى فشل الإكراه السردي في فرض هوية قسرية.

يُمكن لتوثيق التداعيات العقابية المرتبطة مباشرة باستراتيجيات الخطاب أن يُستخدم كمرجع موثوق في جهود العدالة الانتقالية المستقبلية، خاصة فيما يتعلق بـ «جرائم التحريض والتخوين الممنهج» وربطها بالانتهاكات الحقوقية.

ترفع الوعي العام بخطورة توظيف الدين والإعلام في الحرب النفسية لتبرير الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مما يُسهم في بناء آليات مجتمعية لمقاومة الخطاب التحريضي في المستقبل.

سابعاً: منهجية البحث ومصادره (Methodology and Sources))

لتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من فرضياتها المتعلقة بتحليل استراتيجيات الحرب النفسية والأمنية لفرض سردية «الوحدة أو الموت»، ستعتمد هذه الدراسة على منهجية مزدوجة تجمع بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، وذلك لضمان العمق التحليلي لآليات الإكراه السردي والتوثيق التاريخي لانتهاكات الحقوق. تعتمد هذه الدراسة على منهجية بحث مُركّبة تهدف إلى كشف وتفكيك العلاقة بين الخطاب السياسي (السردية)

وممارسة القوة القسرية (السيطرة العقابية)، وذلك عبر الجمع بين أدوات العلوم السياسية وعلوم الاتصال.

المنهج الأساسي: المنهج التحليلي النقدي (Critical Analytical Approach)

يُعد المنهج التحليلي النقدي هو الأداة الرئيسية، حيث يتم استخدامه لتفكيك وتفسير النصوص والخطابات المُهيمنة.

المنهج الداعم: المنهج التاريخي التحليلي (Historical-Analytical Approach)

يُستخدم هذا المنهج لضبط الإطار الزمني للظاهرة قيد الدراسة وتتبع تطورها.

الفترة الزمنية: تغطية الفترة من 1990 إلى 2025.

التقسيم الزمني المنهجي: لضمان دقة التحليل وتجنب التعميم، تم تقسيم فترة الدراسة إلى **ثلاث مراحل منهجية رئيسية**) كما هو مُقترح في هيكل الدراسة)، حيث تُمثل كل مرحلة تحولاً في الفاعل وفي آليات السيطرة العقابية:

المرحلة المنهجية	الفترة الزمنية	السردية الجوهرية وآلية السيطرة	دور التسييس والهيمنة
التأسيس والإكراه الصامت	١٩٩٠–١٩٩٤	سردية الاندماج القسري والسيطرة عبر الاغتيالات السياسية المنظمة (القمع الصامت).	الأمننة في مراحلها الأولية، تمهيداً لشرعنة العنف
الترسيم العسكري والسيطرة	١٩٩٤–٢٠١١	سردية التكفير والردة والسيطرة عبر الشرعنة الدينية (فتوى الردة) والعقاب الاقتصادي.	ذروة التسييس، وتحويل المعارضة إلى تهديد وجودي (الردة/الموت)
الثورة والحرب السردية	٢٠١١–٢٠٢٥	سردية الوحدة/الشرعية مقابل العمالة/الفوضى والسيطرة عبر الحرب الإعلامية و الجرائم السردية.	استمرار الهيمنة الثقافية مع تنوع الفاعلين وتصاعد العنف الهيكلي

مصادر البيانات وعينات الدراسة (Data Sources and Sample)

تعتمد الدراسة على مصادر بيانات نوعية (Qualitative Data) تمثل خطاب الفواعل النظامية خلال المراحل الثلاث:

خطابات رؤساء، بيانات رسمية للحكومة، تشريعات وقوانين تتعلق بالوحدة.

الفتاوى الصادرة عن مرجعيات دينية موالية للسلطة، افتتاحيات الصحف الناطقة باسم حزب الإصلاح أو المؤتمر الشعبي العام، بيانات جماعة الحوثي عن «الولاية» و«العدوان.

تقارير منظمات حقوقية محلية ودولية توثق الاغتيالات والاعتقالات التعسفية، تُستخدم لربط السردية بالتداعيات الحقوقية الفعلية.

اختيار العينات : يتم اختيار العينات بطريقة **قصدية (Purposive Sampling)**، حيث تُنتقى النصوص الأكثر تأثيراً والتي كانت بمثابة نقطة تحول في الخطاب العام لكل مرحلة زمنية.

ثامنا: مصطلحات والمفاهيم الأساسية

تعتمد هذه الدراسة على أربعة مفاهيم محورية يتم تعريفها وتأطيرها بما يخدم السياق السياسي والأمني للبحث:

استراتيجية الحرب النفسية (PSYWAR):

تعريفها الإجرائي كـ«استخدام ممنهج لخطاب الأمننة الوجودية والتخوين يهدف لتغيير الإدراك والسلوك السياسي للسكان".

هي الاستخدام المخطط والممنهج لوسائل الإعلام والاتصال، أو أي أداة تأثير غير عسكرية، للتأثير على المواقف، المعتقدات، السلوكيات، وعواطف المجموعات المستهدفة (المعارضة السياسية والمجتمع)، بهدف تحقيق أهداف سياسية محددة دون اللجوء المباشر للقوة المسلحة. وفي سياق الدراسة، تُعرّف بأنها» الجهود الموجهة من قِبل الفواعل النظامية لغرس الخوف، وزعزعة الثقة، وتشويه سمعة الخصوم (التخوين)، لضمان القبول الإجباري بسردية «الوحدة أو الموت".

السيطرة العقابية (Punitive Control):

تعريفها الإجرائي كـ «مجموعة الآليات الرسمية وغير الرسمية (كالاعتقال التعسفي، الفصل، الإفقار الممنهج) التي تستخدمها الفواعل النظامية لتأديب وترهيب المعارضين والرافضين للسردية الموحدة".

سردية «الوحدة أو الموت" The 'Unity or Death' Narrative

تعريفها الإجرائي كـ «خطاب أيديولوجي ثنائي يُصوّر الوحدة كـ قيمة مقدسة ووجودية، ويحوّل أي معارضة سياسية إلى خيانة وطنية تستوجب العقاب الجذري".

الإكراه السردي (Narrative Coercion)

يُشير إلى استخدام القوة اللغوية والخطابية والسردية (بدلاً من أو بالتوازي مع القوة المادية) لفرض حقيقة سياسية أو إيديولوجية معينة. يتم ذلك عبر:

حصْر الخيارات السياسية في خيار واحد (الوحدة) وتصوير البديل (الانفصال أو المعارضة) على أنه كارثة وجودية أو فناء (الموت).

تحويل المفهوم السياسي (الوحدة) إلى مفهوم مُقدس أو حتمي لا يمكن المساس به، بحيث يصبح الاعتراض عليه جريمة لا سياسة. الإكراه السردي في هذا البحث هو عملية فرض سردية «الوحدة أو الموت» بالقوة الخطابية والتهديد.

الفواعل النظامية (Systemic Actors)

هم الكيانات والمؤسسات والأشخاص الذين يمارسون السلطة الرسمية أو يتبعون هيكلها بشكل مباشر. في سياق هذا البحث، يُقصد بهم : المؤسسات والقيادات السياسية العليا والحكومية والأمنية والعسكرية التي كانت تمتلك صلاحية اتخاذ القرار أو تنفيذه، واستخدمت آليات الدولة لفرض السردية المُهيمنة وتنفيذ التكتيكات الأمنية القمعية. يشمل ذلك: القادة السياسيين، ورؤساء الأجهزة الأمنية والاستخباراتية، والقيادات العسكرية العليا التي كانت تشرف على حملات القمع.

الحقوق السياسية والمدنية (Political and Civil Rights)

تشكل الركيزة الأساسية للدولة الديمقراطية الحديثة، وسيتم تعريفها في البحث وفقًا للمواثيق الدولية (كالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية).

الحقوق السياسية:

هي الحقوق التي تُمكّن المواطنين من المشاركة في إدارة الشؤون العامة للدولة، مثل: الحق في حرية التعبير، الحق في التجمع السلمي، الحق في تأسيس الأحزاب والجمعيات، والحق في المشاركة في الانتخابات.

الحقوق المدنية:

هي الحقوق التي تضمن الحريات الشخصية والجوهرية للأفراد وحمايتهم من تدخل الدولة التعسفي، مثل: الحق في الحياة، الحق في الأمن الشخصي، حظر التعذيب والاعتقال التعسفي، وحماية الملكية الخاصة.

هيكل الدراسة

احتوت الدراسة على (أربعة) فصول ففي الفصل الأول: الإطار المنهجي والنظري يتأسس هذا الفصل على وضع العدسة التحليلية للدراسة، متجاوزًا السرد السياسي التقليدي. يبدأ المبحث الأول بتحديد الإشكالية المحورية المتمثلة في استخدام القسر الأيديولوجي لفرض الوحدة، وتوضيح الأهمية والأسباب التي دعت لاختيار الموضوع. يليه المبحث الثاني لتأصيل المفاهيم السيكو-سياسية، حيث يتم فيه تفكيك مصطلح الحرب النفسية وتطبيقهما على السياق اليمني. أهم ما يقدمه هذا الفصل هو التأسيس النظري لنموذجي الإكراه السردي (Narrative Coercion) والقيد المزدوج ((Double Bind، اللذين سيعملان كأدوات

تحليلية لفهم آليات السيطرة العقابية الممنهجة على الوعي والإرادة السياسية.

وفي الفصل الثاني: الإطار التاريخي واستراتيجية «الوحدة أو الموت» يتناول هذا الفصل إلى التطبيق التاريخي والتحليلي لتلك النظريات، مُقسِّماً الفترة الزمنية إلى ثلاث مراحل رئيسية تُظهر تكيُّف استراتيجية الإكراه بدءًا من الإفراغ التوافقي (1990-1994) مرورًا بالترسيم العسكري القسري (1994-2011) ووصولًا إلى توريث الخطاب التخويني (2011-2025). ثم ينتقل المبحث الثاني إلى تحليل خطاب الأمننة ((Securitization وكيف تم تحويل المطالب السياسية إلى «تهديد وجودي» و«فوضى أمنية»، ودراسة الآلية التي تم بها التجريم التشريعي لضمان غطاء قانوني للقمع. يختتم الفصل بالمبحث الثالث الذي يركز على آليات التعبئة الأيديولوجية والإعلامية والتربوية كأذرع لغرس السردية القسرية وتوفير الغطاء الأخلاقي لها.

أما الفصل الثالث: فواعل السيطرة العقابية والتطبيق الحقوقي (الآليات المباشرة والتطبيق الميداني التنفيذ الحقوقي (فقد يُعنى هذا الفصل بتحليل آليات التنفيذ المؤسسي للإكراه السردي. يركز المبحث الأول على تحديد الفواعل المؤسسية التي شكلت المنظومة العقابية المتكاملة: بدءًا من المؤسسة الأمنية والعسكرية كذراع تنفيذي للردع الوجودي، مروراً بالمؤسسة القضائية كذراع شرعي يمنح الحصانة، وانتهاءً بالمؤسسة الاقتصادية كذراع لتفعيل الإكراه المادي عبر نهب الأصول وإدارة الإفقار. يليه المبحث الثاني، وهو تطبيق عملي، حيث يتم تحليل الأثر الحقوقي المباشر لهذه الآليات على الحق في التعبير والتنظيم، وأثرها على الحقوق الاقتصادية والمدنية، مع توثيق حالات محددة تثبت أن القمع كان هيكلياً ومُعمَّماً.

وتُقدم الخاتمة الاستنتاجات النهائية للدراسة، مؤكدة أن فشل الوحدة نابع من تأسيسها على الإكراه السردي والعقابي وليس مجرد خلاف سياسي. تليها التوصيات العلمية والسياسية التي تركز على ضرورة التفكيك الشامل للمنظومة العقابية (الخطابية والقانونية والاقتصادية) كشرط لازم لأي مشروع سياسي مستقبلي يقوم على التوافق وليس القسر.

الفصل الثاني

الإطار النظري والمفاهيمي والدراسات السابقة

المبحث الأول:

الحرب النفسية، مفهومها، أنواعها، وسائلها

الحرب النفسية، تمتد جذورها إلى أقدم العصور، وتعد شكلاً معقداً من أشكال الصراع يتجاوز حدود المواجهة المادية. لقد احتلت هذه الممارسة مكانة بارزة عبر التاريخ لقدرتها الفائقة على التأثير في جوهر القرار والسلوك البشري. ومع تطور المجتمعات ونشأة الصراعات، لم تقتصر وسائل الحرب النفسية على البث المباشر للشائعات أو التهديد، بل تنوعت أساليبها وتكتيكاتها بشكل هائل لتشمل الدعاية الإعلامية، والتأثير الثقافي، والتلاعب المعرفي.

إن هذا التنوع الحاد يجعلها سلاحاً مرناً يتبدل استخدامه ليناسب الأهداف المرجوة؛ فما يُستخدم في وقت السلم لكسب التأييد والولاء يختلف جذرياً عن الأساليب المُطبقة في وقت الحرب والتي تهدف مباشرة إلى كسر الإرادة وزعزعة ثقة الجماهير[1]

أولًا: مفهوم الحرب النفسية:

الحرب النفسية psychological warfare نوع من النشاط النفسي الحربي يمارسه كل طرف من الأطراف المتعادية ضد عدوه مهما كانت قوة هذا الطرف أو ذاك، لتحقيق أهداف الدولة وسياستها أو الدول المستخدمة لها. وهي جزء من الحرب الشاملة وتعد عاملاً من عوامل الإخفاق أو النجاح فيها، وتمارس قبل الحرب وفي أثنائها وتستمر معها بلا توقف، وقد لا تنتهي بانتهائها.

وتُعرّف الحرب النفسية بأنها الاستعمال المخطط والمُمنهج للدعاية ومختلف الأساليب النفسية بهدف التأثير على آراء العدو ومشاعره وسلوكياته بطريقة تخدم الأهداف القومية. وتُعدُّ وسيلة مساعدة لتحقيق الاستراتيجية القومية للدولة، وأنها تُشنُّ في وقت السلم والحرب على السواء، مستخدمةً في ذلك كافة إمكانات الدولة ومقدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والإعلامية، لتصبح قوة متكاملة تشكّل كيان المجتمع.[2]

وتُمثل الحرب النفسية اليوم أحد الفروع الأساسية لنشاط الحكومات المعاصرة، حيث تتجاوز كونها مجرد دعاية لتصبح

---

(1) https://www.youtube.com/watch?v=xxgfFhgmrFg

(2) الدعاية الأمريكية في العراق، رسالة الدكتوراه التي حملت عنوان جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاعلام، 1998، ص11.

استعمالاً مخططاً ومُدبَّراً لمختلف الإمكانات القومية. جوهرها يكمن في الاستخدام الممنهج لعلم النفس لخدمة أهداف استراتيجية، ساعيةً ليس فقط للتأثير على مشاعر وسلوكيات الأفراد، بل للوصول إلى الغاية الأعمق وهي تغيير نهج تفكيرهم بالكامل. وتُشنُّ هذه الحرب في السلم والحرب معاً، وتتسلح بمزيج متكامل من الأدوات؛ تبدأ بالدعاية والإشاعة لتشكيل الوعي العام، وتتوسع لتشمل آليات ضغط مثل المقاطعة الاقتصادية والمناورات السياسية، لتصبح بذلك وسيلة محورية تحقق الاستراتيجية القومية للدولة عبر السيطرة على العقل البشري.

وعندما تتوجه الحرب النفسية ضد العدو مباشرة، فإنها تتخلى عن فكرة الإقناع لتصبح قتالاً موجهاً يهدف إلى تحطيم الإرادة الفردية والقضاء على ثقة العدو بنفسه وبمستقبله، مما يجعلها سلاحاً عميق الأثر يهدف إلى سلب قدرة الخصم على الاستمرار في الصراع حتى قبل مواجهته عسكرياً.[3] وهناك من يرى أن: (الحرب النفسية أخطر انواع الحروب، فهي حرب تغيير السلوك، وميدان الحرب النفسية هو الشخصية، ولهذا فإن هذه الحرب تستخدم علم النفس بصفة عامة، وعلم النفس العسكري بصفة خاصة لإحراز النصر)[4].

عرّفت الحرب النفسية (Psychological Warfare) بأنها نشاط استراتيجي مُخطط ومُمنهج يتجاوز حدود المواجهة المادية، وتُعد جزءاً أصيلاً من الحرب الشاملة التي تُشن في وقتي السلم والحرب على حدٍ سواء. إن جوهر هذه الحرب يكمن في كونها "حرب تغيير السلوك"؛ إذ تستهدف الشخصية الإنسانية مباشرة عبر تطبيق أجزاء من علم النفس لدعم الأهداف القومية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية. ووفقًا لتعريفات رواد هذا المجال، فهي تمثل استخداماً متكاملاً للدعاية المدعومة بإجراءات عملية، حيث تكون الكلمات والأفكار هي السلاح الأساسي، عبر أدوات مثل الدعاية، والشائعات، وغسيل الدماغ، بهدف تحطيم الإرادة الفردية وزعزعة ثقة الجماهير في قياداتها ومستقبلها.

اتفقت جميع التعريفات على أن الحرب النفسية هي حرب متميزة بأدواتها وأسلحتها وأهدافها ولها تكتيكاتها واستراتيجيتها، فهي جزء اساس من الصراع بين الدول، وهي حملة شاملة تهدف الى التغلغل لثوابت القيم والقناعات الراسخة وإلى الروح المعنوية عند الجيوش والشعوب على السواء بهدف كسرها وتفتيتها ثم إعادة المواقف والقناعات بما يتلاءم مع أهداف الجهة التي تشن تلك الحرب.. كما أطلقت عليها العديد من التسميات منها: (حرب الأفكار، حرب الكلمات، غسيل الدماغ، حرب المعتقدات، الحرب الباردة، الحرب السياسية، وحرب الاعصاب) وغيرها من التسميات

وتبلورت مبادئ الحرب النفسية الحديثة في حقيقة الأمر في الحرب العالمية الأولى، وتحولت إلى مادة علمية ذات فن واختصاصات متعددة الأوجه. ففي سنة 1917 أصدر الرئيس الأمريكي ولسون قراراً بتشكيل لجنة الدعاية والنشر. وفي سنة 1918 تأسس في بريطانيا قسم الدعاية ضد العدو. وشاعت بعيد تلك الحرب تسمية «الحرب النفسية». وأعطاها الأمريكيون في الحرب العالمية الثانية مفهوماً جديداً انطلاقاً من فكرة التبشير، فأصبحت تعرف باسم «الدعاية» Propaganda، ويقصد بها نشر الأفكار والمعلومات والإشاعات خدمة للقوات الصديقة وإيذاء للعدو. وأوجد في مقر قيادة الحلفاء قسم خاص بالحرب النفسية يدير شؤونها في المستويين الاستراتيجي والتكتيكي. ولم تكن ألمانيا أقل شأناً في خوض تلك الحرب النفسية، فقد كانت وزارة الدعاية التي تزعمها غوبلز Joseph Goebbels سلاحاً فعالاً في يد هتلر Adolf Hitler مكنه من السيطرة على أكثر شعوب أوربا، وعاملاً من عوامل تردد الحلفاء في خوض الحرب ضد هتلر إلى أن اضطروا إلى ذلك. واستعمل اليابانيون الشائعات والمنشورات التي تتعرض للحياة الشخصية لجنود الحلفاء وما يمكن أن ينتظرهم ليشلوا إرادة القتال لديهم.

ثانيًا: أهداف الحرب النفسية

يمكن تحديد الهدف الرئيس للحرب النفسية بأنه مؤازرة التدابير السياسية والعسكرية والاقتصادية والعقائدية الموجهة ضد العدو، والمساعدة على إنجاحها بالتأثير في أفكار العدو ومواقفه ووجهات نظره وسلوكياته، وإضعاف إرادة القتال لدى المدنيين والقوات المسلحة وضعضعة الثقة بالقيادة العسكرية والسياسية.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية رائدة في استخدام رسائل البحث الاجتماعي التجريبي (تحليل المضمون) content analysis والبحث في مدى تأثير الحرب النفسية وتقديرها بدقة، وأول من أدرك ضرورة تنويع الدعاية تبعاً لطبيعة الناس الذين توجه إليهم. فكانت الدعاية التي يوجهونها إلى شعوب آسيا تختلف عن تلك الموجهة إلى شعوب أوربا.

وفي ظل الحرب الباردة Cold War - التي أعقبت الحرب العالمية الثانية - اكتسبت الحرب النفسية أهمية خاصة خارج إطار الصراع العسكري المباشر. ومورست فيها كل أشكال الدعاية والتهديد والوعيد والكذب والافتراء والشائعات بوسائل مختلفة.

(3)) الحرب النفسية للدكتورة حميدة سميسم/2004م).ص 23

(4)) الحرب النفسية.. اضواء إسلامية للدكتور فهمي النجار /صفحة 66

لذلك تعد الحرب النفسية من أخطر أنواع الحروب الموجهة ضد الإنسان، فهي تستهدف عقل الإنسان وتفكيره وقلبه، لكي تحطم روحه المعنوية وتقضي على إرادة المواجهة لديه وتقوده نحو الهزيمة والاستسلام. والحرب النفسية لا تستهدف التأثير في السلوك الاجتماعي للفرد أو الجماعة والعوامل المؤثرة فيها فحسب، بل تستهدف كسب الرأي العام العالمي أيضاً، وذلك وفقاً لقاعدة سيكولوجية مكملة للعمل العسكري والاقتصادي والسياسي، بأساليب دعائية نفسية ترمي إلى التأثير في سلوك الدول وإحداث تغييرات في مواقفها وأيديولوجيتها. كما تلجأ الحرب النفسية إلى تشويش الأفكار وخلق الأقاويل والشائعات المغرضة، وممارسة الإرهاب النفسي والجسدي واتباع وسائل الترغيب والترهيب. مما يجعل هذه الحرب أشد فتكاً من المواجهة العسكرية في ميادين القتال[5].

ويُشير هربرت في كتابه "المتلاعبون بالعقول" إلى أن نجاح عمليات التضليل والحرب النفسية يعتمد بشكل أساسي على التحكم الاقتصادي في وسائل الإعلام. ويؤكد هربرت أن امتلاك هذه الوسائل والتحكم فيها، شأنه شأن أشكال الملكية الأخرى، هو متاح حصراً لمن يملكون رأس المال. نتيجة لذلك، تصبح المؤسسات الإعلامية الكبرى (محطات الإذاعة، شبكات التلفزيون، الصحف، وصناعة السينما) مُحكومة لتكتلات إعلامية مشتركة، مما يجعل الجهاز الإعلامي جاهزاً تماماً للاضطلاع بدور فعال وحاسم في العملية التضليلية الموجهة.

ثالثًا: أنواع الحرب النفسية

يختلف الخبراء في الحرب النفسية عند تقسيمهم لهذه الحرب إلى انواع متعددة، فصنفوها على اسس وأهداف عدة، إلا إنه عن طريق الاستقراء يمكن لنا حصرها في الأنواع الآتية:

الحرب النفسية المضادة:

هي الحرب النفسية التي تأتي كردّ فعل (دفاع) ضد حرب نفسية موجهة إليها من دولة أخرى، وبعبارة أخرى فإنها تعني أن كل هجوم لابد ان يخضع لتخطيط محكم لو اريد له النجاح، فكذلك الهجوم العكسي يجب أن يخضع للمبادئ نفسها لو أريد له أن يضع حداً للهجوم الذي يخضع له، وبقدر الضربة يجب ان تكون رد الفعل.

الحرب النفسية الوقائية:

هي الحرب النفسية التي تبتدئها دولة معينة تحسباً لحرب محتملة تتوقع التعرض لها من عدو محتمل، فتقوم بعملية إعداد مسبق لمواجهة تلك الحرب. وبعبارة أخرى فإن مفهوم هذا النوع يعني ان دولة معينة تتوقع حرباً نفسية تشنها عليها دولة أخرى، فتقوم بعملية إعداد مسبقة لمواجهة تلك الحرب.

فهي تمثل البعد النفسي لسياسة الامن القومي في اوسع مفاهيمه، وتقوم على التثقيف السياسي المكثف أولاً وتعميق الكراهية للعدو المحتمل ثانياً، وفي هذا النوع من الحرب النفسية تختلط عملية التثقيف السياسي بالحرب النفسية نفسها، أي ان التثقيف السياسي هو أداتها الأساسية انطلاقاً من مبدأ (الوقاية خير من العلاج)، فهي تعني عملية التحصين الذاتي للمواطن في مواجهة الحرب النفسية المعادية.

رابعاً: أساليب الحرب النفسية

أساليب التأثير المعرفي والسلوكي المُباشر

تركز هذه المجموعة على التأثير الفوري في العقول والمعنويات، وتُعد الأدوات التنفيذية الأساسية للدعاية:

الدعاية (Propaganda):

الدعاية تعرف بأنه (النشاط والفن الذي يحمل الآخرين على سلوك مسلك معين ما كانوا يتخذونه لولا ذلك النشاط)، وهي (محاولة التأثير في شخصيات الافراد والسيطرة على سلوكهم بإثارة غرائزهم وتحريك شهواتهم ونشر الاكاذيب والفضائح والتهويل في الاخبار). وكذلك هناك من عرّفه بأنه (الاستعمال المخطط لأي نوع من وسائل الإعلام بقصد التأثير في عقول وعواطف جماعة معينة أو جماعة صديقة لغرض استراتيجي وتكتيكي).

وبشكل عام فإن الدعاية تسعى إلى ارساء او نشر افكار معينة من خلال استخدام الرموز والصور والايحاءات والتلاعب بالمشاعر والعواطف ويتضمن ذلك بطبيعة الحال التأثير في الجمهور. وتقسم الدعاية من حيث نشاطها إلى انواع عدة منها:

(5)) ينظر: قراءات واجتهادات في الحرب النفسية بأعبد الله باهيري،(مكتبة الملك فهد، الرياض 1423هـ). وعلم النفس التطبيقي العسكري ـ خلدون الحكيم، (مطبعة خالد بن الوليد، جامعة دمشق 1981)

الدعاية السياسية، الدعاية الاجتماعية، الدعاية الدينية، الدعاية التجارية، الخ.

ب_ الشائعات (Rumors):

تُعدّ الشائعة (Rumor) أداة حاسمة في الحرب النفسية، حيث تُمثل شكلاً من أشكال التواصل غير النظامي الذي ينتقل عادةً شفهياً من فرد إلى آخر (من الفم إلى الأذن)، وتفتقر في الغالب إلى الدلائل المؤكدة على صدقها، وفقًا لتعريف جوردن أولبورت وليو بوستمان. ويرسخ هذا التعريف فهم ميشال روكيت بأن الشائعة قناة غير رسمية تتسم بالشفوية والشخصية، مهمتها ليست فقط تقديم مضمون إعلامي، بل والأهم هو التعبير عن حاجات الأفراد الانفعالية وتلبيتها في آن واحد. وتكمن خطورتها في الحرب النفسية في قدرتها على القضاء على الروح المعنوية للعدو وشل حركته قبل الضربة العسكرية، إذ تتسم بصفة التناقض والتنوع، فقد تكون حملات هامسة (الشائعة الزاحفة) أو رياحاً عاصفة، وتتعدد تصنيفاتها بين شائعات الخوف، والأماني، والعنف، مما يجعلها سلاحاً فعالاً ومدمرًا يتلاعب بالنفسية الجماعية للجمهور(6)

ج- غسيل الدماغ (Brainwashing):

هي عملية إعادة البناء الفكري للشخص وذلك بتغيير الشخصية عن طريق أساليب فسيولوجية ونفسية، وهي تمثل غرض الحرب النفسية وتعني إعادة تشكيل فكري عند العدو المطلوب استخدامه لغايات سياسية او غيرها.. ولا يوافق عليها قبل خضوعه لهذه العملية. ويعرفها الدكتور فخري الدباغ بأنها: كل محاولة للسيطرة على العقل البشري وتوجيهه لغايات مرسومة بعد أن يجرده من ذخيرته ومعلوماته السابقة.

ب: أساليب التلاعب بالتوجهات السياسية

تركز على تغيير المواقف القومية والولاءات، وتتداخل فيها الدعاية مع العمل الدبلوماسي والاستراتيجي، ويعبر مفهوم التسميم السياسي عن حملة شاملة تستخدم كل الأجهزة والأدوات المتاحة للتأثير في نفسيات وعقول وذاكرة الجماعة أو الامة أو الشعب المحدد، وذلك بقصد تغيير أو تدمير مواقف معينة، وإحلال مواقف أخرى محلها تؤدي إلى سلوك يتفق مع مصالح واهداف الطرف الآخر الذي يقوم بعملية التسميم السياسي، وغالباً ما تكون هذه العملية موجهة إلى أمة أو مجتمع أو سلطة أخرى عادة ما تكون معادية.

ويتوجه التسميم السياسي إلى عقل الإنسان ونفسيته وليس جسده، محاولاً التأثير في ثوابته ومنهج تفكيره، ويعد التسميم السياسي جزءً لا يتجزأ من مفهوم الحرب الشاملة وقد تتم ممارسته قبلها وفي اثنائها وفي اعقابها. وغالباً لا يتم إدراك مدى نجاحه أو اخفاقه إلا بعد سنوات.

وتتم ممارسة هذه العملية في إطار التسميم السياسي عبر آليتين هما:

- **أداة التضليل:** الذي يقوم على التوظيف المخالف للواقع السيء للقيم السياسية والدينية.

- **أداة الترويض:** التي تجعل تلك القيم والمواقف الجديدة ليست مستغربة وإنما مطلوبة ومتسقة مع الإطار أو النظم القائمة بصرف النظر عن طبيعتها الواقعية.

والهدف الاساسي لهذه الحرب هو اضعاف العدو.. وإذا أمكن تدميره بوساطة المناورات الدبلوماسية والضغط الاقتصادي والمعلومات الصحيحة والمضللة والاثارة والتخويف والارهاب وعزل العدو عن اصدقائه المؤيدين. وتستخدم فيها الافكار للتأثير على السياسات، وهي تعالج الآراء وتنقلها إلى الآخرين، وهي عملية منظمة لإغواء الآخرين بطرق غير عنيفة، على نقيض الحرب العسكرية التي تفرض فيها إرادة المنتصر على الجانب المنهزم إما بالعنف وإما بالتهديد باستخدام العنف.

ج: أساليب الضغط الاقتصادي والحرب المعرفية الرقمية

تُركز على استهداف البنية التحتية الاقتصادية والمعرفية للمجتمع، وتُمثل المكونات الرئيسية لـ الحرب الهجينة (Hybrid Warfare):

الضغط الاقتصادي وافتعال الأزمات:

افتعال الأزمات يكون ذلك بالدس والوقيعة واصطناع الأخبار المزيفة أو بالتحريض على أعمال التخريب، وعند افتعال الازمات تستخدم كل جهة كل ما تستطيع من شائعات وحرب نفسية.

(6) https://sto1or.com/%D8%B1%D8%A2%D9%89

إن افتعال الأزمات متعدد الاشكال والمضامين، فقد يأخذ شكل أزمة اقتصادية كما حاولت ان تفعل الولايات المتحدة الامريكية مع مصر خلال الستينات، إذ أمرت بوقف شحن القمح الأمريكي إليها لإحداث أزمة خبز من شأنها أن تؤثر على استقرار النظام.

ويتخلص الأقوياء من أزمتهم بتصديرها للآخرين واختلاق الأزمات لهم أو بالالتفاف حولها وتجاهلها، أما الضعفاء فتستغرقهم وتجرهم إلى أزمات ومشاكل أخرى يفتعلها لهم العدو لكيلا يفيقوا منها أبداً، فما أن يقوم الشعب من أزمة إلا ويقع في أزمة أخرى، لتهمّش العقول وتركن إلى الخمول وتعود البلاد أعواماً الى الوراء.

وتعد الحروب الاقتصادية وهي من أقدم انواع الحروب التي عرفتها البشرية، وهي الحرب التي تقوم كنوع من الصراع على الموارد الاقتصادية وتملك الاسواق الدولية ومصادر الطاقة والماء.

وقد مثلت اليوم صور الاحتلال الاقتصادي والسيطرة على الاسواق من خلال حركة الواردات ورؤوس الاموال محل القوة العسكرية، وتجلت أعظم صوره فيما يعرف مؤخراً بالعولمة والنظام العالمي الجديد، بآثاره المدمرة ونتائجه الخطيرة بخاصة على الدول النامية، وتتمثل نتائج وآثار الحرب الاقتصادية في البطالة والهجرة وتغير معاني الثقافة وزيادة أعداد الافراد الذين يعيشون تحت خط الفقر.

وتستخدم الحرب الاقتصادية نوعين من الاسلحة هما: المقاطعة الاقتصادية، ويتم من خلالها مقاطعة كاملة لسلع احدى الدول وعدم الاستيراد منها أو التصدير إليها على الاطلاق، وذلك باستخدام المنتجات المنافسة لمنتجات تلك الدول وعدم اعطائها أي فرصة لترويج سلعها التصديرية.

الحرب المعرفية والثقافية الرقمية:

ويقصد بها الحرب التي تستهدف المعلومات وسريتها والتحكم بانتقالها من عدمه، وتكون بأشكال متعددة، منها ما يتم عن طريق منع تدفق المعلومات بين قادة الخصم ووحداته، ومنها ما يتم عن طريق تشويه معلومات الخصم في ميدان المعركة، أو باستخدام الوسائل التي تتيح حرمان الخصم من الحصول على المعلومات.

هو مصطلح عسكري تم استخدامه في المجال الثقافي والفكري للتعبير عن ظاهرة فرض ثقافة معينة على أخرى بالضغط المباشر وغير المباشر، والثقافة هنا يقصد بها الافكار والقيم وأنماط السلوك. وقد واجه هذا المصطلح كثيراً من الجدل والنقاش في الاوساط الفكرية العربية، فمنهم من أطلق عليه (الغزو الثقافي) أو (التغلغل الثقافي) أو (التبعية الثقافية) أو (الاحتلال الثقافي) أو غير ذلك.

***

وعلى ضوء ما تقدم نرى أن هناك تداخلاً في استخدام مصطلح (الدعاية) و(الحرب النفسية) بالدلالة والأساليب التي تقرب كثيراً بين المصطلحين، بل وتزيد الدعاية عليها بعشرات الأساليب الدعائية المستخدمة في الدعاية، وهي كالآتي: (اسلوب التكرار، اسلوب التشويه، اسلوب الكذب، اسلوب التعتيم، اسلوب اطلاق التسميات، اسلوب إثارة الخوف، اسلوب التحويل، اسلوب الخداع، اسلوب الجوقة، اسلوب الاختلاق، اسلوب التزوير، اسلوب التضليل، اسلوب العدو الاوحد، اسلوب الشائعات، إثارة الانفعالات والعواطف، اسلوب السخرية، اسلوب الإجماع أو اللحاق بالركب، اسلوب الاستمالات العاطفية، اسلوب توظيف العامل الديني، اسلوب المنطاد، اسلوب النكتة، اسلوب الصمت، اسلوب الشعارات، اسلوب الجدل والمناظرة..) [7]

(7)) أساليب الدعاية الأمريكية والعراقية في حرب الخليج الثالثة، دراسة مقارنة للأساليب المستخدمة، 2005م.

المبحث الثاني

التحليل السيكولوجي لاستراتيجيات السيطرة

يرتكز التحليل النظري في هذه الدراسة على تفسير العلاقة بين ممارسات القمع النظامية والنتائج السيكولوجية والاجتماعية التي تخدم هدف السيطرة، ويهدف هذا القسم إلى بناء جسر معرفي يربط ظاهرة السيطرة العقابية في اليمن بالمدارس الفكرية الراسخة في العلوم السياسية وعلم النفس الاجتماعي، مما يوفر العدسة التحليلية لدراسة الفرضيات. وتعتمد هذه الدراسة على إطار نظري متعدد التخصصات يمزج بين مستويات التحليل الكلي (السياسي) والجزئي (السيكولوجي) لفهم كيف يتم تصميم وتنفيذ استراتيجيات السيطرة العقابية. وذلك عبر ثلاثة محاور رئيسية: تدمير الإرادة، شرعنة العنف، وفرض الإذعان القسري.

أولا: محور تدمير الإرادة وكسر المقاومة

يركز هذا المحور على تحليل كيف تقضي آليات السيطرة العقابية الممنهجة على قدرة المجتمع على الفعل السياسي والمقاومة، محولةً الأفراد إلى كتل خاضعة:

العجز المكتسب :(Learned Helplessness)

تُفسر هذه النظرية، التي طورها مارتن سيليغمان، كيف تُنشئ سلسلة الاعتقالات والاغتيالات العشوائية بيئة تعلم فيها الأفراد (أو المجتمع ككل) أن المعاناة والعواقب المؤلمة أمر حتمي لا يمكن تفاديه أو التحكم فيه، بغض النظر عن محاولات المقاومة. هذا الشعور بالعجز يقضي على الإرادة السياسية، ويؤدي إلى الخمول واليأس، وهو ما يُعد هدفاً رئيسياً للسيطرة العقابية الممنهجة.

هرم ماسلو والنزول إلى الأساسيات:

تُوضح نظرية هرم الحاجات لأبراهام ماسلو كيف أن العنف الهيكلي (كالفصل التعسفي والإفقار الممنهج) يُدمر احتياجات الأمان المالي والوظيفي (الطبقة الثانية في الهرم). وعندما تنشغل أولوية المجتمع بالبقاء على قيد الحياة وتلبية الحاجات الفسيولوجية الأساسية، يتم تجميد الحاجة للتقدير والمشاركة السياسية وتحقيق الذات (الطبقات العليا)، مما يضمن خضوع المجتمع للسلطة القمعية.

متلازمة الإنهاك (GAS):

تُقدم متلازمة التكيف العام لهانز سيلي إطاراً لفهم الأثر الجسدي والنفسي للضغط المزمن. فتعرض المجتمع لعدم الأمان الاقتصادي والقانوني المُزمن يقوده إلى مرحلة الإنهاك (Exhaustion) بعد المرور بإنذار ومقاومة غير مجدية. في مرحلة الإنهاك، تنهار القدرة على المقاومة العاطفية والمعرفية، ويزداد الميل للأمراض النفسجسدية واليأس، مما يخدم مصالح النظام في تجميد أي نشاط معارض.

ثانيا: محور شرعنة العنف وتجريد الضحايا من الإنسانية

يتناول هذا المحور كيف يوظف النظام الخطاب السردي لتبرير الأفعال القمعية وتجنيد الفواعل:

الابتعاد الأخلاقي (Moral Disengagement):

توضح نظرية ألبرت باندورا كيف يتمكن الأفراد والأنظمة من ارتكاب أفعال لاأخلاقية دون الشعور بالذنب. ويتم ذلك عبر آليات معرفية، أهمها التجريد من الإنسانية. فاستخدام «الجرائم السردية» (كفتاوى التخوين والردة) يوصف الضحية بأنها «عدو للوطن والدين»، وبذلك تُسقَط عنها الصفة الإنسانية وحقها في المعاملة الكريمة. هذا التبرير يُمكّن المنفذين (سواء أمنيين أو إعلاميين) من تنفيذ القمع دون رقابة ذاتية[8]

الشخصية التسلطية (Authoritarian Personality):

تُفسر هذه النظرية، التي طورها ثيودور أدورنو، سبب نجاح الأنظمة القمعية في تجنيد الأفراد. فالخطاب الذي يفرض الطاعة الصارمة للسلطة ويُرسخ التفكير الثنائي ("الوحدة» مقابل «الموت» أو «نحن» مقابل «هم») يُناشد الأفراد ذوي البنية السيكولوجية التي تخضع بشدة للسلطة وتكون متشددة تجاه الفئات المخالفة. هذا يسهل تجنيدهم وتوظيفهم كأدوات لتنفيذ

(8) Bandura, A. (1999). Moral Disengagement in the Perpetration of Inhumanities. Personality and Social Psychology Review, 3(3), 193-209.

القمع والتخوين[9]

نظرية الأمننة (Securitization Theory):

ستُستخدم هذه النظرية (لمدرسة كوبنهاغن) لتفسير كيفية نجاح الفواعل النظامية في تحويل مسألة "الوحدة" من قضية سياسية قابلة للنقاش إلى "تهديد وجودي" يجب مواجهته بإجراءات استثنائية (آليات السيطرة العقابية)، مما يُشرعن تعليق القوانين والحقوق العادية.

نظرية الهيمنة الثقافية (Cultural Hegemony):

تُمثل مقاربة أنطونيو غرامشي أساساً لتحليل كيف تحاول الفواعل النظامية فرض سردية "الوحدة أو الموت" كـ "حس مشترك" أو أيديولوجية مهيمنة. هذه النظرية تُفسر أن اللجوء إلى القوة العقابية المفرطة غالباً ما يحدث عندما تبدأ هذه الهيمنة الثقافية في التآكل.

ثالثا: محور الإكراه السردي والامتثال القسري

يركز هذا المحور على تحليل الدور النفسي لسردية «الوحدة أو الموت» في فرض الإذعان:

نظرية إدارة الإرهاب[10] (Terror Management Theory – TMT):

إحدى النظريات الوجودية في علم النفس الاجتماعي، وتُفسر كيف أن الوعي بالموت يدفع الأفراد إلى التمسك بهوياتهم الثقافية والاجتماعية كآلية دفاع وتقترح هذه النظرية أن الوعي البشري بحتمية الموت (القلق الوجودي) يدفع الأفراد إلى التمسك بالبنى الثقافية والاجتماعية التي تمنحهم إحساساً بالخلود الرمزي أو الأمان. النظام يستغل هذا القلق عبر الخطاب المُقدّس (الوحدة أو الموت) ليقدم الحل السحري (التمسك بالوحدة المقدسة). وبذلك، يتم تصوير أي معارضة كـ تهديد مميت يجب قمعه للمحافظة على الأمان النفسي والجمعي للمؤمنين بالبنية الثقافية للنظام.

القيد المزدوج (Double Bind Theory):

تُقدم هذه النظرية، لغريغوري بيتسون، تفسيراً للشلل النفسي الذي تُحدثه سردية «الوحدة أو الموت». الشعار يرسل رسالتين متناقضتين في نفس الوقت (الرسالة الأولى: الامتثال والطاعة للوحدة / الرسالة الثانية: أي اعتراض على القمع سيعاقب بالموت). يجد الفرد نفسه عاجزاً عن الرد على أي من الرسالتين، مما يفرض عليه حالة من الامتثال القسري لتجنب الفناء، مع بقاء شعور عميق بالظلم والتناقض الداخلي[11].

التنافر المعرفي (Cognitive Dissonance):

تُعد من أشهر النظريات في علم النفس الاجتماعي، وتُفسر الدافع الداخلي لدى الإنسان لتقليل التوتر الناتج عن التناقض بين المعتقدات والسلوكيات.

ويشرح ليون فيستنجر كيف أن الإجبار على التعبير عن التأييد لـ «الوحدة» رغم الشعور الداخلي بـ «القمع والظلم» يخلق انزعاجاً نفسياً حاداً تنافراً.[12] لتقليل هذا الانزعاج، يميل الأفراد غالباً إلى تعديل المعتقد الداخلي (الموقف السياسي) وقبول السردية الرسمية (القول بأن المقاومة خطأ)، وهو ما يُعد نصراً نفسياً للنظام.

وتربط نظرية التنافر المعرفي بين الأفعال والمواقف. وتنص على أن التنافر يُختبر عندما يكون أحد الإدراكات التي يمتلكها الشخص ناتجًا عن نقيض إدراك آخر على الأقل يمتلكه. ويتناسب مقدار التنافر طرديًا مع عدد الإدراكات المتناقضة، وعكسيًا مع عدد الإدراكات المتوافقة. ويعتمد الوزن النسبي لأي عنصر متناقض أو متناسق على أهميته.

---

(9) Adorno, T. W., Frenkel-Brunswik, E., Levinson, D. J., & Sanford, R. N. (1950). The Authoritarian Personality. Harper & Row

(10) Solomon, S., Greenberg, J., & Pyszczynski, T. (2015). The Worm at the Core: On the Role of Death in Life. Random House.
https://www.penguinrandomhouse.com/books/170217/the-worm-at-the-core-by-sheldon-solomon-jeff-greenberg-and-tom-pyszczynski/?utm_source=chatgpt.com

(11) https://solutions-centre.org/pdf/TOWARD-A-THEORY-OF-SCHIZOPHRENIA-2.pdf?utm_source=chatgpt.com

(12) Brehm, J. W., & Cohen, A. R. (1962). Explorations in Cognitive Dissonance. John Wiley & Sons. (يقدم دراسات تجريبية لتطبيقات النظرية).
https://scispace.com/papers/a-theory-of-cognitive-dissonance-6dzj6zopc2ne?utm_source=chatgpt.com

المبحث الثالث

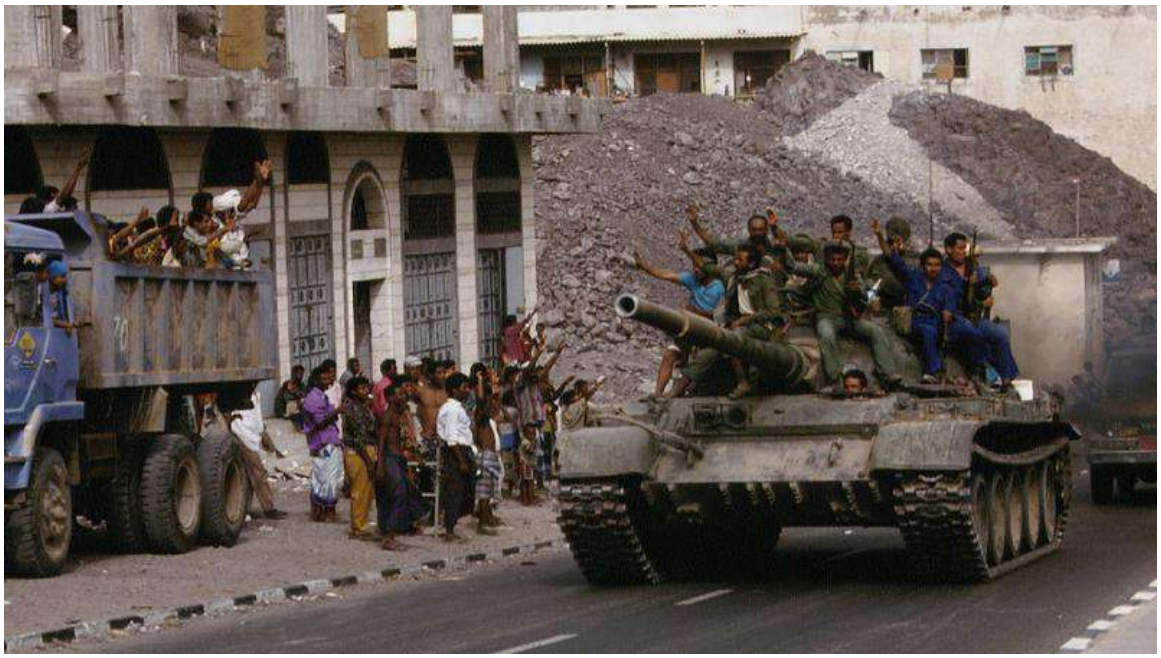

الدراسات السابقة والتعليق عليها:

من خلال الاطلاع على الأدب التربوي، استطاع الباحث الوصول إلى مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الحرب النفسية، والتي جاءت على النحو الآتي:

أولا: دراسات الإطار المفاهيمي والتاريخي

ركزت هذه المجموعة على تأصيل مفهوم وأدوات الحرب النفسية وتاريخها في سياقات عامة أو دينية.

زهران (2012)، «الحرب النفسية": دراسة شاملة تناولت الإشاعة تعريفها، سماتها، مقاومتها) وتاريخها في العصور المختلفة. كما حللت الحرب النفسية) أنواعها وأدواتها) والغزو الثقافي، وأثر ثورة المعلومات، مع استعراض تطبيقاتها الحديثة (مثل التي استهدفت صدام حسين).

النجار (2005)، «الحرب النفسية (أضواء إسلامية)": عرضت الدراسة الحرب النفسية وتاريخها من منظور إسلامي، مركزة على أسلحتها الفتاكة كالدعاية، الشائعة، وغسيل الدماغ. قدمت نماذج عملية من الدعايات المعادية (اليهودية، الشيوعية، والغربية)، مؤكدة وعي العدو بأساليب هذه الحرب.

شلبي (1973)، «الراديو والتلفزيون في الحرب النفسية": بحث ركز على دور الإعلام المرئي والمسموع في الحرب النفسية، وتطرق إلى الإشاعات والتخطيط البرامجي لهذه الحرب، مستشرفاً مستقبلها.

الكيلاني (1975)، «الحرب النفسية بين الكلمة والطلقة": استعرضت أهداف الحرب النفسية الإسرائيلية، ودور الإذاعة في السيطرة على العقول، وأساليب مثل غسيل المخ، مستعرضة استخدامها في حرب 1967.

ثانيا: دراسات التركيز على الصراع الإسرائيلي والعربي

اختصت هذه الأبحاث بتحليل الحرب النفسية الموجهة من إسرائيل تجاه المنطقة العربية وكيفية مواجهتها.

عباس (2005)، «وسائل الإعلام الصهيوني والحرب النفسية ضد الدعوة والمقاومة في فلسطين والتصدي لها": حللت دور وأساليب وسائل الإعلام الصهيوني المسموع، المرئي، المكتوب) في الحرب النفسية ضد قطاع غزة، وكيف واجهتها المقاومة

الفلسطينية.

رون شليفر (2003)، «الحرب النفسية في إسرائيل دراسة جديدة": تناولت المشاكل الهيكلية للحرب النفسية في إسرائيل، مشيرة إلى نقص الوعي والإدراك الإسرائيلي، وإلى نجاح الفلسطينيين في استخدام أساليب التأثير على الجماهير في نطاق النزاع.

الصباغ (1988)، «الحرب النفسية، سلسلة الحرب النفسية": خصص فصلاً كاملاً لتحليل الحرب النفسية الإسرائيلية، مراحلها، استراتيجياتها، وسماتها، مختتماً بأساليب الحرب النفسية المضادة لها.

نوفل (1986)، «الحرب النفسية بيننا وبين العدو الإسرائيلي": ركز على الحرب النفسية الإسرائيلية في الأبعاد السياسية والإعلامية والعسكرية، وتلك الموجهة ضد أهل الأراضي المحتلة، مع مناقشة مقومات الانتصار وشن الحرب النفسية المضادة.

الصباغ (1986)، «الحرب النفسية الإسرائيلية": فصل في مرتكزات وأساليب وأجهزة الحرب النفسية الإسرائيلية وخصائصها ومراحلها، وكيفية مجابهتها.

ربيع (1989)، «الحرب النفسية في الوطن العربي": حللت تطور الدعاية الإسرائيلية، منتقدة غياب الإعلام العربي ومشاكله في المعركة، ومقدمة تصورًا لعملية البناء الفكري لنظرية الحرب النفسية لدى الشعوب العربية.

حامد (1974)، «الحرب النفسية في المنطقة العربية": تناولت محاور الحرب النفسية المطبقة في السياق العربي بشكل عام.

ثالثا: التعقيب على الدراسات السابقة

يتبين من استعراض الدراسات السابقة أنها وفرت قاعدة معرفية قوية فيما يخص المفاهيم العامة للإشاعة والحرب النفسية وأنواعها وأدواتها. كما أنها قدمت تحليلاً مكثفاً ومفصلاً للآليات المطبقة في الصراع العربي الإسرائيلي.

ومع ذلك، تظهر فجوة بحثية واضحة، حيث أن الدراسات المستعرضة لم تتطرق إلى الحرب النفسية في اليمن، والتي تمثل محور الدراسة الحالية. إن هذا السياق الجغرافي المعاصر يتطلب تحليلاً متخصصاً لآليات الحرب النفسية المطبقة فيه. وعلى صعيد آخر، تتميز الدراسة الحالية بمحاولة تغطية مختلف جوانب الحرب النفسية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية بصورة مركزة وشاملة، وهو ما يمثل نقطة تفرد عن الأبحاث السابقة في هذا الجانب..

الفجوة البحثية المحددة:

تفتقر الدراسات المتخصصة في الشأن اليمني إلى تحليل العلاقة السببية بين التأسيس العسكري (حرب 1994) والتحصين القانوني والديني الذي أنتج "الجرائم السردية" و "السيطرة العقابية الممنهجة" كجزء من استراتيجية حكم مستدامة. لم تعالج الدراسات بصورة متكاملة كيف يتم توظيف السلطات الخمس (الرئاسية، التشريعية، القضائية، الأمنية، والدينية) لتكوين منظومة قسرية واحدة.

إضافة الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة عبر تقديم إطار تحليلي متكامل (الإكراه السردي) يربط بين الخطاب والآلية المؤسسية، لفهم كيفية تحويل الوحدة إلى إكراه مستمر، وكيف تم استبدال العقد السياسي بعقد قسري في بلد ما بعد الصراع الداخلي.

الفصل الثاني

الإطار التاريخي واستراتيجية "الوحدة أو الموت

المبحث الأول:

تحقيب الدراسة وتطور استراتيجية الإكراه (آلية التكيُّف)

شُيِّد مشروع الوحدة اليمنية المُعلَن في مايو 1990 على أساس نظري للاندماج الطوعي والتوافق السياسي بين كيانين لهما مسارات تاريخية متباينة، وهو ما خلق فترة أولية من التفاؤل السياسي حول إمكانية بناء دولة وطنية موحدة. إلا أن هذا الأساس التوافقي لم يصمد طويلاً أمام صراع القوى والهياكل البنيوية للأنظمة المندمجة. ففي غضون أربع سنوات فقط (1990–1994)، شهد مسار الوحدة انحرافًا منهجيًا عن مفهوم الشراكة ليتحول إلى نموذج الإكراه والهيمنة (Coercive Hegemony).) هذا التحول لم يكن مجرد صراع عسكري لاحق، بل كان تحولاً بنيوياً وإبستمولوجياً معرفيًا بدأ عبر الإكراه السردي، حيث عملت القوة المهيمنة على تفكيك الأساس القانوني والسياسي للوحدة عبر آليات نزع الشرعية من الطرف الآخر. وهكذا، أصبحت القوة، المدعومة بسردية عقابية محكمة تصف الانفصال بـ "الخيانة الوجودية"، هي المحدِّد الأوحد لمسار الوحدة، بدلاً من التوافق السياسي. هذا المبحث يتتبع تطور هذه الاستراتيجية التكيُّفية للإكراه السردي من التأسيس الصامت (1990-1994) إلى الترسيم الهيكلي (1994-2011) وصولاً إلى حرب السرديات المُركبة في السياق الحالي (2011–2025)

أولا: التأسيس القسري والإفراغ التوافقي (1990 / 1994)

تمثل هذه المرحلة الفترة الفاصلة التي شهدت التحول النظري للسردية من اتفاق سياسي وشراكة طوعية إلى إكراه وجودي لا يقبل المراجعة. لم تكن هذه السنوات تحضيرًا عسكريًا فقط، بل كانت فترة بناء الأسس العقابية التي استُخدمت لاحقًا لتبرير الحرب في صيف 1994. وخلالها، تم تطبيق الآليات الأولية للإكراه السردي عبر مسارين متوازيين:

الإفراغ التو افقي

تفعيل القمع الصامت

العنصر	التحليل المفصّل والتطبيق
الفاعل الرئيسي	نظام الرئيس علي عبد الله صالح وحزب المؤتمر الشعبي العام، بالتحالف مع التيارات الإسلامية (الإصلاح) ضد قيادة الحزب الاشتراكي.
جوهر السردية	سردية الاندماج القسري: تم بناء سردية مفادها أن الوحدة هي "قدَر تاريخي وإلهي" لا رجعة فيه، وأن أي محاولة للتراجع عنها هي "خيانة للدستور" و"تفكيك للوطن".
آلية السيطرة العقابية	القمع الصامت (Assassination and Intimidation:)تم تطبيق آليات الاغتيالات السياسية المنظمة لقادة وكوادر جنوبيين (خاصة من الحزب الاشتراكي) في صنعاء وعدن. هذه الاغتيالات لم تكن تهدف للقضاء على الأفراد فحسب، بل إلى إرسال رسائل عقابية نفسية جماعية بأن مصير أي معارض هو الموت، حتى داخل المؤسسات.
النتيجة السردية	تحويل الخلاف السياسي حول شكل الدولة (الفيدرالي مقابل المركزي) إلى صراع وجودي ضد "المؤامرة الانفصالية".

يُظهر هذا التفكيك الزمني أن سردية «الوحدة أو الموت» لم تكن مجرد نتاج لفترة زمنية واحدة، بل هي مصفوفة إيديولوجية تم تداولها وتكييفها من قبل فواعل مختلفة، مع بقاء آلية السيطرة العقابية (سواء بالقمع الصامت أو التكفير أو التشويه الإعلامي) هي الأداة الرئيسية للحفاظ على الهيمنة.

: الإفراغ التو افقي وتفعيل الإقصاء (1990-1993)

على الرغم من النصوص الدستورية التي ضمنت الشراكة، بدأت الفواعل النظامية التابعة للطرف الأكثر نفوذاً في استخدام آليات غير معلنة لتعزيز هيمنتها:

استغلال التفوق الديمغرافي والعسكري كأداة ضغط في مؤسسات الدولة الجديدة. ففي هيكل الجيش الموحد، لم يتم دمج القوات على قدم المساواة، بل حدث إضعاف تدريجي للقيادات الجنوبية، وهو ما يمثل نقطة انطلاق لاستراتيجية الإكراه

شهد الجنوب ما عُرف بـ«عملية الإفقار»، حيث تم نقل الأصول، وتجميد الاستثمارات، وإنهاء عقود آلاف الموظفين في القطاع العام، مما خلق بيئة من عدم الأمان الاقتصادي. هذا التهميش المادي كان بمثابة تكتيك نفسي لإضعاف القاعدة الاجتماعية لأي معارضة 3سياسية قادمة.

الحرب النفسية والإكراه القسري في تفكيك القوات الجنوبية

إن عملية نقل الألوية الجنوبية الرئيسية إلى عمق المناطق الشمالية قبل حرب 1994 كانت مثالًا على استخدام الحرب النفسية والإكراه غير المباشر لتفكيك قوة الخصم، بدلاً من الاعتماد على المواجهة العسكرية المباشرة في البداية.

نقل اللواء الثالث مدرع إلى عمران.

نقل اللواء الخامس مظلات إلى خولان.

نقل اللواء الأول مدفعية إلى يريم.

نقل اللواء باصهيب ميكانيكي إلى ذمار.

نقل اللواء 14 مشاة إلى جبل الصمع.

تم توظيف النقل كعنصر أساسي في الحرب النفسية على عدة مستويات:

صدر القرار السياسي بنقل القوات تحت شعار الوحدة وإعادة الهيكلة المتفق عليها. هذا الإطار السياسي الرسمي زاد من صعوبة رفض القرار أو معارضته، مما أجبر القيادات العسكرية على الامتثال خوفًا من اتهامها بـ"معاداة الوحدة" أو التمرد، وهو ما يمثل ضغطًا نفسيًا هائلاً.

وضع القوات في مواقع معزولة ومحاصرة (عمران، خولان، يريم، ذمار، جبل الصمع(بحرف سفيان بصعدة خلق شعورًا عميقًا بالعزلة والضعف بين الجنود والضباط. هذا التوزيع الذي «يباعد بينها» خلق بيئة من القلق وانعدام الأمان، مما أضعف الروح المعنوية والجاهزية القتالية قبل إطلاق رصاصة واحدة.

تم إقناع القيادة الجنوبية بأن النقل هو جزء من خطوات بناء الثقة ودمج الجيش، بينما كان في الحقيقة عملية إخضاع وتجريد للقوة الضاربة الرئيسية، مما أدى إلى تدمير المعنويات لدى بقية الوحدات الجنوبية.

وتمثل عملية النقل الإكراه القسري غير المباشر لتنفيذ هدف عسكري استر اتيجي:

تم استخدام السلطة العليا المتمثلة في قيادة الحزب الاشتراكي (الذي ذكرت أنه سيطر عليه عناصر مخلصة للجمهورية العربية اليمنية سابقاً) لفرض القرار العسكري. هذا يعد إكراهًا سياسيًا داخليًا يهدف إلى شل قدرة الجيش على المقاومة.

نقل الألوية المدرعة والمظلية والمدفعية كان تجريد الجنوب من قوته الدفاعية الأساسية (تفكيك القوة). عندما بدأت حرب 1994، لم تعد هذه الألوية قادرة على العودة إلى مواقعها القتالية الأصلية في الجنوب، ووجدت نفسها بين فكي الكماشة (قوات نظامية وقبلية)، مما جعل القضاء عليها سهلاً وحتميًا.

باختصار، كان نقل القوات هو الخطوة العملية في «مؤامرة التفكيك»، حيث استخدمت الحرب النفسية التي ترتكز على شرعية الوحدة والقرار السياسي؛ لفرض الإكراه القسري على القيادة العسكرية، مما أدى إلى شل الجيش الجنوبي وتحويله إلى هدف سهل قبل بدء الاشتباك العسكري الشامل.

القمع الصامت كترجمة فعلية لاستر اتيجية الإكراه:

يحلل هذا المطلب آلية التنفيذ غير المعلن الترجمة الفعلية لسردية الإكراه عبر أدوات العقاب الممنهج في الفترة التأسيسية (1990–1994).

مفهوم «القمع الصامت» وأدواته:

القمع الصامت» هو استخدام أدوات العنف غير المعلن وغير المنسوب رسمياً للدولة، لتحقيق أهداف سياسية ونفسية محددة. جوهره ليس القضاء على الخصم فحسب، بل ترسيخ مبدأ الخوف المُرسَّخ في نفوس القيادات والقواعد الشعبية للمعارضة.13

تشكل آلية "القمع الصامت" (Silent Repression) حجر الزاوية في استراتيجية الحرب النفسية التي تبناها نظام علي عبد الله صالح وتحالفه مع حزب الإصلاح في المرحلة التأسيسية (1990–1994) لفرض سردية «الوحدة أو الموت".

هذه الآلية هي شكل من أشكال السيطرة العقابية الممنهجة التي تتجاوز القمع الأمني العلني وتستهدف الوعي الجمعي بالخوف والترهيب.

الفكرة المحورية وراء القمع الصامت هي تحويل العنف الفردي إلى ردع نفسي هيكلي. وقد تم ذلك عبر الآليات التالية:

- بث الذعر النفسي المُوجّه: لم تستهدف الاغتيالات القيادات العليا فحسب، بل ركزت على الكوادر المتوسطة وذوي الكفاءة داخل المؤسسات (خاصة الحزب الاشتراكي). هذا الاستهداف خلق حالة من الهشاشة والشك داخل القيادة، إذ أصبح مصير أي معارض هو الموت الجسدي، حتى لو كان داخل إطار الشراكة الحكومية في صنعاء.
- تصفية «الذاكرة المقاومة": الهدف لم يكن فقط إزالة الأشخاص، بل تدمير الذاكرة المؤسسية والخبرة القيادية التي كان يمكن أن تقود المقاومة أو التفاوض بفاعلية عند الأزمة. هذا أدى إلى تفريغ الكيان المعارض من كوادره المدربة، مما جعله أكثر عرضة للانهيار لاحقًا.
- الإثبات العملي لسردية «الموت": رسخت هذه الاغتيالات في الوعي الجمعي أن التعبير عن الخلاف السياسي أو رفض الإقصاء يُقابل بالفناء المباشر. وهكذا، تحولت سردية «الوحدة أو الموت" من تهديد خطابي إلى واقع مادي ملموس يتمثل في جثث القادة.

الأدوات العقابية الرئيسية

- كانت الأداة الأكثر فتكاً وفاعلية في هذه المرحلة هي الاغتيالات السياسية المنظمة والمُهمة.
- الاغتيالات السياسية (Targeted Assassinations): استهدفت هذه العمليات عشرات الكوادر والقيادات من الحزب الاشتراكي اليمني والمقربين منهم، خاصة في صنعاء وعدن إزالة العقبات السياسية الهدف العقابي الصامت: إرسال رسالة عقابية جماعية مفادها أن لا حصانة لأي شخص يُعارض مسار الوحدة، وأن عقوبة الخروج هي الموت الفوري، حتى وإن كان داخل مؤسسات الدولة(14).

كانت أخطر مؤشرات الاعتماد على القوة في الفترة الانتقالية هي اللجوء إلى العنف المباشر والمنظم ضد الشركاء:

بين عامي 1991 و 1993، حدثت سلسلة من الاغتيالات السياسية الممنهجة التي استهدفت الكوادر العسكرية والسياسية والأمنية الجنوبية. هذه الاغتيالات (بلغ عددها العشرات) لم تكن مجرد جرائم فردية، بل مثّلت الخطوة الأولى الواضحة لاستراتيجية الحرب النفسية، حيث رسخت فكرة أن المعارضة السياسية للوحدة تُقابل بالعقاب الجسدي والمصيري[15]

عندما رفضت قيادات الجنوب نتائج الانتخابات ودعت إلى تصحيح مسار الوحدة، تم الرد بتصعيد أمني وإعلامي غير مسبوق. هنا، تحولت الوحدة من إطار دستوري إلى سردية إيديولوجية قسرية، تم تلخيصها في شعار "الوحدة أو الموت"، مما يعني أن الدولة لن تقبل أي خيار ثالث بين الاندماج التام أو الفناء.

برز في أول انتخابات بعد الوحدة سنة 1993م، التحالف بين حزبي الاصلاح والمؤتمر الذي قام على أسس الانتماء (الى الشمال)، فقد مثّل هذا التحالف مؤشر إقصاء الجنوب من المعادلة السياسية وضمه للشمال الذي اعلن الحرب على الجنوب بعد الانتخابات بسنة وانتهت الحرب بانتصار الطرف الشمالي بعد مرور 72 يوماً، كان الجنوب مسرحاً لها دمرت فيها الخدمات التحتية وراح ضحيتها الآلاف من الشهداء والجرحى والمعتقلين وشردت عشرات الآلاف من أبناء الجنوب إلى الخارج، وتم اجتياح جيش الجمهورية العربية اليمنية " للجنوب " وتم تعديل دستور الوحدة وإلغاء اتفاقيات الوحدة، إذ كانت الحرب من الناحية العملية قد أنهت مشروع الوحدة بين دولة الشمال ودولة الجنوب نهائياً .

(13) https://scispace.com/pdf/coercive-institutions-and-state-violence-under-3hw3967v9c.pdf

(14) https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC12476252/

(15) (ينظر:: تقارير المنظمات الحقوقية والمدنية المحلية الصادرة بعد 1994

أن الشمال كان ينوي الانقضاض على الوحدة واحتفاظه بالمرجعية العسكرية لشن الحرب على الطرف الآخر، وهذا ما حدث بالفعل كما أسلفنا وذلك يدل على أن الحرب كان مخطط لها في قرار تفكير القائمين بها. وأصدر مجلس الأمن قرارين 924 و931 في العام 1994م، دعا فيهما لوقف إطلاق النار وعودة الطرفين إلى طاولة التفاوض، وبينما أبدي نظام الجنوب تفهماً لهذه القرارات بدا نظام صنعاء رافضاً لها، وتم اجتياح الجنوب وقتل وجرح فيها عشرات الآلاف من أبناء الجنوب.

ج. التمهيد لظاهرة الرقابة الذاتية

النتيجة الأبرز للقمع الصامت هي تهيئة المجتمع لظاهرة الرقابة الذاتية (Self-Censorship):

تعظيم تكلفة المعارضة: عندما يدرك الفرد أن مصير الاغتيال يطال من يمتلك نفوذًا أو حماية، يصبح المواطن العادي أكثر حذرًا. لقد أصبحت تكلفة المطالبة بالحقوق لا تُقاس بالسجن أو الفصل من العمل (الموت الاقتصادي)، بل بالتهديد المباشر لحياته وحياة أسرته.

شل الإرادة السياسية: أجبر هذا الذعر المواطنين والكوادر السياسية على تفضيل الصمت والامتثال السلبي، لتجنب التعرض للمصير الذي لا يمكن مقاومته. هذا التراجع عن التعبير السياسي هو جوهر شل الإرادة السياسية؛ حيث يتوقف الفرد عن الفعل السياسي طواعية خوفًا من العقاب الوجودي.

شرعنة العنف اللاحق: نجحت الاغتيالات في تليين الرأي العام وكسر المعنويات قبل حرب 1994، حيث أصبح استخدام القوة العسكرية الشاملة لاحقًا (في 1994) يُقابل بخضوع أسرع أو مقاومة أضعف، لأن المجتمع كان قد استوعب بالفعل «رسالة الموت» بصمت خلال السنوات التي سبقت الحرب.

ج. الأثر السردي والنفسي:

كان الأثر الأعمق للقمع الصامت يكمن في ربطه السردية بالعنف بذكاء:

ربط السردية بالعنف : أدى هذا القمع إلى ترسيخ العلاقة بين "سردية الوحدة أو الموت" على أرض الواقع. كل عملية اغتيال كانت بمثابة تأكيد عملي للرسالة الخطابية: إما أن تقبل بالوحدة كما نُريدها، أو تُواجه مصير الموت.

تفكيك الهوية المقاومة: تسبب القمع الصامت في تفكيك الصف الداخلي للحزب الاشتراكي ودفعه إلى العزلة والشكوك، مما أدى في النهاية إلى اتخاذ قرارات متسرعة قادت إلى حرب صيف 1994.

إلقاء اللوم على الضحية: لعب الخطاب الإعلامي الرسمي دوراً في التنصل من المسؤولية عن الاغتيالات، وتوجيه الاتهام لأطراف مجهولة أو للضحايا أنفسهم (خلافات داخلية)، مما عزز من شعور الخصم بالعجز المطلق أمام قوة لا تظهر ولا تُحاسب.

كان القمع الصامت في هذه المرحلة هو الترجمة الفعلية لـ «سردية الوحدة أو الموت». لقد مهد الطريق للحرب عبر تدمير الجسور السياسية وشرعنة الإقصاء، قبل حتى أن تُطلق أول رصاصة علنية في 1994.

ج. التأسيس السردي والتحالف القسري:

ترسيخ سردية **التكفيروالردة** لوصف المعارضة بـ«البغاة» أو «الخارجين عن الجماعة".

تم دمج الإكراه العقائدي في هذه المرحلة لرفع مستوى التهديد إلى أقصاه، مما يضمن طاعة دينية بالإضافة إلى الطاعة السياسية:

آلية الإكراه العقائدي (تحويل البغي إلى جريمة):

تم توظيف الخطاب الديني والمؤسسات المقربة من النظام (مثل هيئات العلماء والدعاة) لوصف الحرب بأنها "جهاد" ووصفت المطالبين بفك الارتباط بـ"البغاة" أو "الخارجين عن الجماعة". هذا التحويل حوّل الخلاف السياسي إلى صراع عقائدي، وأزال أي حاجز أخلاقي أمام استخدام القوة والعنف المفرط.

العقاب المضاعف:

هذه السردية ضاعفت العقاب؛ فلم يصبح المعارض "خائناً وطنياً" فحسب، بل "مارقاً دينياً"، مما أدى إلى عزل اجتماعي وعقاب نفسي عميق يتجاوز العقوبة القانونية. هذا الضغط يضمن الامتثال حتى من التيارات الدينية التي قد تكون معارضة للنظام في جوانب أخرى، خوفاً من التصنيف كـ «حليف للبغاة.

بروز تحالف المؤتمر والإصلاح كـ «مؤشر إقصاء الجنوب"

كان الهدف النهائي من استخدام القوة العسكرية والأمنية والاقتصادية هو تجريد المواطن الجنوبي من حقه السياسي في الاختلاف، وتحويل الوحدة إلى قدر محتوم:

توظيف الأجهزة الأمنية والمحاكمات لتجريم المطالبة بالحقوق السياسية تحت ذريعة تهديد الوحدة، مما أدى إلى انتهاك ممنهج للحق في حرية التعبير والتنظيم.

أُستخدم التهديد بالحرب (الذي تحقق في صيف 1994) كسلاح نفسي وسياسي رئيسي لفرض الإرادة، مما أكّد أن القوة الأمنية هي الأداة المرجعية العليا في تثبيت الوحدة، وليس التوافق السياسي أو الإرادة الشعبية.

هذا السياق التاريخي، الذي اعتمد على القوة كبديل للتوافق، يمثل الأساس الذي بنى عليه الفواعل النظامية استراتيجياتهم في الحرب النفسية والأمنية لترسيخ هيمنة سردية «الوحدة أو الموت".

الخلاصة الجزئية للمرحلة

إن الإكراه السردي في هذه المرحلة لم يكن نتاجًا للحرب، بل كان مُمَهِّداً لها؛ فقد بنى الأساس النفسي والقانوني (نزع الشرعية عبر التكفير والتخوين) الذي سمح بتحويل الخلاف السياسي إلى حرب وجودية في 1994.

ثانيا: مرحلة الترسيم العسكري والسيطرة (1994–2011)

تُعتبر الفترة ما بعد حرب 1994 حتى اندلاع ثورة 2011 هي المرحلة الأهم في تحويل الإكراه السردي إلى استراتيجية هيكلية ثابتة (Institutionalized Coercion). خلال هذه الأعوام، تم تثبيت سردية «الوحدة أو الموت» بالقوة العسكرية والغطاء العقائدي، مما أسس للسيطرة العقابية الممنهجة.

العنصر	التحليل المفصّل والتطبيق
الفاعل الرئيسي	نظام ما بعد حرب ١٩٩٤، وحلفاؤه من التيارات الدينية والاجتماعية التي استفادت من التمكين والنهب الذي تلا الحرب.
جوهر السردية	سردية التكفير والردة: هذه هي المرحلة التي تم فيها توظيف المقدس بوضوح. تم إصدار فتاوى (علنية وغير رسمية) تصف الحرب ضد "الخارجين على الوحدة" بأنها "جهاد"، وأن الانفصالي هو "مرتد".
آلية السيطرة العقابية	السيطرة العقابية على الموارد والهوية: العقاب الاقتصادي: نهب وتمليك الأراضي والمؤسسات في الجنوب لقيادات شمالية، مما أرسل رسالة بأن أي مقاومة ستؤدي إلى التجريد التام من الموارد. القمع النفسي المباشر: استخدام القوة المفرطة ضد المظاهرات السلمية للحراك الجنوبي (بعد ٢٠٠٧)، مما عزز مفهوم أن المطالبة بالحقوق تعادل جريمة حرب تستدعي الرد بالرصاص.
النتيجة السردية	ترسيخ مفهوم أن الوحدة ليست مجرد مسألة سياسية، بل هي حكم شرعي لا يجوز الخروج عليه، ودمغ المطالب الجنوبية بوصمة الخيانة الدينية.

التأسيس العسكري للإكراه (حرب 1994 كعقد قسري)

يربط هذا المطلب المفاهيم النظرية (الحرب النفسية والإكراه السردي) بالسياق اليمني بشكل مباشر، مؤكداً أن القوة العسكرية لم تكن مجرد خلفية تاريخية، بل كانت المنشئ والعمود الفقري الذي ارتكزت عليه استراتيجية الإكراه السردي الممنهج على مدى العقود التالية. لقد أصبح التهديد المتجدد بـ «تكرار 1994» هو الآلية الرئيسة للردع النفسي والقانوني.

أ. حرب 1994: من حسم عسكري إلى تأسيس سردي

شكلت حرب صيف 1994 نقطة تحوّل وجودية في مسار الوحدة، حيث أدت إلى إنهاء الشراكة السياسية والتعاقدية التي أُبرمت في 1990، وبدء مرحلة الإخضاع الإلزامي للجنوب. لم يكن النصر العسكري الذي حققه نظام صنعاء نهاية لصراع، بل

كان التأسيس الفعلي لسردية الإكراه على الوحدة. لقد تحول الحسم العسكري إلى تثبيت سردي، حيث أصبح النصر هو الدليل الوحيد على «أحقية» طرف على آخر، وتم توظيف الخطاب المنتصر لشرعنة السيطرة المطلقة على القرار والموارد. أصبحت القوة العسكرية بعد 1994 هي العمود الفقري الذي يرتكز عليه الإكراه السردي، لأنها قدمت دليلاً ملموساً على التكلفة الباهظة لمقاومة السردية، وجعلت من التهديد بـ«تكرار 1994» الآلية الرئيسة التي تُفَعِّل الردع السياسي والنفسي ضد أي حراك مستقبلي.

ب. العقد الاجتماعي القسري (The Coercive Social Contract)

حيث يجادل بأن الأنظمة تحافظ على سلطتها عبر القسر الخطابي والأيديولوجي دون اللجوء المفرط إلى العنف المباشر. هذا المفهوم قريب جداً من **الإكراه السردي**، ويربط بين غياب العنف المباشر والسيطرة الأيديولوجية الاستباقية[16].

كانت النتيجة المباشرة للحسم العسكري في 1994 هي إعادة صياغة قسرية للعلاقة بين الجنوبيين والدولة. لم تعد الوحدة تُفسر كـ عقد اختياري بين شريكين متساويين، بل أصبحت «شرط وجود» يُفرض بالقوة المادية التي تم إثباتها. لقد أُلغي العقد السياسي الأول واستُبدل بـ «عقد اجتماعي قسري» مفاده أن الحفاظ على الوحدة هو الثمن الوحيد لضمان البقاء، وأن أي مطالبة بالانفصال ستُقابل بالإبادة أو الزوال.

ويُحلل هذا المحور آليات تثبيت هذا العقد القسري عبر المؤسسات، و أبرزها:

إدماج الجيش والأمن كأدوات للإكراه: لم يقتصر الأمر على حل وتفكيك المؤسسات العسكرية الجنوبية، بل تم تحويل المؤسسات الأمنية الجديدة في الجنوب إلى أدوات تبعية تعمل على قمع المواطن بدلاً من حمايته. أصبح الجيش والأمن بعد 1994 أذرعاً تنفيذية للسردية، ووظيفتهم الأساسية هي فرض «الردع الوجودي» عبر التمركز في النقاط الحيوية وفرض السيطرة الأمنية المباشرة.

تفكيك الهوية الاقتصادية (الإكراه المادي): تلا الإخضاع العسكري إخضاع اقتصادي وهيكلي ممنهج (سنتم تفصيله لاحقاً)، شمل التسريح الجماعي للموظفين والنهب المنظم للموارد. هذا التفكيك الاقتصادي جعل أي محاولة للعودة إلى الاستقلال تبدو مستحيلة مالياً، مؤكداً أن القوة العسكرية تُنشئ الإكراه السردي، والإكراه السردي يُشرعن الإقصاء الاقتصادي كشكل مستمر من العقاب.

ب. إنهاء الشراكة وبدء الإخضاع الإلزامي

تحولت الوحدة من "عقد اختياري" بين شريكين متساويين (1990) إلى "عقد اجتماعي قسري". مفاد هذا العقد هو أن الوحدة شرط وجود يُفرض بقوة الأمر الواقع، وأن أي مطالبة بالعودة إلى الشراكة أو فك الارتباط ستُقابَل بـ الإبادة أو الزوال الوجودي.

ج. تثبيت «الردع الوجودي

أصبح التهديد بـ "تكرار 1994" هو الآلية الرئيسة للسيطرة النفسية والسياسية على مدى السنوات اللاحقة. إن هذه التهديد لم يكن يتطلب تفعيلاً عسكرياً مستمراً، بل كان يعمل كـ قوة ردع نفسي تضمن خضوع المؤسسات والأفراد خوفاً من التكلفة المأساوية للتمرد.

شرعنة العنف المطلق:

النصر العسكري تم توظيفه سرديًا كدليل على "أحقية" طرف على آخر، مما شرعن السيطرة المطلقة على القرار والموارد، وتم إزالة أي إحساس بالذنب أو المساءلة عن الانتهاكات المرتكبة خلال الحرب.

هـ. تفكيك الإدماج العسكري غير المتكافئ

يُعدّ تفكيك الإدماج العسكري غير المتكافئ في الفترة ما بين 1990 و1994 الخطوة المادية الأولى والأكثر أهمية في بناء استراتيجية الإكراه السردي لـ «الوحدة أو الموت». هذه العملية لم تكن دمجًا فنيًا، بل كانت إضعافًا ممنهجًا للقوات الجنوبية وتهميشًا لقياداتها، مما أزال القوة التي كانت تحمي التوافق وأجهز على مفهوم "الشراكة المتساوية".

لم يهدف الإدماج العسكري إلى توحيد العقيدة القتالية بقدر ما هدف إلى إخضاع طرف للآخر. وقد تم ذلك عبر الآليات التالية:

تهميش أو إزاحة القيادات العسكرية الجنوبية التي كانت تتمتع بنفوذ واسع واستبدالها بقيادات موالية للطرف الشمالي، أو وضعها في مناصب شكلية بلا صلاحيات حقيقية. هذا أدى إلى إفراغ المؤسسة العسكرية الجنوبية من قدرتها على اتخاذ القرار

(16) https://www.researchgate.net/publication/303359942_Free_from_State_Violence_or_Free_to_Comply_A_Revised_Typology_of_Coercion_and_Repression_in_Liberal_Democracies

وحماية مصالحها.

خلط الوحدات وإضعاف الهيكلية بدلًا من دمج الوحدات على قدم المساواة، تم نقل الأفراد والوحدات وتوزيعهم بشكل غير متجانس ضمن هيكل الجيش الجديد، مما أدى فعليًا إلى تفكيك التماسك التنظيمي والقيادي للقوات الجنوبية.

نقل العتاد والأسلحة الاستراتيجية: تم نقل أو سحب كميات كبيرة من الأسلحة والعتاد الثقيل من مواقعها في الجنوب إلى الشمال أو تجميعها في مخازن تحت سيطرة قيادات شمالية. هذا التجريد المادي قلل بشكل كبير من القدرة الردعية للقوات الجنوبية.

الأهمية الاستر اتيجية في تفعيل الإكراه

هذا التفكيك يمثل الخطوة المادية الأولى في استراتيجية الإكراه لسببين رئيسيين:

- إزالة القوة الحامية للتوافق في أي شراكة بين طرفين غير متجانسين، تلعب القوة العسكرية الموازية دور الضامن لعدم نقض الشريك الأقوى للاتفاق. عندما تم إضعاف القوة الجنوبية، زال هذا الضمان، مما منح النظام الشمالي الجديد الثقة الكاملة في تحويل العلاقة من شراكة إلى هيمنة.
- التمهيد للحسم العسكري: هذا الإضعاف لم يكن نهاية المطاف، بل كان مرحلة تمهيدية حتمية لحرب 1994. عندما حدث الانفجار السياسي، لم تكن القوات الجنوبية قادرة على الصمود بفاعلية، وقد كانت نتيجة الحرب محسومة فعليًا بفضل الإضعاف الهيكلي الذي سبقها بأربع سنوات.
- تثبيت السردية القسرية: سمح الإضعاف بتطبيق "الوحدة أو الموت" بشكل حاسم في 1994. النصر السهل نسبيًا لم يكن ليتحقق لو كان الإدماج متكافئًا، وبالتالي فإن الإخضاع العسكري كان نتيجة مباشرة لـ الإضعاف المنهج، وأصبح دليلًا ماديًا على أن الوحدة قائمة على القوة والغلبة.

وبذلك، مثّل تفكيك الإدماج العسكري غير المتكافئ الأساس الذي بُني عليه "العقد الاجتماعي القسري"، مؤكدًا أن أي محاولة لاحقة للمطالبة بفك الارتباط أو تقاسم السلطة ستُقابل بالقوة التي لا يمكن مقاومتها.

حـ. بداية الإفقار كآلية عقابية

شكلت عملية الإفقار الممنهج التي بدأت فور إعلان الوحدة (1990) وتصاعدت بعد حرب 1994، نقطة الانطلاق لتفعيل الإكراه المادي (Economic Coercion) كأحد أهم أذرع استراتيجية «الوحدة أو الموت». لم يكن هذا الإجراء مجرد فساد إداري، بل كان تكتيكاً نفسياً وعقابياً يهدف إلى تدمير القاعدة الاقتصادية والاجتماعية لأي معارضة محتملة.

تم تطبيق الإكراه المادي عبر محاور هيكلية وظيفية:

نقل الأصول وتجميد الاستثمارات: تم نقل الأصول والمؤسسات الاستراتيجية من الجنوب إلى الشمال، وتجميد مشاريع التنمية والاستثمار في المحافظات الجنوبية. هذا الإجراء خلق شعوراً باليأس الاقتصادي ورسخ مفهوم أن الثروة والفرص مرتبطة حصراً بمركز القوة الجديد (صنعاء)، وليس بالجهد أو الكفاءة.

إنهاء عقود آلاف الموظفين (الإبعاد الوظيفي): شهدت هذه المرحلة موجة تسريح جماعي لآلاف الكوادر والموظفين في القطاع العام والمؤسسات العسكرية والأمنية الجنوبية. لم يستهدف هذا القرار الكفاءة، بل استهدف الولاء السياسي، ليمثل رسالة عقابية واضحة مفادها أن الاستقلال الوظيفي والاجتماعي يتطلب الامتثال الأيديولوجي لسردية الوحدة القسرية.

نهب وتمليك الأراضي: بعد حرب 1994، تصاعدت عمليات الاستيلاء المنظم على الأراضي والممتلكات العامة والخاصة في الجنوب، وتمليكها لقيادات نافذة في النظام وأتباعها. هذا الإجراء كان عقاباً مادياً قاسياً، أرسل رسالة فورية بأن المقاومة السياسية تعني التجريد التام من الموارد والثروة الخاصة، مما يعزز الردع الوجودي ويجعل تكلفة المعارضة باهظة على مستوى الفرد والأسرة.

الأثر النفسي والوظيفي للإكراه المادي

الهدف الأسمى للإكراه المادي كان زرع الخوف من «الموت الاقتصادي"؛ أي فقدان سُبل العيش والأمان المادي:

ربط البقاء بالامتثال: عندما يفقد الفرد وظيفته أو أرضه نتيجة لمعارضته السياسية، فإنه يضطر إلى ممارسة الرقابة الذاتية وتفضيل الامتثال الصامت على المطالبة بحقوقه، خوفاً من خسارة المزيد أو عدم القدرة على استعادة ما فُقد.

تفكيك القاعدة الاجتماعية للمعارضة: عملية الإفقار استهدفت إضعاف القاعدة الاجتماعية للمعارضة السياسية الجنوبية، حيث أصبح أي نشاط سياسي أو حقوقي مرتبطاً تلقائياً بمخاطر الجوع والبطالة والتشريد. هذا يضمن أن المقاومة لن تجد الدعم المادي اللازم للاستمرار.

التحكم بالهوية: عبر تدمير القطاع العام الجنوبي، تم تفكيك البنية المؤسسية التي كانت تشكل جزءاً من الهوية الاقتصادية والمدنية السابقة، واستبدالها بهيكلية اقتصادية وظيفية تابعة بالكامل لمركز القوة في صنعاء.

وبالتالي، كان الإفقار الممنهج أول وأقوى أداة مادية أطلقت استراتيجية الإكراه، حيث حولت المطالب السياسية إلى مخاطر تهدد البقاء اليومي للفرد، مما مهد الطريق لنجاح الإكراه السردي في المراحل اللاحقة.

السيطرة العقابية الهيكلية على الموارد والهوية

أعقب الإخضاع العسكري تأسيس آليات عقابية هيكلية هدفها تفكيك أي قدرة على المقاومة المستقبلية:

الإكراه المادي عبر نهب الأراضي وتمليكها:

تصاعدت عمليات الاستيلاء المنظم على الأراضي والممتلكات العامة والخاصة في الجنوب. هذه الإجراءات لم تكن مجرد فساد عابر، بل كانت آلية عقابية واضحة وممنهجة تهدف إلى تجريد المجتمع المعارض من أي قاعدة اقتصادية مستدامة. هذا أكد الرسالة بأن المقاومة السياسية تعني الموت الاقتصادي والاجتماعي.

التفكيك الوظيفي والإبعاد الهيكلي

استمر التسريح الجماعي لآلاف الكوادر الجنوبية من الخدمة المدنية والعسكرية والأمنية. هذا العقاب الهيكلي دمر الطبقة الوسطى والقيادية في الجنوب، وحوّل البقاء الوظيفي إلى امتياز يتطلب الولاء المطلق للنظام، وليس حقًا يعتمد على الكفاءة.

القمع الميداني وتجديد الردع (ما بعد 2007

مع ظهور الحراك الجنوبي السلمي كأثر للمظالم المتراكمة، تم استخدام القوة المفرطة والذخيرة الحية ضد المظاهرات. هذا القمع الميداني لم يكن فقط لفض التجمعات، بل كان لتجديد تفعيل آلية الردع الوجودي، مؤكداً أن أي مطالبة بالحقوق ستُقابَل بعنف لا يرحم، مما يعزز الشلل في الإرادة السياسية ويجعل التمرد مكلفاً وجودياً.

أدت نتائج الحرب وما تلاها من سياسات إلى تدهور حاد في كافة جوانب الحياة في المحافظات الجنوبية. تميزت الفترة التالية للحرب بعمليات نهب واسعة النطاق للممتلكات العامة والخاصة والأراضي، ترافقت مع تدمير للهوية الثقافية للجنوب العربي. كما عانى المواطنون من التسريح القسري الجماعي من الوظائف المدنية والعسكرية، وتدني غير مسبوق في الخدمات الأساسية (كالكهرباء والماء والصحة)، مما فاقم الأزمة المعيشية والاقتصادية. وعلى المستوى الأمني والاجتماعي، شهدت المنطقة فوضى أمنية وانتشاراً للميليشيات والنزاعات القبلية والمذهبية، إضافة إلى قمع للحريات العامة وتهميش سياسي، مما رسخ شعوراً لدى الكثيرين بأن المنطقة قد عُوملت كـ«غنيمة حرب» منذ عام 1994.

ثالثا: مرحلة الثورة والحرب السردية (2011–2025)

تُمثل هذه المرحلة الفترة الأكثر تعقيدًا، حيث تغيرت الفواعل الرئيسية التي تمارس السلطة والإكراه، لكن البنية السردية الجوهرية لـ «الوحدة أو الموت» ظلت مستمرة ومُورثة كأداة للسيطرة. تكيّفت هذه السردية لتخدم مشاريع الأطراف الجديدة المتصارعة (نظام صالح/الحوثيين سابقًا، والشرعية/الإصلاح مقابل المجلس الانتقالي الجنوبي حاليًا).

العنصر	التحليل المفصّل والتطبيق
الفاعل الرئيسي	"الشرعية" اليمنية المعترف بها دوليًا وتيار حزب التجمع اليمني للإصلاح (الإخوان المسلمين)، المدعوم من بعض الدول الإقليمية.
جوهر السردية	سردية "الوحدة/الشرعية" مقابل "العمالة/الفوضى": تم إعادة تدوير سردية ١٩٩٤ مع التركيز على مفهوم "الحفاظ على الشرعية الدستورية". وُصف المجلس الانتقالي الجنوبي بأنه "جماعة خارجة عن الشرعية"، و"وكيل إقليمي"، ومسؤول عن "إشعال الفتنة" في المناطق المحررة.

آلية السيطرة العقابية	التحريض الإعلامي المُمنهج وتشويه صورة القادة: الجرائم السردية: استخدام قنوات فضائية ومواقع إلكترونية (مثل القنوات الإخوانية) بشكل مكثف لوصف قادة المجلس الانتقالي بـ «المرتزقة» أو التشكيك في نزاهتهم الوطنية والأخلاقية. استغلال الأزمات: توظيف الأزمات المعيشية والاقتصادية في الجنوب لتصوير إدارة المجلس الانتقالي على أنها فاشلة وغير قادرة على حكم دولة، مما يعزز السردية القائلة بأن الانفصال سيؤدي إلى الفوضى والانهيار.
النتيجة السردية	خلق بيئة إعلامية عقابية تهدف إلى عزل المجلس الانتقالي دولياً وإقليمياً، وتبرير أي تحركات عسكرية ضده باعتباره خطراً على "الدولة الشرعية" ووحدتها.

تكييف الخطاب وتوريث آلية التخوين

حافظت الفواعل النظامية الجديدة على مبدأ الإكراه السردي، لكن بشعارات مُحدَّثة تناسب سياق الصراع الإقليمي والدولي الجديد:

السردية المُورَّثة: حافظت فواعل "الشرعية" المعترف بها دوليًا (ومكونها الأبرز حزب التجمع اليمني للإصلاح) على البنية التهديدية لسردية «الوحدة أو الموت»، لكنها أعادت صياغتها لتصبح "الشرعية الدستورية مقابل العمالة الإقليمية".

آلية التجريم الخطابي: تم توريث آلية التخوين والتجريم الخطابي التي كان يستخدمها نظام صالح سابقًا ضد الحراك الجنوبي، وتم توجيهها ضد الخصوم الجدد، وتحديداً المجلس الانتقالي الجنوبي والمكونات المطالبة بفك الارتباط.

لم يعد المعارض مجرد «انفصالي»، بل أصبح يُوصف بأنه "وكيل إقليمي"، "مرتزق"، أو "جماعة خارجة عن الشرعية". هذا التصنيف يهدف إلى عزله دوليًا وإقليميًا وإلغاء شرعية مطالبه السياسية.

هذا التكييف يضمن بقاء المفهوم الأيديولوجي القسري للوحدة ساري المفعول، حيث يُصوَّر الخروج عليها أو المطالبة بتفكيكها بأنه عمل يخدم أجندات خارجية معادية، وليس تعبيرًا عن إرادة شعبية أو حق سياسي.

استغلال الأزمة لتعزيز الإكراه

في ظل انهيار الدولة وتعدد مراكز السيطرة (الأزمة الحالية)، أصبح الإكراه المادي أداة سردية قوية لتعزيز "الردع الوجودي".

توظيف الأزمات المعيشية

تم استخدام الأزمات الاقتصادية والإنسانية (مثل انهيار العملة، تدهور الخدمات، أزمة الكهرباء) في مناطق سيطرة الفواعل المعارضة، لتصوير هذه القوى بأنها "فاشلة إداريًا" و«غير قادرة على حكم دولة. وهذه الاستراتيجية تعزز السردية القائلة بأن الانسحاب من الوحدة أو فك الارتباط سيؤدي حتمًا إلى الانهيار والفوضى والموت الاقتصادي والخدمي.

ربط الفوضى بفك الارتباط

يهدف الخطاب الإعلامي الموالي للشرعية/الإصلاح إلى ترسيخ فكرة أن الاستقرار حتى لو كان هشًا لا يمكن تحقيقه إلا تحت مظلة "الدولة الموحدة" و**«الشرعية الدستورية»**. بالتالي، يصبح الفرد مجبرًا على القبول بالوضع القائم خوفًا من المجهول المتمثل في الانهيار الكامل للخدمات (الفناء/الموت).

الإكراه الاقتصادي كعقاب مستمر

استمرار التلاعب بالملف الاقتصادي والخدمي (مثل تسييس موارد النفط والغاز أو قطع الرواتب)، يعمل كآلية عقاب مستمر يذكر المجتمع بالتكلفة الوجودية لعدم الامتثال أو التمرد السياسي، مما يُبقي على تفعيل الرقابة الذاتية والشلل في الإرادة السياسية.

في الخلاصة، يظهر أن آليات الإكراه السردي المتعلقة بـ«الوحدة أو الموت» لم تتوقف، بل تطورت لتشمل الإكراه السردي المُركب (Composite Narrative Coercion) الذي يجمع بين التخوين السياسي والتكفير الديني (سابقًا) وبين التخوين الإقليمي والتهديد بالانهيار الاقتصادي (حاليًا

رابعا: وظيفة الحرب النفسية في السياق اليمني

إن وظيفة الحرب النفسية في السياق اليمني لم تكن تكتيكاً إعلامياً معزولاً، بل جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية العقابية الممنهجة للنظام. لقد تجاوز دورها مجرد التأثير اللحظي ليتمركز في وظيفة مزدوجة: التمهيد للقوة المباشرة و نزع الشرعية الأخلاقية والقانونية عن الطرف المستهدف (الحراك الجنوبي). بالتالي، فإن الحرب النفسية لم تكن بديلاً عن القوة، بل كانت المرحلة التحضيرية الحتمية لتطبيق الإكراه السردي.

دور المُمَهِّد (The Precursor Role) - تهيئة الساحة للقوة

عملت الحرب النفسية كـ قاطع للصوت ومُليّن للرأي العام، حيث كان هدفها الأول هو هندسة القبول النفسي والاجتماعي لاستخدام العنف الأمني والعسكري اللاحق، وجعله يبدو وكأنه الخيار الأخير والحتمي للحفاظ على كيان الدولة. لقد تمثلت هذه الوظيفة التمهيدية في خلق الردع النفسي الجماعي، الذي يهدف إلى شل الإرادة السياسية الجنوبية عبر نشر الذعر والإحباط، إذ عندما يقتنع المجتمع بأن المقاومة ستؤدي حتماً إلى «الموت» أو «الزوال التام» (وفق سردية الإكراه)، فإن الفعل القسري الأمني سيُقابل بالخضوع بدلاً من التمرد. علاوة على ذلك، سعت الحرب النفسية إلى عزل القيادات عن قواعدها الشعبية عبر تكتيكات التخوين والتشويه المستمر، ليفقد الزعيم المعارض مصداقيته أو يصبح موضع شبهة «العمالة»، مما يسهل على الأجهزة الأمنية تنفيذ الاعتقالات أو الاغتيالات دون رد فعل شعبي مؤثر، فضلاً عن التبرير الاستباقي للانتهاكات قبل وقوعها.

دور نزع الشرعية (The Delegitimization Role) - تحويل الخلاف إلى جريمة

يُعد هذا الدور هو الأعمق تأثيراً، حيث يُستخدم الخطاب الممنهج لتحويل المطالب السياسية إلى "جرائم سردية" (Narrative Crimes) تُزيل أي غطاء قانوني أو أخلاقي عن الضحية، ومن ثم تُشرعن استخدام القوة ضده. وقد تمثلت هذه الآلية في تجريم الخطاب السياسي، بتحويل الحديث عن «فك الارتباط» أو «الاستقلال» من مبادرة سياسية إلى تهمة "المساس بالوحدة الوطنية" و "التحريض على الفتنة". هذا التجريم الخطابي يمثل الأساس الذي بُنيت عليه الإجراءات القانونية القمعية (مثل قرارات نيابة الصحافة والمطبوعات)، ويُنتج الغطاء لـ الاعتقال التعسفي دون الحاجة إلى دليل مادي سوى التهمة الخطابية نفسها. بالإضافة إلى ذلك، تم توظيف الحرب النفسية لـ الشرعنة الأيديولوجية للقوة، حيث تم وصف الطرف الجنوبي بـ "أهل البغي" أو "المارقين" عبر الخطاب العقائدي، مما منح التدخل الأمني صفة «الجهاد» أو «حماية الوحدة والدين»، وحوّل الأزمة السياسية برمتها إلى "أزمة أمنية" تستدعي "الحسم الأمني" من قبل قوات الداخلية والأمن المركزي، بدلاً من البحث عن حلول سياسية.

بناءً على ما تقدم، لم تكن الحرب النفسية أداة ترفيهية للنظام، بل كانت الخطوة الأولى والضرورية في تسلسل الإكراه السردي. إن النجاح في تفكيك الروح المعنوية وتجريد الخصم من الصفة الوطنية عبر الحرب النفسية هو ما منح النظام الثقة والشرعية اللازمة لـ تفعيل آلياته العقابية الممنهجة (السيطرة العقابية الممنهجة) التي تلت ذلك، بدءاً من الاغتيالات الصامتة وصولاً إلى القمع الميداني للمظاهرات. وبالتالي، فإنها تُشكل الجسر الذي عبرت عليه الدولة من الخلاف السياسي إلى التطبيق الممنهج للعقاب.

الإكراه السردي (Narrative Coercion) الاستراتيجية المحورية

يُعد مفهوم الإكراه السردي (Narrative Coercion) العدسة النظرية الأساسية التي ترتكز عليها هذه الدراسة، حيث يمثل الاستراتيجية العليا التي وظفها نظام صنعاء لتحويل الوحدة من قضية سياسية قابلة للتفاوض إلى مصير وجودي وعقائدي قسري. هو ليس مجرد حرب نفسية، بل هو إطار للسيطرة يهدف إلى ضمان استمرار التبعية عبر التهديد الدائم بالزوال (الوحدة أو الموت).

1. تأصيل المفهوم الاستراتيجي للإكراه السردي

يُعرَّف الإكراه السردي بأنه: استراتيجية طويلة المدى تُصاغ وتُنفَّذ عبر مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية (الدينية والتشريعية) بهدف تحويل قضية سياسية (مثل الوحدة) إلى حقيقة وجودية ثابتة، لا يقبل النقاش حولها أو نقدها، ويفرض بالتالي التبعية المطلقة كشرط للبقاء الفردي والجماعي.

ومشكلة القمع في مرحلة ما بعد الصراع، تخلق ميولاً قوية للعنف، وأن هذه الميول تستمر ما لم يتم وضع آليات للمساءلة. (17) هذا يدعم بقوة المطلب المتعلق بـ استمرار القمع بعد حرب 1994 ودور الجيش والأمن كأذرع إكراه.

الإكراه السردي، بهذه المثابة، يختلف جذرياً عن الحرب النفسية. فبينما تُعتبر الحرب النفسية هي الأداة الإجرائية التي تنشر السردية وتسعى للتأثير على السلوك قصير الأجل، يمثل الإكراه السردي المظلة الفكرية والأيديولوجية التي تعمل على تغيير

(17) https://digitalcommons.du.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2983&context=etd

طبيعة القضية نفسها (تحويل الانفصال إلى جريمة عقائدية). هذه الاستراتيجية تشمل تحصيناً قانونياً وعقائدياً طويل الأجل، وتستند إلى تضافر مؤسسات الدولة العليا (الرئاسة، البرلمان، القضاء، المؤسسة الدينية)، وليس فقط الأجهزة الأمنية والإعلامية.

الوظيفة التأسيسية للإكراه السردي تتمثل في تثبيت «العقد الاجتماعي القسري»(18) الناتج عن حرب 1994. لم يعد الأمر مجرد تطبيق للقانون، بل أصبح التهديد المتجدد بـ«تكرار المصير» هو المبدأ الحاكم، مما يضمن أن الردع النفسي الجماعي يفوق تكلفة الردع العسكري المباشر.

رابعا: آليات عمل الإكراه السردي (آلية تحويل العقاب)

تتجسد استراتيجية الإكراه السردي عبر آليتين متكاملتين تهدفان إلى تدمير الإرادة السياسية للمجتمع الجنوبي:

التحويل المفهومي (Conceptual Transformation) آلية التجريم

تهدف هذه الآلية إلى إزاحة المطالب السياسية من منطقة الشرعية إلى منطقة الجريمة المطلقة، وذلك عبر تحول استراتيجي في التسميات. فبدلاً من التعامل مع القضية كـ خلاف دستوري حول تقاسم السلطة، يتم إعادة صياغتها لتصبح خيانة عظمى ومساساً بالوحدة الوطنية، وفي أسوأ الأحوال ردة عقائدية وخروجاً عن الجماعة (البغي)، كما حدث في خطاب 1994.

هذا التحويل المفهومي يمنح الأجهزة الأمنية والقضائية الغطاء الأخلاقي والقانوني اللازم لعقاب القيادات الجنوبية، حيث يُحوّل المظاهرات السلمية إلى فوضى أمنية واضطراب عام تستلزم «الحسم الأمني» من وزارة الداخلية بدلاً من الحوار السياسي. هذه الآلية هي التي تُزود المؤسسات الأمنية والتشريعية بالغطاء الأخلاقي والقانوني لتنفيذ العقاب الممنهج.

التفكيك النفسي ((Psychological Dismantlingآلية الردع الوجودي)

يستهدف هذا التفكيك الوعي الجمعي والفردي في الجنوب عبر إحداث الردع النفسي الجماعي الذي يجعل المعارضة مكلفة وجودياً في كل جوانب الحياة. يتم ربط الانتماء للوحدة بالبقاء الوظيفي والاقتصادي، وجعل المعارضة سبباً لـ الفصل من العمل (كما حدث مع عشرات الآلاف بعد 1994) أو الحرمان من فرص التنمية، مما يشكل عقاباً وظيفياً وهيكلياً.

إضافة إلى ذلك، يتم ترسيخ التكلفة الأمنية الشخصية بضمان أن كل ناشط أو معارض يعيش تحت خطر دائم ومُحتمل لـ الاعتقال التعسفي أو الاختفاء القسري أو الاغتيال. الهدف هو زرع الخوف ليس في الناشط نفسه، بل في أسرته ومحيطه الاجتماعي، مما يدفع المجتمع لممارسة الرقابة الذاتية وتفضيل الصمت والامتثال خوفاً من التكاليف الوجودية المدمرة، وهو ما يحافظ على سيطرة النظام بأقل تكلفة عسكرية.

وكانت تكتيكات التجزئة التي اتبعها نظام صالح ضد الحراك الجنوبي عبر التلاعب بالقيادات الجنوبية واستغلال التناقضات، وهو تطبيق عملي لآلية التفكيك النفسي ضمن الإكراه السردي(19).

3. الإكراه السردي والمنظومة العقابية

يُعد الإكراه السردي محركاً مركزياً يضمن تضافر كل أدوات الدولة في العملية العقابية: فهو يُجبر السلطة التشريعية (البرلمان) على سن أو الإبقاء على قوانين تُجرم الحركة الوطنية، ويُلزم المؤسسة الدينية على إصدار فتاوى تُبرر القمع وتُكفّر الخصم، والأهم من ذلك، يُسلِّم الأجهزة الأمنية الحق المطلق في القمع الميداني خارج نطاق القانون دون مساءلة.

مما سبق تبين:

أن استراتيجية الإكراه السردي (Narrative Coercion) لم تكن مجرد تكتيك إعلامي، بل هي منظومة هيكلية ممنهجة (Conceptual and Structural System) وظّفها نظام صنعاء على مدى العقود لتحويل الوحدة من "عقد سياسي اختياري" إلى "مصدر وجودي قسري". وقد تم توظيف هذه الاستراتيجية لفرض الوحدة وضمان التبعية عبر الآليات التالية:

شكلت حرب 1994 نقطة تحول وجودية، حيث أدت إلى إلغاء الشراكة السياسية وإرساء "العقد الاجتماعي القسري". وأصبح النصر العسكري هو الأساس الذي شرعن لاحقًا السيطرة المطلقة على القرار والموارد.

تحويل التهديد بـ "تكرار 1994" إلى آلية رئيسة للسيطرة النفسية والسياسية، مما يضمن أن الردع النفسي الجماعي يفوق تكلفة الردع العسكري المباشر. وهذا أدى إلى شل الإرادة السياسية الجنوبية وإجبار الأفراد على تفضيل الامتثال.

استخدام آلية الاغتيالات السياسية المنظمة (القمع الصامت) بين 1991 و1993 كـ "رسائل عقابية جماعية" تهدف إلى بث

---

(18) https://scispace.com/pdf/coercive-institutions-and-state-violence-under-3hw3967v9c.pdf

(19) https://south24.net/news/newse.php?nid=4335

الذعر النفسي المُوجّه. هذه الآلية رسخت فكرة أن المعارضة السياسية تُقابل بـ "الموت الجسدي"، مما مهد الطريق لـ الرقابة الذاتية قبل اندلاع الحرب.

تفعيل آلية التحويل المفهومي (Conceptual Transformation) حيث تم وصف المطالبين بفك الارتباط بـ "البغاة" أو "المارقين" عبر الخطاب العقائدي. هذا التحويل حوّل الخلاف إلى صراع عقائدي وأزال أي حاجز أخلاقي أمام استخدام القوة والعنف المفرط من قبل الأجهزة الأمنية.

تطبيق عملية الإفقار الممنهج (نقل الأصول، التسريح الجماعي للكوادر، نهب الأراضي) لزرع الخوف من "الموت الاقتصادي". هذا الإكراه المادي جعل أي نشاط سياسي مرتبطًا تلقائيًا بمخاطر الجوع والبطالة والتشريد، مما يضمن أن تكلفة المعارضة باهظة وجوديًا.

تكييف السردية مع سياق الصراع الجديد (بعد 2011): في المرحلة الأخيرة، تم توريث البنية التهديدية لسردية «الوحدة أو الموت»، لكن تم إعادة صياغتها لتصبح "الشرعية الدستورية مقابل العمالة الإقليمية/الفوضى". كما تم توظيف الأزمات المعيشية لتصوير الانسحاب من الوحدة كـ طريق حتمي إلى "الانهيار والفناء الاقتصادي والخدمي".

المبحث الثاني

تحليل خطاب الأمننة وسردية "الوحدة أو الموت"

يركز هذا المبحث على أن جوهر استراتيجية السيطرة العقابية لم يكن القمع بحد ذاته، بل الخطاب الذي شرعنه. عبر عملية الأمننة، تم تحويل الخلاف السياسي إلى حالة طوارئ وجودية، تستدعي ردود فعل استثنائية وعنيفة خارج إطار القانون العادي.

أولا: الأمننة كآلية تحويل مفهومي (Conceptual Transformation)

الأمننة (Securitization) هي الآلية الخطابية التي حولت المطالب السياسية والحقوقية إلى "تهديد وجودي" لا يمكن التعامل معه إلا بالوسائل القسرية. هذا التحويل المفهومي كان حاسماً في تزويد الأجهزة الأمنية بالغطاء الأخلاقي والقانوني للقمع.

تم التخلص من التعامل مع مطالبات الحزب الاشتراكي، ثم الحراك الجنوبي، وأخيرًا المجلس الانتقالي، كـ«خلاف دستوري حول تقاسم السلطة» أو "مطالب حقوقية". بدلاً من ذلك، تم إعادة صياغة هذه المطالب على أنها "مساس بالكيان الوطني" و«تهديد لوحدة البلاد وأمنها القومي". سنتناول هذا المطلب كيف قام الفاعلان الرئيسيان (السياسي والديني) بصياغة وتوجيه سردية «الوحدة أو الموت» لتحقيق الإكراه السردي، وتحويل الوحدة من اتفاق سياسي إلى «مصير أبدي".

الخطاب السردي والتحالف الإكراهي (الفواعل وآليات البناء)

يتناول هذا المطلب كيف قام الفاعلان الرئيسيان (السياسي والديني) بصياغة وتوجيه سردية «الوحدة أو الموت» لتحقيق الإكراه السردي، وتحويل الوحدة من اتفاق سياسي إلى «مصير أبدي".

شهدت مرحلة التأسيس تحالفاً استراتيجياً بين القوة السياسية المُمسكة بأدوات الدولة (المؤتمر الشعبي العام) والقوة الإيديولوجية المنظمة (التجمع اليمني للإصلاح)، بهدف مشترك هو إنتاج سردية "الوحدة أو الموت" القسرية. في المقابل، واجه الفاعل المُستهدَف (الحزب الاشتراكي اليمني) هذا التحالف بخطاب لم يصمد أمام التحشيد المشترك.

الفاعل	الدور في بناء السردية
علي عبد الله صالح والمؤتمر الشعبي العام	الدور التنظيمي: الفاعل السياسي والمؤسسي الذي يمتلك أدوات الدولة (الجيش، الإعلام الرسمي). محتوى السردية: التركيز على "وحدة الدم والمصير" وتصوير أي محاولة لفك الارتباط كـ "خيانة للدستور" و"تفكيك للوطن"، مع التلويح الدائم بالقوة العسكرية.
حزب التجمع اليمني للإصلاح	الدور الإيديولوجي: الفاعل الديني والاجتماعي الذي يمتلك أدوات الشرعنة الدينية. محتوى السردية: العمل على "أسلمة الوحدة" وتصويرها كـ "ضرورة شرعية" و"جهاد مقدس"، وتجريد قيادة الحزب الاشتراكي من أي شرعية إسلامية أو وطنية (وصفهم بـ "العلمانيين" أو "الملحدين").
الحزب الاشتراكي اليمني (كفاعل مضاد)	الدور المستهدف: الفاعل الذي يمثل التهديد للسردية الجديدة، حيث حاول التمسك باتفاقيات الشراكة والمطالبة بتطبيق نظام فيدرالي بدلاً من المركزي، لكن خطابه لم يصمد أمام التحشيد المشترك.

أ. سردية القوة السياسية لفرض سردية الوحدة أو الموت

يُعد الخطاب الرئاسي، ممثلاً بعلي عبد الله صالح والمؤتمر الشعبي العام، المنصة التنظيمية الرئيسية التي وجهت آلة الدولة والإعلام الرسمي. اعتمد هذا الخطاب على استراتيجية متدرجة تبدأ بالإنكار وتنتهي بالتهديد الوجودي:

فقد مثّل علي عبد الله صالح والمؤتمر الشعبي العام المركز التنظيمي لهذا التحالف، حيث امتلك أدوات الدولة والمؤسسات الشرعية (الجيش والإعلام الرسمي). وكان دوره الرئيسي هو تأطير الصراع في خطابه الرسمي. واعتمد محتوى السردية على التركيز على "وحدة الدم والمصير"، بحيث أصبحت الوحدة مصيراً وجودياً لا يقبل النقاش السياسي، وصوَّر أيّ محاولة «لفك الارتباط» أو مراجعة الاتفاق كـ "خيانة للدستور" و "تفكيك للوطن". عمل هذا الفاعل على التلويح الدائم بالقوة العسكرية كـ ترجمة فعلية لخطاب الإكراه، مما رفع الكلفة الوجودية لأي معارضة وأكد أن مصير الوحدة سيُحسم بالقوة إذا فشلت السردية السياسية في إخضاع الشريك.

إن مفردات الخطاب السياسي لرئيس النظام منذ توليه السلطة في 1990م نحت منحى تقديس الوحدة، ولم تكن تلك الفكرة وليدة اللحظة، بل هي سردية متجذرة تجلت في موروث القوى اليمنية القبلية والعسكرية والدينية تحت ذريعة "ضم الفرع إلى الأصل" أو كما أطلق عليها عبدالله بن حسين الأحمر "استعادة الابن الضال". هذه الاستراتيجية القسرية والمؤدلجة تجلت بوضوح نهاية كل حرب بين الطرفين؛ ففي حرب 1972م توجت باتفاقية تفرض مشروع الوحدة على الطرف الجنوبي، وفي نهاية حرب 1979م توجت باتفاقية مماثلة. وكأن شعاري "(الحرب أو الوحدة " و ("الموت أو الوحدة)" خرجتا من مشكاة واحدة، مؤكدة أن الوحدة فُرضت تاريخياً كـ "خيار إكراهي".

إلا أن هذا التدرج في فرض الهوية اليمنية كأيديولوجيا قسرية وصل إلى ذروته عندما تم تضخيم مفهوم «الوحدة" لدرجة أنه أصبح "القيمة العليا والنهائية" التي لا يجوز المساس بها، وأي خروج عنها يُعتبر خروجاً على الإجماع الوطني والأخلاقي. وقد أدى هذا التضخيم إلى إجهاض مشروع الوحدة التوافقي الذي أُعلن في 1990م بحرب عدوانية بربرية ظالمة في صيف 1994، بعد التوقيع على المشروع بخلاف الأحداث السابقة التي كانت تتوج الاتفاقيات بعد الحرب.

ملامح سردية «الوحدة أو الموت» في فترة التأسيس:

دمج الوحدة بالمقدس والوجود (التحول الإبستمولوجي): وتمثل هذا في نقل الوحدة من خانة «الاتفاق السياسي» إلى «القضاء والقدر» أو «المصير الأبدي". استخدمت مصطلحات وجودية وروحية مثل «الزواج الكاثوليكي الذي لا طلاق فيه» و«وحدة لا رجعة فيها»، مما جعل أي نقاش حول طبيعتها يعادل الخروج على الإجماع الوجودي للوطن.

وفي إطار استراتيجية الإكراه السردي التي اعتمدها الخطاب الرئاسي اليمني (الفاعل السياسي)، تم توظيف تكتيكات ممنهجة لفرض سردية «الوحدة أو الموت»: أولاً، عبر الإنكار والتخوين، حيث وُصمت المطالب الجنوبية بالكامل بأنها «خيانة» و«عمالة أجنبية»، مما أسقط الشرعية السياسية والأخلاقية عنها. ثانياً، اعتمد الخطاب على مفاهيم التعبئة النفسية عبر ربط الوحدة بـ "الدم" لجعل الانفصال عملاً ذا كلفة وجودية، وعبر تأكيد مبدأ "عودة الفرع إلى الأصل" لتكريس التبعية الجغرافية والتاريخية

للجنوب. ثالثاً، تم استخدام الخطاب العنصري المباشر، مثل وصف الجنوبيين بأنهم "بقايا هنود وصومال"، وهو تكتيك حاسم يهدف إلى تجريد الخصم من قيمته الإنسانية والوطنية، مما يمهد الطريق لشرعنة الانتهاكات العقابية ضدهم.

_ دمج الوحدة بالمقدس والوجود

التحول الإبستمولوجي (المعرفي) تم نقل الوحدة من خانة "الاتفاق السياسي" إلى خانة "القضاء والقدر" أو "المصير الأبدي". غلبة المصطلحات الوجودية والروحية في الخطاب الرسمي، مثل: «وحدة لا رجعة فيها»، «الهدف الأسمى للشعب»، «الزواج الكاثوليكي الذي لا طلاق فيه". أصبح أي نقاش حول طبيعة الوحدة أو إمكانية مراجعتها يعادل الخروج على الإجماع الوجودي للوطن.

التخوين والتحريض المُنظم (التوجيه للعنف)

تم تصوير قيادة الحزب الاشتراكي (وخاصة بعد وثيقة فك الارتباط) بأنهم "خونة لدماء الشهداء"، "أدوات للمؤامرة الخارجية" (الخليجية تحديداً)، ويسعون لإعادة البلد إلى "حكم الأقلية" أو "الإلحاد". بالتزامن مع الخطاب، كانت تُرسل رسائل عبر الاغتيالات السياسية المنظمة لكوادر الاشتراكي في الشمال والجنوب. هذه الاغتيالات لم تُعلن عنها الفواعل النظامية، لكنها عملت كآلية عقابية نفسية صامتة تُخبر أي معارض بما ينتظره إذا استمر في تحدي السردية.

_ التبرير المسبق للحرب

عمل التحالف (صالح والإصلاح) على بناء رواية تاريخية بديلة تُبرر أي صراع قادم على أنه "دفاع مشروع عن الوطن المُهدد". صُوِّرت التحركات العسكرية للحزب الاشتراكي (التي كانت دفاعية في الغالب) على أنها "تمرد" و "محاولة انقلاب" و "إشعال فتنة". هذا البناء السردي جعل التدخل العسكري في صيف 1994 يبدو للرأي العام الشمالي وكأنه "عملية تطهير وطنية" وليست حرباً أهلية لفرض الإكراه.

ثانيا: نماذج من خطاب الإكراه (الحرب النفسية):

سردية «الوحدة عمدناها بالدم» (تقديس الوحدة والتطهير الدموي): هذه السردية تستغل عامل التضحية لتقديس الوحدة وجعلها «معمَّدة بالدماء الزكية». أي معارضة تتحول من خلاف سياسي إلى خيانة لهذه التضحيات، مما يضع حداً فاصلاً بين «المؤمنين» و«الكافرين» بها.

وقد تشكلت تلك الاستراتيجية في الخطاب الرسمي أكثر من الخطاب الشعبي كما هو موضح في الاتي:

سردية الوحدة عمدناها بالدم

بث صالح خطابًا يقول فيه: « الحمد لله الوحدة راسخة وتعمدت بالدماء الزكية والانفصاليون الذين حملوا السلاح فقد استلموا ثمن الأزمة دماء الجرحى والشهداء وأموالهم مرصودة 7 مليون دولار ببنوك أوروبا لقد عانينا من الاشتراكي زمننا طويلا وهؤلاء الخونة في الخارج كانوا يريدون نظامين وشطرين وتثبيت الوحدة واجب على كل يمني، نحن قدمنا شهداء وليس هذا الأمر عاطفة وهؤلاء الشهداء هم ضريبة الوحدة، وسوف نقاتل على الوحدة حتى بمليون شهيد ولن نتراجع عن هذا المجد»[20]

تُعد هذه السردية، التي بثها الرئيس السابق صالح، مثالاً قوياً لاستخدام أدوات التضحية المُقَدَّسة والتجريم المالي والتهديد بالعنف الأقصى في الحرب النفسية ضد المعارضة.

تقديس الوحدة بالتضحية (التطهير الدموي)

ففي خطابه: « الوحدة راسخة وتعمدت بالدماء الزكية... وهؤلاء الشهداء هم ضريبة الوحدة." هذا الأسلوب يهدف إلى تقديس الوحدة وجعلها أمراً مُطهَّراً بالدم. عندما تُصبح الوحدة «معمَّدة بالدماء»، فإن أي معارضة لها تتحول من خلاف سياسي إلى خيانة للتضحيات وتدنيس للدماء الزكية. هذا يجعلها واجباً وطنياً ودينياً لا يقبل التراجع، ويضع حداً فاصلاً بين «المؤمنين بالوحدة» و«الكافرين بها".

التجريم المالي والعمالة (نزع المصداقية)

في قوله: « الانفصاليون الذين حملوا السلاح فقد استلموا ثمن الأزمة دماء الجرحى والشهداء وأموالهم مرصودة 7 مليون دولار ببنوك أوروبا." هذا تكتيك كلاسيكي في الحرب النفسية يُسمى التجريم المزدوج ربط الانفصاليين بالفساد المادي («7 مليون دولار ببنوك أوروبا») بهدف إلى نزع المصداقية عنهم أمام الشعب، وتصوير مطالبهم بأنها ليست حقوقية بل صفقة مالية شخصية. تصويرهم بأنهم يتقاضون «ثمن الأزمة ودماء الجرحى»، مما يحوّلهم من مجرد معارضين إلى خونة مأجورين يتاجرون بدماء

(20)) خطاب لعلي عبدالله صالح في إب عام 1994 عن ترسيخ الوحدة اليمنية! https://youtu.be/rDXucBK9M0k

أبنائهم، وهو أشد أنواع التحريض المعنوي.

التهديد بالعنف الأقصى (الردع النفسي)

جاء في قوله: «وسوف نقاتل على الوحدة حتى بمليون شهيد ولن نتراجع عن هذا المجد." هذه العبارة هي قمة التهديد والردع النفسي في الخطاب. إنها تعلن العزيمة المطلقة على مواصلة الصراع بأي ثمن، وتضع تكلفة بقاء الوحدة في مرتبة مليون شهيد. هذا التهديد يُرسل رسالة واضحة إلى المعارضة بأن ثمن مطالبهم هو تضحية بشرية هائلة لا تُحتمل، مما يهدف إلى كسر إرادتهم القتالية وإجبارهم على الاستسلام خوفاً من حمام دم وشيك.

إغلاق باب الماضي (شيطنة الحزب الاشتراكي)

جاء في قوله» "لقد عانينا من الاشتراكي زمننا طويلا وهؤلاء الخونة في الخارج كانوا يريدون نظامين وشطرين..." تحريض وشيطنة الماضي وربط الانفصاليين الحاليين به، بهدف تجميد الذاكرة الجمعية على مساوئ الفترة السابقة وإلغاء أي حنين إلى «نظامين وشطرين»، مما يخدم هدف تثبيت الوحدة ك»واجب على كل يمني".

سردية «الشرعية والوحدة المقدسة»

لعل الجانب الأكثر تأثيرًا في الخطاب الرئاسي كان توظيفه للأبعاد الدينية والوطنية المقدسة. تم ربط الوحدة اليمنية بـ»إرادة إلهية» و»مصير مقدس»، وتم تصوير الانفصال على أنه «خيانة عظمى» و»تهديد لمصير الأمة». استخدم الخطاب الرئاسي تعابير قوية مثل «الوحدة أو الموت» لإعطاء الانطباع بأن الحفاظ على الوحدة ليس مجرد خيار سياسي، بل هو واجب وطني وديني لا يقبل الجدل. هذا النوع من الخطاب كان له أثر نفسي عميق، حيث جعل الكثير من اليمنيين ينظرون إلى الحراك الجنوبي بعين الشك والريبة، معتبرين أن مطالبه تتعارض مع قيمهم الدينية.[21]

خطاب التثبيت والإنكار الوجودي (استمرار سردية النظام)

شكلت مرحلة ما بعد حرب 1994 (التي تُعد نقطة تحول حاسمة) تحولاً في استراتيجية الإكراه السردي، من القمع الصامت إلى التثبيت العلني والشرعنة المُقدَّسة. بعد حسم الصراع العسكري، كان الهدف هو ترسيم السردية بالقوة القانونية والعسكرية والإيديولوجية، عبر إنكار وجود أي مظلمة حقيقية في الجنوب وتكريس الوحدة ك «قدر أبدي".

ركز خطاب نظام علي عبد الله صالح بعد الانتصار على آليات إنكار ممنهجة ومحاولات لتجريد الحراك الجنوبي من أي شرعية أو تمثيل، معتمداً على قوة النصر العسكري.

سردية النظام الإعلامية لتثبيت النصر و(الإنكار الوجودي):

في المراحل الأولى من ردّة فعل الجنوبيين أمام استبداد وطغيان نظام صنعاء ضد شعب الجنوب، ركز الخطاب الرئاسي على إنكار وجود أي مظالم حقيقية في الجنوب. تم تصوير نضالات أبناء الجنوب على أنه «مجرد فئة قليلة من المخربين» أو «حركة هامشية لا تمثل إلا نفسها». كان هذا الإنكار يهدف إلى تقليل شأن النضال وإظهاره كأمر لا يستحق الاهتمام الرسمي الجاد، وبالتالي تبرير تجاهل مطالبه المشروعة.

واصفا مطالب أبناء الجنوب» قلية من تطالب بانفصال الجنوب، الذين يدفعون لهم مبالغ من الخارج ويرتهنون للخارج مثلما ارتهنوا أيام الاستعمار البريطاني ورهنوا الوطن أيام الاتحاد الروسي واليوم يحاولون الارتهان لإيران وهذا غير وارد وعلى من يستلم المبالغ من ايران لإراقة الدم اليمني أيامه قريبة[22]

وسعى صالح إلى التقليل من شأن مطالب الحراك، حيث كان يتجاهل وجود ما يسمى بـ»القضية الجنوبية». كان يصر على أن المشاكل في الجنوب ليست مظالم نظامية تستوجب حلاً سياسيًا جذريًا، بل مجرد قضايا فردية إدارية أو جنائية يمكن التعامل معها في إطار القانون. هذا الرفض العلني لوجود القضية كان يمثل تحديًا مباشرًا لمطالب الحراك، ويزيد من حدة التوتر. ففي خطابه يقول» إن التراجع عن الوحدة ردة مثلما ردة الإنسان عن دينه الاسلامي الحنيف، تعتبر ردة من أي عنصر يعمل من أجل الانفصال، شعبنا وحدوي، شعبنا اليمني العظيم وحدوي وناضل مناضلي ثورة السادس والعشرين من سبتمبر والرابع عشر من اكتوبر وقدموا قوافل من الشهداء من أجل اعادة تحقيق الوحدة اليمنية، طيب إلى أين تذهب هذه الدماء من أجل؟ من الذين بيقولوا هناك القضية الجنوبية، ما هي القضية الجنوبية؟ هذا سؤال، لنا منذ سبعة وتسعين ونحن نتكلم عن

---

(21)) خطاب صالح بمناسبة عيد الوحدة 21×5×2011 https://www.youtube.com/watch?v=bBij92HTq_U

(22)) خطاب جماهيري لصالح: أقلية من تطالب بانفصال الجنوب في مهرجان بميدان السبعين 17 فبراير 2013م، https://www.youtube.com/watch?v=u0Wcc6z-MEM

القضيةالجنوبية، فسروا لنا أيها الحراكيون ما هي القضية الجنوبية؟»[23]

إن النص أعلاه يعتمد على أشد أنواع التحريض المعنوي والسياسي، ويستخدم اللغة الدينية لشيطنة المعارضين للوحدة وتبرير إقصائهم.

التجريم الديني الأقصى (الشيطنة) إن التراجع عن الوحدة ردة مثلما ردة الإنسان عن دينه الإسلامي الحنيف، تعتبر ردة من أي عنصر يعمل من أجل الانفصال" هذه هي أخطر عبارة. إنها تُساوي الموقف السياسي (الانفصال) بالخروج من الدين الردة). هذا الإطلاق يضع المنادين بالانفصال في خانة المارقين دينيًا، وهي تهمة تُشرعن أقصى درجات العقاب ضدهم (في الفقه التقليدي)، وتغلق باب الحوار نهائيًا.

استغلال دماء الشهداء (الحشد العاطفي) بقوله « قدموا قوافل من الشهداء من أجل اعادة تحقيق الوحدة اليمنية، طيب إلى أين تذهب هذه الدماء من أجل؟ يُستخدم تذكير الجمهور بدماء الشهداء لتحويل الوحدة إلى فريضة مقدسة لا تقبل النقاش. أي تراجع عنها يُصوَّر على أنه خيانة لتلك التضحيات، مما يخلق ضغطًا عاطفيًا هائلاً ويزيد من شرعية الموقف الوحدوي على حساب أي مطالب أخرى.

إنكار الوجود والتحقير السياسي" من الذين بيقولوا هناك القضية الجنوبية، ما هي القضية الجنوبية؟ هذا سؤال..."""فسروا لنا أيها الحراكيون ما هي القضية الجنوبية؟" يهدف هذا الخطاب إلى إنكار شرعية ووجود "القضية الجنوبية» ووصفها بأنها فكرة بلا مضمون أو قضية حقيقية. هذا التقزيم يهدف إلى إضعاف الحراك الجنوبي وإظهاره أمام الرأي العام كحركة فوضوية غير واضحة المعالم، مما يعد تحريضاً فكرياً يهدف إلى الإقصاء السياسي.

ثانيا: الإسقاط والتشويه (Scapegoating) «الخطر الخارجي".

مثل استراتيجية "الخطر الخارجي" أسلوباً نموذجياً في الحرب النفسية يهدف إلى تجريد المعارضة الداخلية من شرعيتها. يعتمد هذا الخطاب على الإسقاط والتشويه، حيث يتم تصوير الحراك الشعبي على أنه ليس تعبيراً عن مطالب حقوقية داخلية، بل هو "مؤامرة خارجية تهدف إلى تقسيم اليمن وزعزعة أمنه واستقراره". هذا الربط المباشر بين المطالب الشعبية وبين "جهات أجنبية مجهولة" يُعد أداة تحريضية قوية؛ إذ يسهل على السلطة تصنيف الحراك كـ«عدو» خارجي، بدلاً من التعامل معه كطرف سياسي.

إن الهدف الرئيسي من هذا الأسلوب هو رفع الصراع إلى مستوى الأمن القومي. فبدلاً من أن يكون الصراع بين المواطنين والسلطة حول الحقوق والفساد، يصبح صراعاً بين "المدافعين عن الوحدة الوطنية" و«العملاء الخونة". هذا التضخيم للتهديد يُستخدم بفعالية لحشد الرأي العام، حول ضرورة «حماية الوحدة الوطنية»، مما يضمن ولاء الجماهير ويُبرر أي إجراءات قمعية تُتخذ ضد النشطاء، باعتبارها تدابير ضرورية لحماية الدولة من التهديد الوجودي المزعوم. هذا التحويل المعرفي يضمن نجاح السلطة في تغيير إطار الصراع من قضية حقوق إلى قضية أمن.

ثالثا: سردية أدعاء إعادة توحيد اليمن:

تُعد استراتيجية «إعادة توحيد اليمن» مثالاً على استخدام التاريخ والهوية في الحرب النفسية لشرعنة الأفعال اللاحقة وإلغاء الرواية المضادة. يركز هذا الخطاب، المُبثوث عبر وسائل الإعلام الحكومية والحزبية للطرف الشمالي، على فكرة أن وحدة 1990م ليست اتفاقاً سياسياً بين دولتين، بل هي مجرد «إعادة لتوحيد اليمن الذي فرقه الاستعمار والإمامة».

يكمن التحريض والتلاعب النفسي في هذا الخطاب فيما يلي:

التطهير التاريخي والشرعنة من أي طابع تفاوضي أو سيادي متبادل. فبدلاً من أن تكون الوحدة نتاج اتفاق بين شريكين متساويين، تُصوّر كواجب تاريخي لا مفر منه، وبالتالي يكتسب الطرف الذي «أعاد التوحيد» شرعية مطلقة، بينما يفقد الطرف الآخر أي حق في الاعتراض أو المطالبة بمراجعة الاتفاق.

إلغاء الهوية المضادة: يتم تصوير الفترة التي سبقت 1990م (وجود دولتين ذات سيادة) على أنها «فترة تفريق» أو «انحراف» ناتج عن «الاستعمار والإمامة». هذا التصوير يهدف إلى نزع الشرعية التاريخية عن دولة الجنوب وهويتها، وتحويلها إلى مجرد كيان طارئ يجب «إعادته» إلى الأصل، مما يلغي إمكانية التفاوض المستقبلي على أساس الند بالند.

الاستخفاف بالموقف الآخر: يصف الخطاب المضاد هذه الرؤية بأنها «وهماً في فكر من ابتدعه»، مما يعكس مستوى الإنكار الحاد والمتبادل بين الطرفين لروايات بعضهما البعض، ويُبين كيف أن التاريخ نفسه تحول إلى أداة لتبادل الاتهامات في الحرب

(23)) نص كلمة اصالح بمناسبة العيد الـ27 للجمهورية اليمنية، https://khabaragency.net/news80719.ph

النفسية.

ثالثا: سردية عودة الفرع الى الاصل:

تُعد سردية «عودة الفرع إلى الأصل» واحدة من أكثر أدوات الحرب النفسية فاعلية في سياق الصراع اليمني، خاصة في علاقة الشمال بالجنوب. تهدف هذه السردية إلى ترسيخ شرعية طرف على حساب الآخر عبر التلاعب بالمفاهيم التاريخية والهوية.

تحمل هذه الفكرة في مضمونها رسالتين تحريضيتين رئيسيتين موجهتين ضد الجنوب:

. رسالة الحط من المستوى وتجريد الكيان (الفرعية والدونية) تُصوّر هذه السردية الجنوب على أنه مجرد «فرع» يفتقر إلى الاكتمال والوجود المستقل، وأن «الأصل» (في هذه الحالة الشمال أو الدولة الموحدة برواية الشمال) هو الكيان الوحيد الكامل. هذا التوصيف لا يهدف فقط إلى توحيد الأراضي، بل إلى الحط من مستوى الجنوبيين كـ«مواطنين من درجة ثالثة أو أسوأ». هذه الرسالة النفسية العميقة تعمل على تجريدهم من مفهوم الندّية والسيادة الذي كان قائماً قبل الوحدة، وتزرع شعوراً بالدونية والفرعية، مما يبرر التهميش الاقتصادي والسياسي اللاحق.

رسالة التبعية المطلقة وإلغاء الشراكة (الاستتباع) تنتقل السردية من الدونية إلى ضرورة التبعية المطلقة للشمال. إذا كان الشمال هو «الأصل»، فإن الفرع يجب أن يعود ويندمج فيه دون قيد أو شرط، مما يُلغي مفهوم الشراكة أو الاتفاق الندي الذي قامت عليه الوحدة في 1990م. هذه الأداة النفسية تسعى إلى إلغاء أي حق للجنوب في المطالبة بالمساواة في اتخاذ القرار، أو مراجعة مسار الوحدة، وتحوّل أي محاولة للاعتراض إلى تمرد على «الأصل» وخروج عن القاعدة، مما يسهّل إدانة أي حراك جنوبي ومواجهته بالقوة تحت ذريعة حماية «الأصل» من التصدع.

رابعا: سردية واحدية اليمن والثورة اليمنية:

تُمثل سردية «اليمن واحد منذ الأزل» أداة قوية ومحورية في الحرب النفسية تستخدمها النخبة السياسية لتأبيد الوضع القائم وتجريم كل مطالبة بالانفصال. تهدف هذه الفكرة إلى فرض وحدة تاريخية مطلقة لم تكن موجودة فعلياً، مما يخدم أهدافاً نفسية وسياسية محددة.

إلغاء الشرعية التاريخية للمعارضين: تعتمد هذه السردية على مبدأ إنكار التاريخ الفعلي لليمن، الذي شهد فترات طويلة من الانقسام (مثل حكم الإمامة في الشمال والمحميات في الجنوب، ثم دولتين مستقلتين من 1967 حتى 1990). عندما يُقال إن اليمن «واحد منذ الأزل»، فإن ذلك يُرسل رسالة نفسية مفادها أن أي كيان سياسي مستقل (مثل جنوب اليمن سابقاً أو الحركات الانفصالية حالياً) هو كيان غير طبيعي وحادث طارئ يجب تصحيحه. هذا التلاعب بالتاريخ يُلغي الشرعية التاريخية والقانونية لأي مطالب انفصالية.

تثبيط أي حركة مطالبة بالانفصال كما ذكر النص، استخدم الساسة الشماليون هذه الفكرة بكثافة في وسائل الإعلام لـ«تثبيط وتيبيس أيّ حركة تطالب بفصل اليمنين من جديد». يتم ذلك عبر الآتي:

الخوف من «الخروج عن الأصل»: يُجعل الانفصال عملاً ضد «نواميس الطبيعة والتاريخ»، وليس مجرد خيار سياسي. هذا يُولد خوفاً نفسياً من الوقوف ضد تيار تاريخي يُفترض أنه حتمي.

تصوير الانفصال كـ«فوضى»: إذا كان الأصل هو الوحدة، فإن الانفصال يُصوَّر على أنه عودة إلى الفوضى والتقسيم الاصطناعي الذي فرضه «الاستعمار» (في ربطها مع فكرة «عودة الفرع للأصل»)، مما يُقلل من جاذبية هذا الخيار لدى الجماهير المترددة.

تقييد النقاش السياسي: عندما تُصبح الوحدة «قانوناً أزلياً»، فإنها تُخرج من نطاق النقاش السياسي والتقييم الموضوعي لمكاسبها ومساوئها. هذا الإطار النفسي يهدف إلى تجميد الوضع القائم، بحيث تُعتبر فترة الوحدة الوحيدة الفعلية (من 1990م) امتداداً لـ«الأزل»، وتُرفض أي حركة مضادة باعتبارها خروجاً على الإجماع المقدس.

خامسا: سردية «الجنوبيون بقايا هنود وصومال» (التجريم العرقي)

تُمثل هذه الفقرة أسوأ أنواع الحرب النفسية وأكثرها تحريضاً، وهو التجريم العرقي الذي يستهدف الهوية والنسب، ويستخدم لغة تخدم الإقصاء التام وتغذية ثقافة الكراهية.

استراتيجية التجريم العرقي ونزع الهوية الرسالة الأشد خطورة في هذا الخطاب هي الوصف: "الجنوبيون بقايا هنود وصومال". هذا الوصف يهدف إلى تجريد الجنوبيين من هويتهم اليمنية الأصيلة بشكل كامل، وإلصاقهم بأصول عرقية خارجية لا تمت بصلة إلى الإطار القومي. هذا التكتيك: يُشرعن الإقصاء: إذا لم يكونوا يمنيين أصيلين، فإنهم لا يستحقون الحقوق والمكانة

المتساوية في الدولة، مما يُبرر التهميش والممارسات التمييزية ضدهم. هذا الوصف الفئوي العلني من أعلى سلطة يمثل تحريضاً مباشراً على ثقافة الكراهية وزرع الأحقاد على أساس عرقي، رغم دعوات الرئيس ذاته لمكافحة الكراهية. .

الربط بالخطر الخارجي (العمالة والمخلفات) يتم تعزيز التجريم العرقي بالتجريم السياسي والأمني عبر ربط الخصوم بألفاظ التحريض التالية:

"الدجالين" و«العملاء»: هذه الألفاظ تُشيطن الخصم وتُلغي إنسانيته ومصداقيته، وتُصوّره كقوة شريرة مخادعة.

"مخلفات الاستعمار" و«يعملون مع مخابرات أجنبية»: هذا الربط يحوّل الحراك من مجرد معارضة إلى "خطر خارجي" يهدد الأمن القومي. يتم استخدام تاريخ الاستعمار في الجنوب كأداة نفسية لتصوير كل مطالب جنوبية على أنها امتداد للمشروع الاستعماري القديم.

الأهداف النهائية للحرب النفسية: يهدف الخطاب في مجمله إلى تحقيق النقاط التالية في الحرب النفسية:

نزع الشرعية: إلغاء شرعية الخصوم على أساس عرقي وأمني، والتأكيد على أنهم «لا يمتون بصلة إلى اليمن".

الحشد الوحدوي: التأكيد على ضرورة "التمسك بالوحدة الوطنية" و«حماية إنجازات سبتمبر وأكتوبر» كوسيلة للحشد ضد «العملاء» و«المخلفات".

تجميل الواقع: إن الإعلان عن خطط لعقد مؤتمرات لمناقشة المشاكل يعطي انطباعاً بأن القيادة تهتم بـ«المشاكل البسيطة»، في محاولة لإلهاء الناس عن القضايا الجوهرية (مثل التجريم العرقي والفساد السياسي) التي تثيرها المعارضة.[24]

ثانيا: القوى السياسة والإحياء السردي (2011–2025)

يمثل هذا المبحث المرحلة الأكثر تعقيداً في مسار الإكراه السردي، حيث لم تعد السردية محتكرة من قبل فاعل واحد (النظام السابق)، بل أُعيد تدويرها وتكييفها من قبل القوى الصاعدة (الإصلاح والحوثي) في سياق الثورة/الانقلاب والحرب الأهلية المفتوحة.

الإحياء السردي لجماعة الإخوان (الإصلاح) بعد 2011

بعد سقوط نظام صالح سياسياً في 2011، تحول حزب الإصلاح من شريك ثانوي (أيديولوجي) في الإكراه إلى فاعل سياسي وعسكري يسعى للسيطرة على السلطة، مما استلزم تكييف سردية الوحدة لخدمة أهدافه الجديدة في مرحلة الفراغ.

تكييف سردية الإخوان في مرحلة الفراغ:

إعادة تكييف سردية «الوحدة أو الموت "لم يعدُّ الإصلاح بحاجة لدعم صالح، لكنه ظل بحاجة إلى الأرضية الإيديولوجية التي يوفرها شعار الوحدة المقدسة. فبعد أن كان الإصلاح يوظف السردية ضد الحزب الاشتراكي، بدأ يوظفها ضد الحراك الجنوبي والمطالب الانفصالية المتصاعدة.

تحويل السردية من «الدم» إلى «الشرعية والمؤسسات": في فترة ما بعد صالح، ركز الإصلاح على "حماية الشرعية" والدفاع عن «المؤسسات الدستورية» كمرادف للوحدة، محاولاً بذلك إضفاء غطاء مدني قانوني على موقفه الرافض للتقسيم، بدلاً من الاعتماد الكلي على خطاب «التكفير» الذي سيطر في 1994.

سردية إعلامية جديدة لتأطير الجنوب:

تصوير الحراك الجنوبي كـ«انقلاب» و«تبعية إقليمية": هذه هي السردية الأكثر حداثة لدى الإصلاح (والمعسكر الموالي للشرعية جزئياً). تم العمل على تحويل الصراع من وطني/حقوقي إلى صراع محاور إقليمية؛ حيث يصور الحراك والمجلس الانتقالي الجنوبي كـ "أدوات لمشروع إقليمي خارجي" (في إشارة لدول التحالف العربي.

نزع الصفة الوطنية عن القوى الجنوبية، وإلصاق تهمة "العمالة" بهم، وإيهام الرأي العام بأن الانفصال هو "تقسيم خدمةً للأجنبي " وليس تلبية لمطالب شعبية.

توظيف الأدوات الإعلامية والإخوانية الجديدة في الحرب السردية: استُغلّت المنصات الإعلامية (القنوات الفضائية، المواقع الإخبارية، وجيش الناشطين في وسائل التواصل الاجتماعي) لـ: تضخيم المخاطر الأمنية: ربط الانفصال المستقبلي بـ "الفوضى الأمنية" وصعود الجماعات المتطرفة (على الرغم من دور الإصلاح السابق في تسهيل وجودها).

(24)) الرئيس اليمني صالح يصف الجنوبيين بالهنود والصومال وبقايا منقرضين، https://www.alshibami.net/saq

إحياء سرديات 1994: إعادة تدوير مفاهيم "الخيانة" و "العمالة" و "وحدة الدم" في الخطاب الموجّه للجمهور الشمالي واليمني عامة، مع تحديث المصطلحات لتناسب التطورات الجارية.

الإكراه الهيكلي: السيطرة الاقتصادية تحت غطاء «الشرعية"

وظفت جماعة الإخوان سردية «حماية الشرعية» و«صون الوحدة» كغطاء لاستدامة الإكراه الاقتصادي عبر السيطرة على مفاصل الموارد في محافظات الجنوب الشرقية، مما يؤكد أن الإكراه ليس سياسيًا فحسب، بل هيكلي اقتصادي يتجلى في التالي.

تكتيك «الوصاية على النفط والغاز": تمثل في السيطرة على الموارد النفطية والغازية في محافظتي شبوة وحضرموت مناطق الإنتاج الرئيسية بعد عام 2011. من خلال توظيف النفوذ العسكري والأمني (عبر شبكات المحسوبين في الجيش والأمن) لـ إدارة الملفات الاقتصادية السيادية خارج إطار الشفافية والمساءلة الحكومية المركزية.

ربط الإقصاء الاقتصادي بسردية الوحدة : توضيح أن السيطرة على عائدات الموارد الجوهرية (التي تعود تاريخياً لـ «دولة الجنوب») تُستخدم كأداة لـ تجفيف الموارد المالية عن الإدارة الذاتية الجنوبية، مما يرسخ فكرة أن مصير الجنوب الاقتصادي مرتبط بالضرورة بتبعيته لمركز صنعاء (أو من يمثل الشرعية فيه)، وهو تطبيق عملي لـ "العقاب الهيكلي" لمن يطالب بالانفصال.

تحويل «الشرعية» إلى غطاء للفساد المالي: كيفية استخدام خطاب «حماية مؤسسات الدولة» كذريعة لإخفاء عمليات الفساد المالي وسوء إدارة عائدات الموارد، مما يضعف الخدمات في المحافظات الجنوبية المنتجة (عقاباً جماعياً)، ويخدم في الوقت نفسه أجندة التمكين المالي للحزب.

سردية الحوثي والتوظيف السياسي للمظلومية (2014–2025)

يمثل دخول جماعة الحوثي كفاعل رئيسي (بعد سيطرتها على صنعاء) انعطافة أخرى في سردية الإكراه، حيث وظفت الجماعة سرديتها الخاصة "المظلومية والعدوان" لتبرير تدخلها العسكري في الجنوب.

التباين في الخطاب الحوثي تجاه الجنوب:

قبل السيطرة على الشمال (ما قبل 2014): كان خطاب الحوثيين تجاه الجنوب يتسم بـ المرونة والتعاطف الظاهري، حيث كانوا يقرّون بوجود «مظلومية حقيقية» جنوبية ناتجة عن «فساد نظام صالح». كان هذا التكتيك يهدف إلى كسب التعاطف وتكوين جبهة واسعة ضد نظام صنعاء القائم حينها. بعد السيطرة على الشمال والتدخل العسكري (ما بعد 2015): تحول الخطاب إلى العداء التام والتبرير العسكري. وُصفت تحركاتهم في الجنوب بأنها "دفاع عن الوطن" ضد القوى الموالية للرئيس هادي أو التي سعت لتقسيم البلاد.

سردية «الوحدة ضد الغزو» (العدوان):

توظيف السيطرة على الجنوب كـ«حماية للوطن من العدوان الخارجي» في إعلام الجماعة: استُخدم شعار "الوحدة ضد العدوان" كسردية حاكمة لغزو 2015. لم يعد الصراع حول وحدة دستورية، بل حول وحدة جغرافية تُواجِه «الغزو الخارجي" (التحالف العربي والقوى المحلية الموالية له

تحويل الجنوبيين المناهضين للحوثي إلى "طابور خامس" يعمل لصالح «الغازي» الأجنبي، مما يمنح التدخل العسكري للحوثي غطاء "الجهاد الوطني الدفاعي" على الرغم من كونه توسعاً عسكرياً.

تحليل التقاطعات بين سردية الحوثي والسردية الشمالية التقليدية:

رغم الاختلاف الإيديولوجي الجذري بين الحوثي (الزيدية السياسية) ونظام صالح (الجمهوري)، إلا أن خطابهما تقاطعا جوهرياً في مواجهة القضية الجنوبية، مما يؤكد أن سردية الإكراه على الوحدة هي إرث شمالي مشترك:

التقاطع في مفهوم «الخيانة والعمالة": كلا الفاعلين يوظفان تهمة "العمالة الأجنبية" ضد القيادات الجنوبية. صالح ربطها بـ«الخليج»، والحوثي ربطها بـ«التحالف»، لكن النتيجة واحدة: نزع شرعية المطالبة بالانفصال.

التقاطع في مفهوم «الحتمية الجغرافية": كلاهما يرفض فكرة التقسيم الجغرافي، مع التأكيد على أن "اليمن لا يقبل التجزئة". يستخدم الحوثي هذا المفهوم لدعم فكرة "الولاية" على كامل التراب اليمني، فيما استخدمه صالح لدعم فكرة "المركزية" والتابعية.

الاستمرار في إنكار المظلومية الجذرية: كلا الخطابين يتجنب معالجة جذور المظلومية الجنوبية (الفساد، نهب الأراضي، الإقصاء الوظيفي) كأسباب أساسية للحراك، ويصر على تأطيرها كـ "مؤامرة" أو "مطالب نخب"

وتستند سردية الحوثي على محاور رئيسية، يتم تداولها عبر قنواتهم الإعلامية والتصريحات الرسمية لقياداتهم:

رفض الانفصال والتمسك بحق الشعب في الوحدة (الموقف المبدئي)

يُعتبر التمسك بالوحدة اليمنية هو الموقف الأيديولوجي الثابت للحوثيين، ويُصوَّر الانفصال على أنه خيانة للمشروع الوطني. يرفضون امتلاك أي فصيل الحق في تقرير مصير الوحدة، مؤكدين أن الوحدة **"حق حصري وملك خالص للشعب كل الشعب"** (في إشارة إلى الشعب اليمني بأكمله، شمالاً وجنوباً

يصرح بذلك القيادي الحوثي حسين العزي: **"الوحدة اليمنية بيد 40 مليون يمني ويمنية وليست بيد فصيل أو حزب أو شمال أو جنوب أو شرق أو غرب. لقد صنعها الشعب كل الشعب، وأصبحت حقاً حصرياً وملكاً خالصاً للشعب كل الشعب"**. ويؤكدون على عدم التفريط بأي شبر أو ثروة من الأراضي اليمنية (بما في ذلك الجنوب)، في إشارة إلى المناطق الجنوبية الغنية بالنفط والغاز والموانئ.: **"لا يمكن أن نقبل بأي وحتى على فكرة ساعطيك أبعد من ذلك حتى إن قبل المجلس الانتقالي في هذه الحالة سيتم الإزاحة بالمجلس الانتقالي من الشعب الجنوبي لا يمكن أن نفرط بثروات ولا بأي شبرواحد من أراضينا"**.

تصوير الانتقالي كـ «وكلاء» و «مرتزقة» (ودواعش)

يربط الحوثيون المجلس الانتقالي الجنوبي بالتبعية الخارجية، وهي التهمة الرئيسية التي يستخدمونها لتجريد خصومهم من الشرعية الوطنية.

يصورون المجلس الانتقالي كأداة تنفيذ لأجندات خارجية، وتحديداً للإمارات والسعودية (دول التحالف)، وأن قياداته **"تتحدث وفق الأجندات الأجنبية"**.: **"نحن نعزكم ونحترمكم طالما وخياراتكم وطنيه... لكن عندما يصبح الإنسان وكيل للأجنبي ويعمل لمصلحة الأجنبي ويتحدث وفق الأجندات الأجنبية يعني يعين من قبل الأجنبي ويقال من قبله"**.

ويروجون لفكرة أن قيادات الانتقالي **"باعت القضية الجنوبية"** مقابل وعود ومصالح مع التحالف، مؤكدين أنهم مجرد **"مرتزقة بر اتب سعودي لا ودرهم إماراتي لا أقل ولا أكثر"** يخدمون أجندات لا تعود بالنفع على الجنوبيين. ويتضمن الخطاب أحياناً لهجة تحذير شديدة، تنذر بالتصعيد في حال تمادى الانتقالي في خطواته الانفصالية. توجّه القيادي حسين العزي بالقول: **"ماداموا رضيوا للآخرين يقدموهم كبش فداء ويجندوهم ضدنا... راح بإذن الله نصنفر العقول المصدية ونوريهم إيش معنى الوحدة (ننتظر شعرة اعتداء فقط)"**.

التعامل مع المظلومية الجنوبية (تكتيك الاستقطاب)

يعترف الحوثيون بوجود مظالم تاريخية للجنوبيين، لكنهم يستغلون هذا الاعتراف لتوجيه اللوم إلى النظام السابق (علي عبد الله صالح) والشراكة مع حزب الإصلاح، وليس للنظام في صنعاء حالياً، ويدعون إلى حلها في إطار يمني موحد.

يؤكدون استعدادهم للعمل على **"إنصاف كل المظلومين في الجنوب وفي عموم اليمن"** بعد انتهاء الصراع مع «العدوان". في مرحلة لاحقة، استغل الحوثيون الأنباء المتعلقة بنقاش التطبيع بين قوى جنوبية وإسرائيل (رغم نفي الانتقالي) لتصوير الانفصاليين كـ **"أعداء وخونة"** تجب محاربتهم، محاولين كسب دعم شعبي واسع تحت شعار **"قتال الخائن واجب"**.

هذه السردية تهدف إلى **عزل الانتقالي** عن قاعدته الشعبية وتصويره كـ **مجموعة مرتزقة تابعة**، بينما يضع الحوثي نفسه في موقع **حامي السيادة ووحدة الأرض** والمدافع عن المظلومين في إطار الدولة اليمنية.

***

مما سبق تبين:

أن التكتيكات الخطابية التي اعتمدها الفاعل السياسي في مواجهة الحراك الجنوبي لم تكن مجرد ردود فعل عشوائية، بل شكّلت شبكة متكاملة من الإكراه السردي تهدف إلى تحويل قضية سياسية (المطالبة بالحقوق أو فك الارتباط) إلى تهديد وجودي وديني لا يقبل التفاوض. لقد ارتكز هذا الإكراه على ثلاثة محاور متضافرة، عملت بالتوازي لتحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في حماية السلطة عبر حماية السردية.

المحور الأول: هو نزع الشرعية والتجريد من القيمة (De-legitimization)، حيث بدأ الخطاب بتكتيك "الإنكار" للمظالم، لكنه سرعان ما تصاعد إلى مستويات أشد قسوة. تم وصم الحراك بأنه "خيانة وعمالة أجنبية"، مما أسقط عنه الصفة الوطنية وحوّل المطالبين به إلى "عملاء" يخدمون "الخطر الخارجي"، وأبرز صور هذا التجريد كان استخدام الخطاب العنصري بوصف الجنوبيين بأنهم "بقايا هنود وصومال"، وهو تكتيك حاسم في تجريد الخصم من قيمته الإنسانية والوطنية تمهيداً لشرعنة

الانتهاكات العقابية ضدهم.

أما المحور الثاني، فقد ركّز على التضخيم الوجودي والترهي (Existential Escalation)، حيث تم تضخيم قيمة الوحدة عبر ربطها بالمفاهيم العظمى التي لا تُناقش. صُوّرت الوحدة كـ«شرعية مقدسة"، ووُصف الانفصال بأنه "ردة عن الدين الإسلامي"، ليجعل هذا الارتباط الديني الوجودي أي نقاش في الوحدة كفرًا أو خيانة عظمى. كما تم ربط الوحدة بـ"الدم» عبر شعار "الوحدة عمدناها بالدم"، ما فرض على المواطن التزاماً وجودياً بالحفاظ على دماء الشهداء، وحوّل المعارضة السياسية إلى خيانة لهذه التضحية، معززاً ذلك باستخدام خطاب "الوحدة أو الموت" وربط الحراك بـ«الإرهاب»لترسيخ فكرة أن عودة الدولة الجنوبية تعني الفوضى والتهديد الأمني.

فيما يتعلق بالمحور الثالث، فقد خُصص لإعادة تشكيل التاريخ والهوية Revisionism (Historical)، حيث عملت التكتيكات السردية على إعادة كتابة الماضي بما يخدم سردية الإكراه. تم تمرير فكرة أن الوحدة كانت مجرد "عودة الفرع إلى الأصل" وإثبات أن "اليمن واحد منذ الأزل"، الأمر الذي كرس التبعية الجغرافية والتاريخية للجنوب وألغى وجوده كـ«شريك وحدة» متكافئ في المعادلة السياسية والدستورية. وبالمثل، تم إعادة تأطير حرب 1994 على أنها "دفاع عن الوحدة" قام به «وحدويون شماليون وجنوبيون» بدلاً من وصفها كـ«احتلال»، وذلك لشرعنة السيطرة اللاحقة على الجنوب ومقدراته.

باختصار، عملت هذه التكتيكات في نسيج واحد مترابط: تجريد الخصم من كل صفة إنسانية ووطنية (عبر العنصرية والعمالة)، ثم تضخيم الوحدة إلى مصير مقدس يستوجب التضحية بالدم (عبر الردة والمقدسات)، وأخيرًا، فرض هذا الخطاب كسردية تاريخية وحيدة لا تُناقش. هذا التضافر بين محاور الإكراه هو الذي أسهم بفعالية في تحويل الانفصال من مجرد "خيار سياسي دستوري" إلى "تهديد وجودي وديني" يجب قمعه دون تردد أو مساءلة.

المبحث الثالث

آليات التعبئة المؤسسية (ضمان استمرارية الإكراه)

بعد أن تم تحليل التحقيب الزمني لتطور استراتيجية الإكراه (في المبحث الأول)، وتفكيك الخطاب النظري لشرعنة القمع عبر الأمننة (في المبحث الثاني)، ينتقل هذا المبحث الثالث ليتناول الجانب العملي والآلي لهذه الاستراتيجية: آليات التعبئة المؤسسية والإيديولوجية. يهدف هذا التحليل إلى إثبات أن الإكراه السردي ليس مجرد نتاج قرار سياسي عابر أو عنف عسكري لحظي، بل هو منظومة هيكلية قسرية (Coercive Structural System) ضُمِنَت استمراريته وتغلغله في بنية الدولة والمجتمع عبر تضافر أدواتها.

يركز هذا المبحث على تفكيك دور الـ «الثالوث العقابي" الذي أرسى استراتيجية "الوحدة أو الموت" بشكل دائم، والمتمثل في: المؤسسة الدينية/الإيديولوجية (التي وفرت الشرعية الأخلاقية عبر التكفير)، والمؤسسة القانونية/التشريعية (التي قدمت الغطاء الإجرائي عبر التجريم)، والأجهزة الأمنية/الإعلامية (التي نفذت التفكيك النفسي والردع الوجودي). إن التفاعل بين هذه الآليات هو ما أسفر عن تحويل المطالب السياسية إلى "جرائم وجودية" تستدعي القمع المطلق، ويُفسر كيفية نجاح النظام في فرض الرقابة الذاتية والامتثال الصامت على مدى العقود التالية.

أولاً: التعبئة الدينية (التكفير والعقاب العقائدي)

ترتكز استراتيجية الإكراه السردي في المطلب الثاني على الشرعنة الإيديولوجية، عبر تفعيل دور المؤسسة الدينية الرسمية وحزب الإصلاح كـ فواعل نظامية. يهدف هذا التوظيف إلى صبغ سردية «الوحدة أو الموت» بصبغة عقائدية، وتحويلها من قضية سياسية قابلة للتفاوض إلى قضية وجودية مُقدسة لا تقبل النقاش. وقد تم تنفيذ هذه الاستراتيجية بتحويل المطالب الجنوبية من مجرد "خيانة سياسية" (كما ورد في المطلب الأول) إلى "ردّة وبغي" ديني، وهو ما أسقط الشرعية الأخلاقية والاجتماعية عن الشريك الجنوبي، ووفّر مبرراً للآليات القمعية كـ «واجب ديني» ضد «البغاة".

الفاعل الديني المنظم (حزب الإصلاح) ونشأته

مثّل التجمّع اليمني للإصلاح، الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، الفاعل الديني المنظم الذي دخل شريكاً في السلطة بعد وحدة 1990م بتشجيع من الرئيس الأسبق لتكوين ثقل موازٍ للحزب الاشتراكي. هذا الفاعل، الذي بدأت جذوره الفكرية في التغلغل منذ أربعينيات القرن الماضي عبر قيادات كالفضيل الورتلاني والزنداني، استغل تحالفه مع المؤتمر الشعبي العام (حزب السلطة) لتأسيس نفوذ متزايد. هذا النفوذ، الذي تعمّق بعد حرب 1994، لم يكن سياسياً فحسب، بل كان إيديولوجياً، استثمر في شبكات واسعة من التعليم الديني المُسيس والسيطرة على منابر المساجد، لتثبيت شرعية النظام وفرض سرديته في مواجهة الشريك المنهزم[25].

كان بناء أدوات الشرعنة الإيديولوجية يتمحور حول المعاهد العلمية، التي تأسست رسمياً عام 1974 وتوسعت حتى بلغت نحو 4000 معهد بميزانية ضخمة تقدر بسبعة مليار ريال يمني تدفع من خزينة الدولة، وتضم أكثر من 400 ألف طالب تمارس استقلاليتها المالية والإدارية ووضع المناهج المناسبة لها واختيار المدرسين والمباني.[26]

. هذه المعاهد، التي مُنحت استقلالية في المناهج واختيار الكوادر، شكّلت أكبر مشروع للتعليم الديني المُسيس في اليمن، حيث أنتجت أجيالاً ذات خطاب تعبوي مؤدلج. وقد تم استثمار هذه البنية التحتية الدينية بشكل حاسم: ففي خضم أزمة الوحدة (قبل 1990)، دعمها الرئيس صالح لضمان ولاء الحركة الإسلامية، وبعدها، أصبحت هدفاً لضغوط الشريك الجنوبي (الحزب الاشتراكي) لإلغائها، الأمر الذي عزز الخلاف وبدأ بوادر صراع الهوية الذي استثمره الخطاب الديني لاحقاً في الحرب الأهلية.

وخاضت القوى اليمينة (السياسية والقبلية والدينية) مواجهة مع شركاء مشروع الوحدة القادمين من عدن، وكانت أول

(25)) ينظر: دور الاخوان المسلمين في الثورة اليمنية الدستورية عام 1948م الجزء الثاني، وجدان كارون فريـح، مجلة وميض الفكر للبحوث والدراسات العدد 21 لسنة عام 2021م،ص 156

(26) الرواية التي لم تُقرأ.. إخوان اليمن
اقرأ المزيد :
https://alyoum8.net/articles/83804

مواجهة ضد الاستفتاء على دستور مشروع دولة الوحدة بوصفه دستوراً علمانياً، لكنهم بعد ذلك عادوا إلى التحالف مع الرئيس صالح في مواجهة الحزب الاشتراكي ودخلوا في حكومة ائتلاف ثلاثي بعد انتخابات برلمان 1993م، وبعد انتخابات مجلس النواب اليمني في أبريل 1993، دخلت الأحزاب السياسية الثلاثة الكبرى في البلاد آنذاك في حكومة ائتلاف ثلاثي، وهي:

حزب المؤتمر الشعبي العام: حصل على 122 مقعدًا.

التجمع اليمني للإصلاح الذراع السياسي والدعوي للإخوان المسلمين، حصل على 62 مقعدًا.

الحزب الاشتراكي اليمني، حصل على 56 مقعدًا.

وقد استثمر الإصلاح، تحديدًا، هذه المرحلة لاختراق مؤسسات الدولة، وخصوصًا الجيش، والأمن، والتعليم، والقضاء، والمساجد، والمؤسسات الخيرية، ما مهد لتشكّل شبكات نفوذ موازية داخل الدولة. وقد وفرت هذه الشبكات لاحقًا بيئة حاضنة لما سيعرف بالملاذات الآمنة للجماعات الجهادية.

ومع تضعضع التحالف الثلاثي وفشل مشروع بناء دولة مؤسسية جامعة، تزايدت التوترات، وخاصة بين الحزب الاشتراكي من جهة، وحزبي المؤتمر والإصلاح من جهة أخرى. وبعد اندلاع الحرب الأهلية في صيف 1994، تم إقصاء الحزب الاشتراكي من السلطة، وأصبح تحالف المؤتمر والإصلاح هو المتحكم في مفاصل الدولة. وتشكلت مظاهر «الملاذات الآمنة» للإرهاب في أكثر من اتجاه:

القبول الضمني بوجود عناصر جهادية عائدة من أفغانستان بدعوى دعم «الوحدة» في حرب 1994، وتوظيفهم أمنيًا واستخباراتيًا.

تحويل بعض المناطق القبلية والنائية إلى مناطق نفوذ مغلقة للجماعات السلفية الجهادية، خاصة في أبين وشبوة ومأرب.

تغاضي أجهزة الأمن المرتبطة بالإصلاح (والتي تحكمت بوزارة الداخلية لفترات طويلة) عن نشاط المتطرفين، بل واتهامها بتوفير تسهيلات لبعضهم.

***

مثل الخطاب الديني، بتوظيف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، محور الشرعنة الإيديولوجية لاستراتيجية «الوحدة أو الموت»، حيث عمل على تحويل الصراع السياسي إلى صراع ديني وجودي، ما يبرر القمع الشامل

تأصيل الوحدة من منظور ديني

قامت السلطة الدينية، ممثلةً في كبار العلماء ورجال الدين الرسميين، بتأصيل الوحدة على أنها واجب شرعي وضرورة دينية. اعتمد هذا التأصيل على نصوص دينية لتبرير حتمية الوحدة، والتركيز على مفاهيم مثل "الجماعة" وضرورة عدم الخروج عليها. تم تصوير الانفصال ليس كمطلب سياسي، بل كخروج على جماعة المسلمين، مما يستدعي التنديد به ومعاقبة الداعين إليه. هذا التكتيك أضفى هالة من القدسية على الوحدة، مقدماً إياها كعقد إلهي لا يملك أحد حق فسخه، وهو أساس الشرعنة الإيديولوجية.

فتوى الردة والانفصال

كانت الانطلاقة الأولى من فتوى الديلمي 1994م التي صرح فيها «إننا نعلم جميعاً أن الحزب أو البغاة في الحزب الاشتراكي اليمني المتمردين المرتدين هؤلاء لو أحصينا عددهم لوجدنا أن اعدادهم بسيطة ومحدودة، ولو لم يكن لهم من الأنصار والأعوان من يقف إلى جانبهم ما استطاعوا أن يفعلوا ما فعلوه في تاريخهم الأسود طيلة خمسة وعشرين عاماً، وكل الناس يعرفون في داخل المحافظات الجنوبية وغيرها أنهم أعلنوا الردة والإلحاد والبغي والفساد والظلم بكل أنواعه وصنوفه، ولو كان هؤلاء الذين هم رأس الفتنة لم يكن لهم من الأعوان والأنصار ما استطاعوا أن يفرضوا الإلحاد على أحد ولا أن ينتهكوا الأعراض ولا أن يؤمموا الأموال ويعلنوا الفساد ولا أن يستبيحوا لمحرمات، لكن فعلوا ما فعلوه بأدوات، هذه الأدوات هم هؤلاء الذين نسميهم اليوم المسلمين هؤلاء هم الذي أعطى الجيش ولاءه لهذه الفئة، فأخذ ينفذ كل ما يريد أو ما تريد هذه الفئة ويشرد وينتهك الأعراض ويعلن الفساد ويفعل كل هذه الأفاعيل وهنا لابد من البيان والإيضاح في حكم الشرع في هذا الأمر: "أجمع العلماء أنه عند القتال بل إذا تقاتل المسلمون وغير المسلمين فإنه إذا تترس أعداء الإسلام بطائفة من المسلمين المستضعفين فإنه يجوز للمسلمين قتل هؤلاء المُتترس بهم، مع أنهم مغلوب على أمرهم وهم مستضعفون من النساء والضعفاء والشيوخ والأطفال، ولكن إذا لم نقتلهم

فسيتمكن العدو من اقتحام ديارنا وقتل أكثر منهم من المسلمين ويستبيح دولة الإسلام وينتهك الأعراض. إذا ففي قتلهم مفسدة أصغر من المفسدة التي تترتب على تغلب العدو علينا، فإذا كان إجماع المسلمين يجيز قتل هؤلاء المستضعفين الذين لا يقاتلون فكيف بمن يقف ويقاتل ويحمل السلاح. هذا أولا، الأمر الثاني: الذين يقاتلون في صف هؤلاء المرتدين يريدون أن تعلو شوكة الكفر وأن تنخفض شوكة الإسلام، وعلى هذا فإنه يقول العلماء من كان يفرح في نفسه في علو شوكة الكفر وانخفاض شوكة الإسلام فهو منافق، أما إذا أعلن ذلك وأظهره فهو مرتد أيضا.

تُعد فتوى الديلمي لعام 1994م ذروة الإكراه السردي الديني. هذه الفتوى لم تكتفِ بتخوين الخصم، بل صنّفته شرعياً كـ«بُغاة» و«مرتدين» وملحدين.

نزع الصفة الإنسانية والشرعية : وصم الحزب الاشتراكي بـ«البغي» و«الردة» يلغي أي حق له في المعارضة أو المطالبة السياسية، ويحلل دماءه وأمواله.

تبرير العنف الشامل (تكتيك المُتترّس بهم): الأهم في الفتوى هو الاستدلال الفقهي بـ«قتل المُتترّس بهم» (المسلمين المستضعفين الذين يتخذهم العدو درعاً)، لتبرير قتل المدنيين غير المقاتلين في صفوف الجنوبيين. هذا التكتيك سمح بوضع أي جنوبي في خانة من تجوز إراقته إن كان في صف «المرتدين»، ما شرعن بشكل مطلق الانتهاكات العقابية ضدهم.

التأثير طويل الأمد : إن هذه الفتوى التكفيرية لم تنقضِ أيديولوجياً، وظلت المصطلحات («عصابة الردة»، «الملحدين») حية في الوجدان الشمالي، بل واستخدمت كذريعة في الغزو اللاحق عام 2015 وحتى في توصيف الصراع المستمر، ما يوضح فعاليتها كمُحفّز دائم للعنف.

التنظيمات الإرهابية بعد حرب 94 وربطها بالخطاب الديني

بعد حرب 1994، ظهرت التيارات الإسلامية (خاصة الإصلاح) أكثر قوة ونفوذاً. ساهمت الفتاوى الدينية، وفي مقدمتها فتوى التكفير، في خلق بيئة حاضنة أو متسامحة مع الجماعات الجهادية:

بعد انتهاء الحرب اليمنية، ظهرت التيارات الإسلامية على الساحة اليمنية أكثر قوة، وأشد نفوذاً، مما كانت عليه قبل الحرب. في الوقت الذي كان الحزب الاشتراكي يواجه أخطر أزمة، في تاريخه. وعقد مؤتمر لعلماء الدين في اليمن، استمر ثلاثة أيام، وانتهى في 13 يوليه 1994. وأطلقوا عليه «مؤتمر النصر»، وحضره الشيخ عبدالمجيد الزنداني، والشيخ عبدالله الأحمر، رئيس حزب الإصلاح، والقاضي إسماعيل الحجي. وضم المؤتمر معظم علماء الدين في اليمن، ومن مختلف المناطق والمذاهب. وقد دعا العلماء إلى تعديل الدستور، ليكون دستوراً إسلامياً، بما يجعل الشرعية الإسلامية المصدر الوحيد للقوانين. وطالبو بعدم السماح بعودة الاشتراكيين للحكم، وشنوا هجوماً عنيفاً على الحزب الاشتراكي عموماً، وليس على المجموعة الانفصالية فقط، وطالبوا بإنشاء بنك إسلامي في اليمن، وكان واضحاً من كلمات المؤتمرين، أن ما جرى في اليمن. كان جهاداً مشروعاً، وانتصاراً للإسلام على الإلحاد. وعادوا إلى التذكير بالماضي، حيث ردد المتحدثون أن علماء الدين في اليمن، هم اللذين تفاعلوا مع النظام الجمهوري، وأنهم علّموا الناس أن النظام الجمهوري من الإسلام، واستمر تفاعلهم مع الثورة والوحدة، حتى جاءت المعركة الأخيرة، فوقفوا مع القوات المسلحة والشعب والوحدة.

أصبح حزب التجمع للإصلاح يتصرف في اليمن، تصرف المنتصر، الذي يرى أنه حقق هدفه بالقضاء على غريمة الحزب الاشتراكي. ويطالب المتشددون في الحزب، بعدم عودة الحزب الاشتراكي، وإنهاء الائتلاف الثلاثي القائم، على أساس أن الاشتراكي خسر موقعه في السلطة.

وتعرض الرئيس علي عبدالله صالح، لضغوط داخلية شديدة، من حلفائه في حزب الإصلاح، لقطع جميع العلاقات مع خصومهم التقليديين، في الحزب الاشتراكي اليمني. ولم يكتف حزب التجمع بضغوطه، بل مَارسَ داخل اليمن ممارسات «انتقامية»، ضد الحزب الاشتراكي وعناصره. بدأت هذه الممارسات باستمرار حملة التحريض الدينية في المساجد، والمحافظات على الحزب. وقاد هذه الحملة الشيخ عبدالمجيد الزنداني، الذي يلقي خطبة يوم الجمعة كل أسبوع، ويكرسها للتحريض على «الحزب الملحد والكافر». وتنتهي الممارسات بقيام العناصر المسلحة في تجمع الإصلاح، التي استطاعت التسلل إلى ألوية الجيش، وجهاز الأمن السياسي، بعمليات ملاحقة وتخوين، لكوادر الحزب الاشتراكي في عدن والمكلا.

وذكرت عدد من الشخصيات العسكرية الجنوبية، أن عناصر من جماعة «الجهاد الإسلامي» بقيادة طارق الفضلي، الموجود في محافظة أبين الجنوبية، تقوم بعمليات انتقام، وصلت إلى درجة القتل، في حق بعض المسؤولين الأمنيين السابقين، في الحزب الاشتراكي.

كما بدأت قيادات حزب التجمع في التحرك، داخل اليمن الجنوبي، لمحاولة كسب تأييد العلماء الجنوبيين، للحكومة المركزية في صنعاء.

أعلن الشيخ عبدالمجيد الزنداني، عضو مجلس الرئاسة اليمني، وزعيم التيار المتشدد في حزب التجمع للإصلاح، أن التغيرات التي أحدثتها الحرب، تستوجب تعديل وضع الحكومة، ولم ينف أن حزب الإصلاح يسعى للسيطرة على الحياة السياسية في اليمن، وقال: «نحن دعاة مبادئ، ونريد ترك تلك المبادئ أن تنتشر وأن تعم». وأشار إلى مساعي التجمع، لإقامة نظام حكم إسلامي في اليمن، وقال: «إننا نؤمن بأن الإسلام دين شامل، يستجيب لكل مطالب الحياة». وأعترف، بأنه سيسعى إلى الطلب من البرلمان اليمني، تعديل الدستور، بشكل يؤكد أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع في اليمن، وأن أي مسلم يعلم أن دين الله كامل، لا نقص فيه، وأن فيه الهدى لكل أمر مطلوب في شريعة الإسلام، والشعب اليمني يعرف هذه البديهيات من ديننا، ولم تؤثر فيه الأفكار الوافدة، التي تدعو إلى فصل الدين عن الحياة، ففصل الدين عن الحياة دعوة غريبة عن الإسلام، لأن ذلك يعني أننا نتهم أحكام الله بالقصور والجهل، أو نتهمها بعدم المناسبة، ومن يقول ذلك، كأنه يدعي أنه اعلم وأحكم من الله.

توظيف الإرهاب: دور الأجهزة المرتبطة بالإصلاح (الإخوان)

شكلت الأجهزة الأمنية والاستخباراتية المرتبطة بالتحالف (صالح/الإصلاح) شبكة موازية عملت على توظيف وتسهيل عمل الجماعات الجهادية، كأداة قذرة ضمن استراتيجية الإكراه:

توظيف العناصر الجهادية (العائدين من أفغانستان): تم القبول الضمني بوجود عناصر جهادية عائدة وتوظيفهم أمنياً واستخباراتياً بدعوى دعم «الوحدة» في حرب 1994. هذا التوظيف كان بمثابة اعتراف ضمني بالقيمة القتالية والإيديولوجية لهذه العناصر في حرب الشرعنة.

مظاهر تشكل «الملاذات الآمنة": استثمر الإصلاح، الذي تحكَّم بوزارة الداخلية لفترات، نفوذه لـ تسهيل عمل المتطرفين وتوفير بيئة حاضنة لهم. تحولت بعض المناطق القبلية إلى مناطق نفوذ مغلقة للجماعات السلفية الجهادية (مثل أبين وشبوة ومأرب)، مما يخدم استراتيجية "حماية الوحدة" عبر استخدام القوة غير النظامية، ويؤسس لـ "دولة داخل الدولة" إيديولوجية تابعة للتحالف.

الشرعنة المستمرة

بعد حرب اليمن في 94م استولت حركة الإخوان التي دخلت منتصرة مع جحافل الجيش اليمني على كثير من المراكز الدينية وحاولت منذ دخولها على بث الأفكار المتشددة وتعزيز التطرف الديني، إلا أن واقع المدرسة الشافعية الحضرمية التي كانت تسود الجنوب السياسي فرضت أجندة مغايرة منذ انتفاضة المكلا في العام 1997م وفي انتخابات برلمان 1997 حقق حزب الرئيس صالح (المؤتمر الشعبي العام) أغلبية مريحة لينفرد بالسلطة ويخرج الإصلاح إلى المعارضة ولكن بصورة خجولة، وظل الود بين الجانبين سنوات حتى إن الإصلاح سبق المؤتمر إلى إعلان صالح كمرشح له في أول انتخابات رئاسية مباشرة جرت في 1999م.

وفي مايو 2002 أعلنت الحكومة وضع المعاهد العلمية-التابعة للإخوان- ماليًا وإداريًا تحت إشرافها، وإدماج ميزانياتها في ميزانية وزارة التعليم اعتبارًا من يونيو 2002. كما أغلقت الحكومة بعد هجمات 11 سبتمبر2001 جامعة «الإيمان» مؤقتًا، وطلبت من مؤسسها ورئيسها الشيخ عبد المجيد الزنداني ترحيل 500 طالب من الأجانب الذين يدرسون فيها؛ تجنبا لأي شبهة تلحق بها في إطار مكافحة الإرهاب.

وفي فبراير 2003 قرر التجمع الوطني للإصلاح «إخوان اليمن» التحالف مع أحزاب المعارضة اليمنية ذات التوجهات اليسارية، وقام التحالف من أجل تحقيق برنامج محدد ضمن ما عرف بـ«اللقاء المشترك»، ضم اللقاء بين صفوفه فرقاء السياسة اليمنية الذين كانت العلاقة بينهم تتسم في فترات سابقة بالتوتر والخصومة والعداء.

وفي 2006 استطاعت نخبة سياسية قوية داخل أحزاب «اللقاء» بالعمل سويًا وخاضت الانتخابات الرئاسية والدفع بمرشح اللقاء في مواجهة المرشح المدعوم من حزب «الإصلاح» الرئيس على عبد الله صالح مرشح الحزب الحاكم –أنداك- وتمكن مرشح «اللقاء» فيصل بن شملان من حصد 25 %، وقد برهنت هذه الانتخابات على قدرة «اللقاء» على التنسيق والحشد وتجاوز الخلافات.

واستمر التحالف حتى ثورات الربيع العربي، في يوم الأحد 20 فبراير 2011 دعت أحزاب اللقاء المشترك -المعارضة في اليمن- كافة المكونات الحزبية والمجتمعية للنزول إلى الشارع، ومساندة المحتجين المطالبين برحيل رموز نظام الحكم في اليمن، لكن اللعبة السياسية مكّنت الإخوان من دمج الجناح الدعوي بالجناح العسكري والإداري، واستثمروا في مؤسسات الأمن والدفاع،

ووسّعوا نفوذهم داخل الدولة عبر شبكة محسوبين عليهم.

وفي عشية 23 نوفمبر 2011 وقّع صالح على المبادرة الخليجية بالرياض، والتي تضمنت نقل السلطة إلى نائبه هادي، وما حدث فيما تبع فبراير 2011م أن انهيار السلطة السابقة كان نتيجة طبيعية بسبب رفضها البحث عن حل للأزمات التي كانت تصنعها في إطار مجموعة القيم التي تتحكم بثقافة وسلوك الطبقة الحاكمة.

استمر توظيف الخطاب الديني لتبرير القمع الأمني ضد المظاهرات السلمية للحراك الجنوبي لاحقاً، حيث يتم تقديم القمع كـ "حماية للنظام العام" الذي لا يجوز الخروج عليه.

الخطاب الديني ضد نشطاء الحراك ودور الأئمة والخطباء

لعب الأئمة والخطباء والمؤسسات الدينية (وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للأئمة) دوراً مركزياً في تحويل الصراع إلى قضية دينية عبر آليات التعبئة الإعلامية:

شهدت الفترة من 2006 إلى 2011 تضافرًا فريدًا بين السلطتين السياسية والدينية في اليمن لصياغة سردية «الوحدة المقدسة». لم تكن المؤسسة الدينية مجرد تابع للسلطة الرئاسية، بل كانت شريكًا فاعلاً في إضفاء الشرعية الدينية على الخطاب السياسي، محولةً الحراك الجنوبي من قضية حقوقية إلى قضية دينية تتعلق بسلامة الأمة.

لعبت المؤسسات الدينية الرسمية، وعلى رأسها وزارة الأوقاف والإرشاد والمجلس الأعلى للأئمة والخطباء، دورًا مركزيًا في تعزيز الخطاب الرسمي ضد الحراك الجنوبي. تم استخدام المنابر الدينية والخطب الجمعة في:

توجيه خطاب تحريضي يصف الحراك بأنه تهديد للوحدة الوطنية، ويدعو إلى طاعة السلطات الرسمية باعتبارها تمثل الشرعية.

توظيف الرموز الدينية لتأكيد حتمية الالتزام بالقانون والنظام، وتحويل المعارضة السياسية إلى مسألة دينية أخلاقية، ما يقلل من شرعية المطالب الجنوبية في الرأي العام (Human Rights Watch)، 2009

بجانب المؤسسات الرسمية، كان هناك شخصيات دينية محلية وقيادات مساجد رئيسية تلعب دورًا في تحفيز السكان على رفض الحراك، ومن أبرز أساليبها:

إصدار فتاوى سياسية أو بيانات توجيهية تحذر من المشاركة في المظاهرات، باعتبارها «إضرارًا بالوطن والدين".

استضافة برامج تلفزيونية وإذاعية دينية تدعو إلى الولاء للنظام وتدين النشاط السياسي الجنوبي((Phillips، 2011، ص. 68

التحريض على مقاطعة فعاليات الحراك أو فض الاعتصامات سلمياً تحت شعارات دينية، مما أضعف الفعل الاحتجاجي في بعض المناطق.

لجأت السلطات اليمنية في أحايين كثيرة إلى حشد كراهيتها على الصحيفة بتوظيف الدين بتبني خطاب تكفيري لمهاجمتها، كنص صريح منها لجعل الدين منطلقا لتكفيرها، وهناك أمثلة مارستها السلطات إلى جانب تيارات سياسية مسيطرة على منابر المساجد، بمنح الخطباء الوصاية على الدين في تكفير من يعارضونها أو ينتقدونها كصحيفة «الأيام»، كان منهم خطيب مسجد بدار سعد بعدن عندما هاجم «الأيام» في خطبته بتاريخ 27/12/2002م «خطبة الجمعة» نشرته الصحيفة في عددها (3752) في 28/12/2002م جاء فيها بأن»الأيام» تعمل ضد المسلمين - وبحسب وصف الصحيفة - كأنه يقول أن القائمون عليها ليسوا مسلمين، كما أنتقد خطيب جامع الضالع الصحيفة بحسب قوله أن الصحيفة تشجع الدعوة الصوفية من خلال تكرار نشر مواعيد إقامة زيارات الأولياء، وبأنها دائما ما ترفع من شأن علمائها في عدن وحضرموت، واصفا هؤلاء بعلماء القبور، كما تساءل خطيب الضالع في خطبته الثمن الذي قبضته الصحيفة نظير الترويج للدعوة الصوفية، وقد علقت بدورها الصحيفة لخطيب الضالع في العدد (3829) في 26 / 7 /2003م دعت للخطيب «بن محيسن» بالهداية وسألته عن الثمن الذي قبضه مقابل قيامه بحملته ضد الصحيفة كونها حملة لا تمت لرسالة المنبر والمسجد بأي صلة وأن دوافعها سياسية وليست دينية. وهاجم أيضا إمام وخطيب جامع عبدالقوي بالشيخ عثمان بعدن، في 14/3/2009م صحيفة «الأيام» من منبر الجامع وتصدى له في حينه الشيخ الجليل سالم علي باعوضة، عضو المجلس المحلي لمحافظة شبوة، وقال الشيخ باعوضة للصحيفة نشرته في العدد (5667) في 15/3/2009م (لقد تم الرد عليه من قبلنا، وطالبنا بمحاسبته واحترام نفسه، مؤكدين له أننا مع صحيفة «الأيام» صوتا واحدا وعظما واحدا).

جدول (3):

أبرز الفواعل الدينية وأدوارها في الصراع مع الحراك الجنوبي

الفاعل الديني	النوع	الفترة التقريبية	الدور/أبرز الممارسات
وزارة الأوقاف والإرشاد	مؤسسة رسمية	2007 – 2011	– إصدار خطب الجمعة الرسمية الموجهة ضد الحراك. – توظيف الرموز الدينية لتأكيد الشرعية السياسية (Human Rights Watch، ٢٠٠٩)
المجلس الأعلى للأئمة والخطباء	مؤسسة رسمية	2007 – 2011	– توجيه الأئمة للخطاب المؤيد للنظام. – تحذير المواطنين من المشاركة في التظاهرات باعتبارها «خروجًا على الشرعية".
شخصيات دينية محلية مؤيدة للنظام	أئمة ومساجد رئيسية	2007 – 2011	– إصدار بيانات وفتاوى سياسية تحذر من الحراك. – التعاون مع وسائل الإعلام الرسمية لنشر خطاب الولاء للنظام (Phillips، ٢٠١١)
شخصيات دينية محلية داعمة للحراك	أئمة مستقلون	2007 – 2011	– الدعوة إلى الحوار والسلام. – دعم الحقوق المشروعة للجنوب، لكن تعرضوا للتهديد والضغط الأمني(International Crisis Group، ٢٠١١

مما سبق أثبتت الفواعل الدينية، خاصة الرسمية والمؤيدة للنظام، قدرتها على تعزيز الشرعية السياسية للنظام وتبرير القمع ضد الحراك الجنوبي، من خلال الخطاب الديني والتحريض المعنوي. في المقابل، كانت الفواعل الدينية المعارضة محدودة التأثير بسبب التضييق الأمني والسياسي، ما جعل اخطاب الديني جزءًا من الاستراتيجية الشاملة للنظام في إدارة الصراع مع الجنوب.

تحريم الحراك وتجريمه

تم إصدار فتاوى رسمية تعتبر الانفصال «فتنة» و«تمزيقًا لجسد الأمة». وذهب بعض رجال الدين إلى أبعد من ذلك، مصورين قادة الحراك على أنهم «خوارج» أو «بغاة»، وهي مصطلحات تحمل دلالات دينية شديدة السلبية، وتجعل التعامل معهم مشروعًا دينًا ووطنيًا. هذا الخطاب كان له أثر عميق على المواطن العادي، حيث تمكنت السلطة من استخدام الدين كأداة لإضعاف الدعم الشعبي للحراك، من خلال إثارة مخاوف الأفراد من الوقوع في المعصية أو تأييد «الفتنة».

عانى الجنوب من ظاهرة العمليات الإرهابية التي كانت نتيجة مؤكدة لفتاوي التكفير والتخوين الصادرة عن "مشايخ" حزب الإصلاح اليمني ، فما زالت الألفاظ الواردة في فتوى التكفير الصادرة في صيف 1994، كما هي متداولة حتى اليوم بقولهم "عصابة الردة" "الملحدين" أكثر من مجرد مصطلحات، ما زالت تعيش في وجدان اليمنيين الشماليين شعبا وقوى سياسية وعسكرية على اعتبار أن الفتوى لم تنقض حتى وإن استنكرها كبار علماء بلاد الحرمين آنذاك منهم الشيخين عبدالعزيز بن باز وابن عثيمين، ووافقهما في الاستنكار الأزهر الشريف، غير أن ذلك الاستنكار لم يؤثر أو يغير من واقع الفتوى وتأثيرها، حتى أن «الحوثيين» برغم الخلاف العقائدي والطائفي المزعوم، وجدوا فيها شيئاً من الذرائع وظالتهم، وهم يعاودون غزو عدن والجنوب في العام 2015، فهي فتوى توفر الحوافز الكاملة للقتلة ليمارسوا القتل حاملين معهم صكوك دخول الجنة". وصف مطالب الجنوب بالردة والانفصال في لقاء بعلماء اليمن وصف التضامن مع الجنوبيين بانه تضامن مع الردة والانفصال[27]

وهكذا استمرت الأحقاد والفتاوى التكفيرية على حالها ونهجها وذلك خلال حرب وغزو الجنوب ثالث مرة في عام 2019م حيث كشفت القوات الموالية لـ"لشرعية اليمنية" المسيطر عليها من قبل حزب الإصلاح عن أجنداتها المخفية للسيطرة على الجنوب وخاصة عاصمتها عدن مستخدمة نفس الفتاوي التكفيرية والتحريضية والتبريرية لغزواتها وقتلها للجنوبيين ، ما زال الجنوبيون يتذكرون أن الإخوان أطلقوا على حربهم لأسقاط عدن ب «غزوة خيبر".

(27)) لقاء الرئيس علي عبدالله صالح بالعلماء 28 /2/2011 https://youtu.be/POcCPQ5duw

دور الأئمة والخطباء

لعب الأئمة والخطباء في المساجد دورًا حيويًا في نشر سردية «الوحدة المقدسة». ففي خطب الجمعة، التي تعتبر منبرًا إعلاميًا مؤثرًا في المجتمع اليمني، كان يتم التأكيد بشكل متواصل على أهمية الوحدة وخطورة الانفصال. تم استعراض قصص تاريخية ودينية عن مخاطر الانقسام وعن فوائد التآلف والترابط، وكلها كانت تخدم هدفًا واحدًا: حشد الرأي العام ضد الحراك الجنوبي وإعطاء شرعية دينية للقمع الذي مارسته السلطة. هذا الاستخدام الممنهج للمنبر الديني أدى إلى تحويل قضية سياسية واقتصادية إلى صراع على الهوية الدينية والوطنية.

مما سبق يتضح أن الفواعل الدينية، سواء المؤسسات الرسمية أو الشخصيات المؤيدة للنظام، مثلت أداة معنوية وسياسية لدعم القمع الميداني:

- تعزيز خطاب الشرعية للنظام أمام المجتمع.
- تقديم مبررات دينية لممارسة القمع ضد المتظاهرين.
- تقليل الشرعية المجتمعية للحراك من خلال ربطه بمسألة «الخيانة الدينية والسياسية".

في المقابل، حاولت الفواعل الدينية المعارضة تقديم صوت معتدل داعم للسلام، لكنه كان محدود التأثير بسبب الهيمنة الأمنية والسياسية على المشهد الديني والإعلامي.

مما سبق تبين التالي:

أن النتيجة المحورية للخطاب الديني هي النجاح في تحويل مطالب الجنوبيين من "قضية حقوقية وسياسية" إلى "قضية وجودية عقدية" لا تقبل النقاش. هذا التحول تم عبر الشرعنة الإيديولوجية التي تجاوزت اتهام الخصم بـ«الخيانة السياسية» (الخطاب الرسمي) إلى تهمة "البغي والردّة والإلحاد"، كما تجسّد في فتوى الديلمي لعام 1994، التي ألغت الشرعية الأخلاقية والاجتماعية عن الحراك الجنوبي ووفّرت مبرراً للقمع كـ «واجب ديني» ضد «البغاة".

لم يقتصر الإنجاز على إنتاج الفتاوى، بل شمل بناء بنية تحتية ضخمة لضمان وصول السردية القسرية إلى القاعدة الشعبية. حيث تم تأسيس وتوسيع ما يقارب 4000 معهد علمي (بميزانية ضخمة من الدولة) لتمثل أكبر مشروع للتعليم الديني المُسيس، عملت كمصنع للأجيال المؤدلجة القادرة على التعبئة ورفض مطالب الجنوبيين باسم الهوية الدينية. كما استغل التجمّع اليمني للإصلاح، الفاعل الديني المنظم، تحالفه مع المؤتمر الشعبي العام لاختراق مفاصل الدولة (الجيش والأمن) والسيطرة على منابر المساجد، لضمان دمج جناحه الدعوي والإداري والعسكري وفرض سرديته.

لقد تم تفعيل هذه الشرعنة ببراعة عبر تكتيكات التعبئة الإعلامية، حيث تم توظيف المؤسسة الرسمية (وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للأئمة) وشبكات الأئمة والخطباء لتوجيه المنابر، وتحويل خطب الجمعة إلى منابر تحريضية تصف الحراك بـ«التهديد» وتدعو إلى طاعة السلطة، مع استخدام مباشر لخطاب التكفير (كتلك التي هاجمت صحيفة «الأيام») لإضعاف الدعم الشعبي للحراك، وجعل المعارضة السياسية مُحاطة بمخاوف دينية من الوقوع في «الفتنة»، مما جعل القمع الأمني مقبولاً اجتماعياً.

كما أثبتت النتائج وجود علاقة بين الشرعنة الإيديولوجية وبين نشوء بؤر التطرف الأمني والجهادي؛ حيث مكّنت الفتاوى التكفيرية من إضفاء غطاء على "الاحتواء الانتقائي" لعناصر جهادية (عائدة من أفغانستان)، وتوظيفها أمنياً واستخباراتياً تحت ذريعة «دعم الوحدة». هذا الوضع أدى لاحقاً لتشكل "الملاذات الآمنة" في محافظات الجنوب (كأبين وشبوة)، وكشف عن نشأة تحالفات رمادية بين أطراف محسوبة على الفاعل الديني المنظم وبين الجماعات المتطرفة، مستغلة الخطاب الإيديولوجي كأداة ضغط في سياق مواجهة القوى الجنوبية.

ثانياً: التعبئة التشريعية (توفير الغطاء للجريمة)

تأسس الغطاء القانوني للقمع: تحليل القوانين والقرارات التي تم تمريرها بشكل خاص تقييد حرية الصحافة والتعبير والتنظيم في الجنوب، تحت ذريعة حماية «الوحدة» و«النظام العام". هذا يضمن أن تكون آليات العقاب (مثل الاعتقال التعسفي والمحاكمات) "قانونية" شكلياً.

وبرز التبرير القانوني لنهب الموارد "وتسهيل" الاستيلاء على الممتلكات العامة والخاصة (الأراضي، المنشآت) بعد 1994، وكيف تم تبريرها إجرائياً لتعزيز الإكراه المادي.

كان للسلطة التشريعية في اليمن، ممثلة في مجلس النواب، دور محوري في دعم وتعزيز سردية «الوحدة أو الموت» التي صاغتها السلطة الرئاسية والدينية. لم يقتصر دورها على كونه رمزيًا، بل كان فعالاً في إضفاء الشرعية القانونية والسياسية على الخطاب المناهض للحراك الجنوبي.

تشريع تهم الخيانة العظمى لمن يعبر عن مطالب شعب الجنوب

أصدر مجلس النواب في الجلسة التي عقدها بتاريخ 28 مايو 1994م، برئاسة الأخ الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، وجاء البيان على النحو التالي: إن مجلس النواب الممثل الشرعي لجميع أبناء اليمن الموحد، والمعبر عن إرادتهم. استشعاراً منه للمسؤولية الوطنية الملقاة على عاتقه وإدراكاً لخطورة ما تشهده البلاد في هذه الفترة قد قطع إجازته، وعقد جلسته الأولى من دور الانعقاد السنوي الثاني في يوم السبت 17 ذي الحجة 1414هـ، الموافق 28 مايو 1994م، حيث خصصها للوقوف أمام العمل الخياني الذي أقدم عليه علي سالم البيض، وعصابته الانفصالية ضد وحدة البلاد، وسيادتها، واستقلالها، وذلك بالإعلان الانفصالي الصادر يوم 21 مايو عام 1994.

ونظراً لخطورة هذا العمل الذي يعتبر خيانة وطنية عظمى وخرقاً للدستور، ومساساً بسيادة، واستقلال الجمهورية اليمنية، ووحدة أراضيها فقد ناقش نواب الشعب هذا العمل الخياني من جميع جوانبه الدستورية، والقانونية، والسياسية، في ضوء نصوص الدستور، والقوانين النافذة، والمصالح الوطنية العليا للبلاد.

وبناء على تلك المناقشات، والنصوص الدستورية، والقانونية فإن مجلس النواب يقرر ما يلي:

- يعتبر المجلس هذا الإعلان ليس فقط تمرداً على الشرعية ويجب على كافة القوى الوحدوية، والديموقراطية، وكافة أبناء الشعب الوقوف ضده، والتصدي له بمختلف الوسائل باعتباره عملاً إجرامياً يستوجب محاكمة البيض، ومن وقف بجانبه بتهمة الخيانة العظمى استناداً للدستور والقوانين النافذة.
- يناشد مجلس النواب كافة الدول الشقيقة، والصديقة احترام مواقفها والتزامها تجاه الجمهورية اليمنية كدولة مستقلة ذات سيادة، عضو في جامعة الدول العربية، والأمم المتحدة. وعدم التدخل فيه وفقا لدستور الجمهورية اليمنية، وميثاق الجامعة العربية، والمواثيق الدولية.
- ويؤكد المجلس أن أي تدخل من أية دولة، أو منظمة إقليمية، أو عالمية يمثل بادرة خطيرة سيطيل أمد الفتنة وتنقلها من الدائرة اليمنية إلى الدائرة العربية، والدولية، وتفتح الباب للاعتراف بحركات التمرد في عدد من البلدان، الأمر الذي يوسع شقة الخلاف بين البلدان الضالعة فيه.

توفير الغطاء القانوني للسيطرة العقابية

صاغ مجلس النواب عددًا من القرارات والتوصيات التي تعزز موقف النظام الحاكم. فبدلاً من أن يكون صوتًا يعكس مطالب الشعب، كان البرلمان أداة لتبرير الإجراءات القمعية ضد الحراك. على سبيل المثال، يمكن أن يصدر البرلمان بيانات تدين «الأعمال التخريبية» التي يقوم بها الحراك، أو يصدر قرارات تطالب الحكومة بـ«اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة» للحفاظ على الأمن والاستقرار. هذه الإجراءات التشريعية حولت القمع السياسي إلى إجراء قانوني مقبول، مما سهل على النظام مواصلة حملاته ضد الحراك دون مواجهة انتقادات قانونية من الداخل[28].

. عملت السلطة التشريعية والقضائية كـ«ختم شرعي» للممارسات القمعية، محوّلة الإجراءات التعسفية إلى **"تطبيق للقانون"** و«حفاظ على النظام العام .

سن قوانين التجريم الخطابي وتأسيس «الجرائم السردية

إقرار أو الإبقاء على قوانين فضفاضة (مثل قانون الصحافة والمطبوعات وقوانين مكافحة الإرهاب) تم استخدامها لاحقاً لتجريم الأقوال والمطالب السياسية. هذا التأسيس القانوني هو ما خلق "الجرائم السردية"؛ حيث أصبح الإدانة لا تتطلب دليلاً مادياً، بل فقط التهمة الخطابية (مثل «التحريض على الفتنة» أو «المساس بالوحدة الوطنية»).

شرعنة الإجراءات العقابية الهيكلية

إصدار قرارات إدارية وقانونية تضفي الشرعية على عمليات الفصل الجماعي من الخدمة والاستيلاء على الأراضي والممتلكات الخاصة. هذا التبرير الإجرائي، تحت مسميات مثل «إعادة الهيكلة» أو «تصحيح الأوضاع»، حوّل العقاب الجماعي إلى إجراء إداري قانوني، مما صعّب الطعن فيه لاحقاً في المحاكم.

(28)) خطاب صالح امام مجلسي النواب والشورى 2 فبراير 2011 https://youtu.be/2fxtTm3EkNI

تحصين القائمين على الإكراه

لعبت الأجهزة القضائية دوراً في تجاهل أو رفض الدعاوى المرفوعة ضد قرارات الإبعاد الوظيفي أو نهب الأراضي. هذا الإغلاق للمسار القضائي عزز الشعور بالإفلات التام من العقاب وأكد أن المؤسسات القانونية تعمل كذراع حماية لاستراتيجية الإكراه السردي.

استمرارية الشرعية السياسية لتهمة الخيانة لكل معارض لنظام صنعاء

أضفى البرلمان، بصفته مؤسسة منتخبة، نوعًا من الشرعية السياسية على سردية النظام. عندما يتبنى نواب الشعب نفس الخطاب الذي تتبناه السلطة التنفيذية، فإنه يعطي الانطباع بأن هذه السردية تعبر عن إجماع وطني. هذا التأييد البرلماني كان ضروريًا لإضعاف الحراك من الناحية السياسية، حيث تم تصوير مطالبه على أنها تخرج عن الإرادة الشعبية التي يمثلها البرلمان. كما أن مشاركة ممثلين عن مختلف الأطياف السياسية في البرلمان في دعم هذه السردية، أضعف موقف المعارضة وجعلها تبدو وكأنها غير متفقة على الموقف من الوحدة.

التجريم القانوني والمؤسساتي لحرية التعبير

شرعنة القمع القانوني(المادة 126 و136 تنص المادة (42) من الدستور اليمني لعام 1991 على أن "تكفل الدولة حرية الفكر والتعبير عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون." تم فرض هذه الحدود، في المقام الأول، من قِبل قانون المطبوعات والنشر عام 1990، والذي يحدد غراماتٍ وعقوبات تصل إلى السجن لمدة عام على الصحفيين الذين ينشرون مواد مخالفة للوحدة الوطنية، أو الإسلام أو "أهداف" الثورة اليمنية.

وساهم البرلمان في خلق بيئة قانونية تُجرم الحراك وتحد من حريته. فتم استخدام قوانين فضفاضة مثل المادتين 126 و136 لتجريم حرية التعبير والتجمع، وحظر المظاهرات دون ترخيص مسبق. واعتقال النشطاء والقادة لفترات طويلة. وخلق مناخ من الخوف والرقابة الذاتية. وتحويل العمل السلمي إلى فعل إجرامي. - إضعاف القيادة والضغط عليها.

أنشاء «محكمة للصحافة والمطبوعات» أنشأت الحكومة اليمنية أيضاً المحكمة الخاصة بالصحافة والمطبوعات في صنعاء عام 2009، لملاحقة القضايا الإعلامية وفقاً لقانون العقوبات في البلاد، على الرغم من أنّ المحكمة توقفت عن العمل في أعقاب طرد الحكومة من المدينة. وعلى الرغم من أنّ البلاد أقرّت قانون حرية المعلومات عام 2012، لتصبح ثاني دولة عربية تقوم بذلك بعد الأردن، إلا أنّ هناك مخاوف متزايدة من عدم تنفيذه على نحوٍ ملائم.

ويهدف إلى خلق مناخ من الخوف والرقابة الذاتية. فمن خلال تجريم الإبلاغ عن الانتهاكات الحكومية أو التعبير عن الرأي المعارض، قامت الدولة بنقل جزء من عملها القمعي إلى الجمهور ووسائل الإعلام، الذين كانوا سيمارسون الرقابة الذاتية وينشرون السردية الرسمية خوفاً من العواقب.

السلطة القضائية المُسيَّسة:

على الرغم من أن دورها كان يجب أن يكون حيادياً، إلا أن توظيفها كان يهدف إلى إضفاء الشرعية القانونية على قرارات القمع، عبر إصدار أحكام غيابية أو بطيئة أو مُسيسة ضد المعارضين، مما يحوّل الإكراه الأمني إلى عقاب قانوني في وعي المواطن.

أعضاء برلمانيين أداة للتعبئة:

لم يقف دور البرلمان اليمني في تشريع قوانين مناهضة لمطالب الجنوبيين الحقوقية والسياسية فحسب، بل كان متصدرا في تعبئة الرأي العام. فمن خلال الجلسات العلنية وإصدار البيانات، كانت السلطة التشريعية تساهم في نشر سردية «الوحدة أو الموت» في أوساط الشعب. كان النواب يشاركون في الخطابات والفعاليات التي تؤكد على أهمية الوحدة وخطورة الانفصال، مما يعزز من الموقف الرسمي ويجعله يصل إلى فئات أوسع من المجتمع. هذا التنسيق بين السلطات الثلاث (الرئاسية، الدينية، والتشريعية) أدى إلى خلق جبهة قوية ومتماسكة نجحت في تقديم سردية موحدة ضد الحراك، مما جعل أي محاولة للمعارضة تبدو وكأنها معزولة عن الإجماع الوطني.

لم تقتصر ممارسات الحكومة على القمع المادي؛ بل عملت على خلق بيئة قانونية تساعد على الترهيب النفسي. فقد حظرت المظاهرات دون ترخيص مسبق، مما جعل التجمعات السلمية عملاً إجرامياً. كما استخدمت القضاء لاستهداف القادة والنشطاء الجنوبيين الذين خضعوا للاحتجاز التعسفي لفترات طويلة دون محاكمة.

كان لردود أفعال السلطات اليمنية على هذه الأحداث مجهزة مسبقا في طرح الإدانات والاستنكارات من قبل شخصيات محسوبة من عدن ممثلة بالكتلة البرلمانية بمجلس النواب للتعامل مع الحدث في إدانتهم على ما قالوه بأن صحيفة «الأيام» هي

من استخدمت العناصر المسلحة ضد رجال الأمن، تأكيدا على ذلك نشرت صحيفة «14 أكتوبر» في عددها (14692) بتاريخ 7 / يناير /2010م تصريح حرره الصحفي عيدروس النورجي بصنعاء، أكد عن إدانة واستنكار النائب عبد الخالق البركاني رئيس الكتلة البرلمانية لمحافظة عدن، ومن معه من الكتلة البرلمانية بمجلس النواب لاستخدام عناصر مسلحة، السلاح ضد رجال الأمن ومقاومتهم لسلطة الضبط القضائي من داخل مقر صحيفة «الأيام» بمدينة كريتر ما أودى بحياة أحد أفراد الأمن وإصابة المقدم سند جميل واثنين من مرافقيه.

وقال إنه من المخزي أن يتحول مقر صحيفة مشهورة ومنزل رئيس تحريرها إلى مخزن للأسلحة المختلفة ووكر للعناصر العابثة بالأمن بهدف زعزعة الأمن واستخدام العنف لمقاومة السلطات وإقلاق السكينة العامة. وأختتم تصريحه لصحيفة «14 أكتوبر» إلى أن ما أقدم عليه القائمون على صحيفة «الأيام» يتنافى تماماً مع الرسالة الإنسانية للصحافة والتي تسهم في نشر الوعي القانوني بين أوساط المجتمع وليس العكس.

وفي محاولة من السلطات اليمنية لإظهار روايتها التي أعدتها الأجهزة الأمنية في وسائل الإعلام، حيث قدمت ثلاثة مواطنين قالت صحيفة «14 أكتوبر» الحكومية بأنهم من أبناء مدينة عدن، معبرين عن ارتياحهم للإجراءات القانونية المتخذة بشأن صحيفة «الأيام» مسمينها بقضية العصابة التي كانت تتمترس في كريتر بمقر صحيفة «الأيام» دون أن يذكروا اسماؤهم في صحيفة «14 أكتوبر» الحكومية ليعبروا عن ارتياحهم لأداء أجهزة الأمن في تعاملها مع أحداث قضية «الأيام» الذي نشرته صحيفة «14 أكتوبر» في العدد (14692) بتاريخ 7 / يناير / 2010م، حيث كان آراء لسان الثلاثة انهم من أبناء عدن، لكن الصحيفة اخفت اسماؤهم واكتفت بكلامهم المطابق لرواية الأجهزة الأمنية لأحداث 4 و5 / يناير 2010م بشأن قضية «الأيام» التي قالت الصحيفة انها خلصت بآراء من المواطنين من ساحة الحدث منهم: أحد أبناء مديرية صيرة دون ان تذكر أسمه تحدث للصحيفة قائلاً: (إننا كمواطنين نستغرب أن هذه الصحيفة التي تنقل الأخبار الكاذبة قد تحولت إلى ثكنة عسكرية بداخلها كم هائل من الأسلحة بجميع أنواعها، واضاف المواطن المجهول «نحن نشكر اللجنة الأمنية وعلى رأسها الأخ المحافظ الذين دعوا العصابة المتحصنة في داخل المبنى وعلى رأسهم هشام باشراحيل إلى الاستسلام ولكنه رفض.

وقالت مواطنة «من دون ان تذكر الصحيفة اسمها»: (إن صحيفة «الأيام» قد تحولت إلى معسكر للأسلحة وعندما أتى طقم شرطة كريتر بقيادة الأخ سند جميل لم يكن هدفهم أن يقاتلوا أو يرموا وإنما أرادوا تهدئة الأمور وإبلاغهم بضرورة استخراج تصريح لأي مسيرة أو مظاهرة، فرفضوا هذا الأمر وأطلقوا النار من فوق العمارات على الجنود ومدير شرطة كريتر سند جميل). وتابعت المواطنة «مجهولة الاسم» قولها: (يجب محاسبة الذين حولوا مبنى «الأيام» إلى معسكر حرب لأنهم هم الذين بدءوا بإطلاق النار على الجنود الأبرياء). فيما قال مواطن آخر «لم تشر الصحيفة اسمه» انه يدين العمل الذي قامت به صحيفة «الأيام» والمتمترسون فيها بالاعتداء على قوات الأمن الذين جاؤوا لأداء واجبهم الوطني والأخلاقي ودعا القيادة السياسية وعلى رأسها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح ألا يدخر جهداً في لم الشمل اليمني ومحاسبة الخارجين على القانون. كما أفردت الصحيفة ايضا في نفس العدد صور لأسلحة قالت إنها ضبطت في مكاتب صحيفة «الأيام» منها أجهزة الكترونية.

كما سبق أن نشرت صحيفة «14 أكتوبر» الحكومية في عددها (14691) بتاريخ 6/1/2010م بيان قالت فيه أن أبناء عدن يستنكرون تحويل صحيفة «الأيام» إلى ثكنة عسكرية، وبررت بيانهم بقصد إقناع الرأي العام على ما تقوله الصحيفة من أن هناك استنكارا من قبل عدد من أفراد المجتمع المدني مذيل بأسمائهم قيل عنهم من محافظة عدن مبدين استنكارهم على ما قامت به صحيفة «الأيام» من تحويل سلاح القلم إلى وكر للمرتزقة الذين استخدموا السلاح ضد رجال الأمن وراح ضحية ذلك أحد أفراد الأمن كما أصيب عدد من الجنود. وهدف البيان في إيصال غايته من أن استخدام السلاح ضد رجال الأمن تعد سابقة خطيرة وتوجهاً لإدخال محافظة عدن الآمنة في دوامة صراعات داخلية ما يسهل انتشار الفوضى بالمحافظة. وطالب البيان من المنظمات مذيلة باسماهم حسب قول الصحيفة «أجهزة الأمن بإحالة المتسببين بهذه الفوضى إلى النيابة ومن ثم إلى القضاء لينالوا جزاءهم العادل حتى لا تتحول عدن إلى مسرح للجرائم، كما طالبت كل الشرفاء بإدانة مثل هذه الفوضى التي حولت المرافق المدنية إلى ثكنات عسكرية للمرتزقة ودعاة الانفصال «وذيل البيان بأسماء:(علي محمد عمر رئيس منتدى أبناء عدن، منى محمد محضار/ نائب رئيس القطاع النسوي للهيئة الشعبية للدفاع عن الوحدة، أم خطاب/ رئيسة مركز النور، ياسر سالم فرج/ الأمين العام لجمعية أبناء الشرقية، أحمد محمد راجح إبراهيم/ عضواً، مهدي علي لبادي/ المسئول التنظيمي، ياسر محمد عمر، سعيد سيف علي).

***

مما سبق تبين:

أن الإنجاز الأبرز هو إضفاء صفة "الخيانة العظمى" على مطالب الجنوبيين بقرار برلماني فوري صدر بتاريخ 28 مايو 1994م. هذا القرار لم يكن مجرد إدانة سياسية، بل مثّل التشريع القانوني الذي وفّر الغطاء الدستوري للحرب والإجراءات العقابية اللاحقة، وأرسى مبدأ "استمرارية الشرعية السياسية لتهمة الخيانة" لكل معارض لنظام صنعاء. كما عمل مجلس النواب على صياغة القرارات والتوصيات التي تدين «الأعمال التخريبية» للحراك، ما حوّل القمع السياسي إلى إجراء قانوني سهل على النظام مواصلة حملاته دون مواجهة انتقادات قانونية من الداخل.

أن البرلمان ساهم في خلق بيئة قانونية تُجرم الحراك السلمي وتحد من حريته، وذلك عبر: استخدام قوانين فضفاضة مثل قانون المطبوعات والنشر لعام 1990 الذي يحدد عقوبات تصل للسجن لنشر مواد مخالفة للوحدة، واستخدام المادتين 126 و 136 لتجريم حرية التعبير والتجمع. كما تم تعزيز هذا التجريم بإنشاء "محكمة للصحافة والمطبوعات» عام 2009 وتوظيف "السلطة القضائية المُسيَّسة" لإصدار أحكام مسيّسة ضد المعارضين. هدفت هذه الآلية إلى تحويل العمل السلمي إلى فعل إجرامي، وخلق مناخ من الخوف والرقابة الذاتية لدى الجمهور ووسائل الإعلام.

لم يقف دور أعضاء البرلمان عند التشريع، بل كانوا أداة متصدرة للتعبئة ونشر سردية «الوحدة أو الموت» عبر الجلسات العلنية والخطابات التي تؤكد على الإجماع الوطني الزائف. وقد تجلّى ذلك بوضوح في قضية صحيفة «الأيام» (يناير 2010م)، حيث تم توظيف أعضاء الكتلة البرلمانية لمحافظة عدن لإصدار بيانات تُصدّق الرواية الأمنية وتدين الصحيفة بوصفها «وكراً للعناصر العابثة»، مما أضفى على قمع الصحافة انطباع الشرعية وأضعف موقف المعارضة من الناحية السياسية.

وبناءً على التحليل الشامل للمطالب الثلاثة، والتي غطت الأدوار التنفيذية والدينية والتشريعية في صياغة سردية «الوحدة أو الموت»، فقد أثبت أن سردية "الوحدة أو الموت" لم تكن مجرد خطاب سياسي أو شعار حربي، بل كانت منظومة دولة قسرية مُحصّنة، نجحت في تحويل المطالب الجنوبية من خلاف سياسي إلى تهديد وجودي وعقائدي وقانوني، عبر تضافر ثلاثي بين سلطات الدولة.

قادت السلطة التنفيذية/الرئاسية استراتيجية الإكراه عبر تفعيل التخوين السياسي ونزع الشرعية عن الخصم. تم ذلك من خلال تفكيك سردية الوحدة إلى تكتيكات خطابية واضحة، تشمل: تصوير الوحدة كـ «قدر محتوم»، استخدام التخويف الوجودي عبر ربط الانفصال بالفوضى والانهيار، وتوظيف سردية الربط بالإرهاب لتجريد المطالبين من أي شرعية أخلاقية. مثّل هذا الإكراه الإطار الاستراتيجي والمنفّذ الميداني لعملية القمع.

شكلت السلطة الدينية/الحزبية (المؤسسة الرسمية وحزب الإصلاح) محور الشرعنة الإيديولوجية. لقد تمكن هذا الفاعل من تحويل المعارضة إلى "ردّة وبغي" ديني، كما تجسّد في فتوى الديلمي لعام 1994، مما وفر الذريعة العليا للعنف الشامل (تكتيك المُتترَّس بهم). وقد اعتمدت هذه الشرعنة على بناء بنية تحتية ضخمة (كالمعاهد العلمية الـ 4000) لتعبئة القاعدة الشعبية واختراق المؤسسات، كما سهلت ازدواجية خطابها نشأة الملاذات الآمنة للجماعات الجهادية واحتوائها كأداة ضغط استراتيجي في الجنوب.

وفّرت السلطة التشريعية/البرلمانية الدرع القانوني والمؤسسي لقرارات القمع. تمثّل دورها في التشريع الفوري، حيث أقر مجلس النواب صفة "الخيانة العظمى" على مطالب الانفصال في مايو 1994، محولاً القمع من قرار تنفيذي إلى حكم قانوني مُحصّن. كما ساهم البرلمان في تجريم حرية التعبير السلمي عبر إقرار قوانين مُقيدة (كقانون المطبوعات)، وساهم في توليد إجماع زائف عبر استخدام النواب لتصديق الروايات الأمنية وتصوير المعارضة (مثل صحيفة «الأيام») كـ «وكر للإرهاب»، ما أضعف المعارضة محلياً ودولياً.

***

ثالثاً: التعبئة الإعلامية (هندسة القبول النفسي)

مثل الإعلام الرسمي للدولة اليمنية، خلال فترة حكم علي عبد الله صالح، أداة أساسية في استهداف الحراك الجنوبي سياسياً ونفسياً. اعتمد النظام على وزارة الإعلام وقنواتها الرسمية لنشر خطاب تحريضي يربط الحراك بـ«المشاريع الانفصالية» و«الأجندات الخارجية»، خصوصًا الإيرانية (Human Rights Watch)، 2009، ص. 14 وبث الأخبار بطريقة مغلوطة أو جزئية، ملوّنة بالاتهامات المباشرة للقيادات الجنوبية بالخيانة والانفصال.

المؤسسات الإعلامية والرقابية (الشرعنة السردية: هذه الفواعل لم تمارس العنف المادي، لكنها مارست عنفاً رمزياً وشرعنة

خطابية لا غنى عنها لنجاح الاستراتيجية، الإعلام الرسمي (الصحافة والتلفزيون): هو الأداة الرئيسية لنشر سردية الإكراه الصفري («الوحدة أو الموت»). دوره تمثل في:

-التضخيم والتهويل: تضخيم مخاطر الانفصال إلى حد الكارثة الوطنية.

- الحجب والتعتيم: التعتيم التام على الانتهاكات الأمنية الجارية وتبريرها بوصفها «إجراءات وطنية لحماية الوحدة»

الفاعل	المسؤول/القيادي	الفترة التقريبية	الدور/المساهمة
الفواعل المساعدة (الإعلامية)	وزير الإعلام	2007 – 2011	الرقابة على الصحف والقنوات الرسمية، توجيه الخطاب الإعلامي
	القنوات الفضائية الرسمية	2007 – 2011	تقديم تغطية منحازة، نقل خطاب الحكومة
	القنوات الفضائية الحزبية	2008 – 2011	دعم الخطاب الرسمي، تبرير القمع
	الصحف الرسمية والحزبية	2007 – 2011	نشر مقالات وتقارير موجهة، تشويه صورة الحراك
الفواعل المساعدة (الاجتماعية)	شيوخ القبائل المؤيدين للنظا م	2007 – 2011	تحذير السكان من المشاركة في المظاهرات، تعزيز الولاء للنظام

أولًا: الإعلام الرسمي كأداة تحريضية

تضمنت الحملات الإعلامية الرسمية برامج تلفزيونية وإذاعية، ومقالات في الصحف الحكومية تهدف إلى إضعاف الثقة الشعبية في الحراك (Phillips)، 2011، ص. 61 ونورد هنا حادثة تغطية الاعتداء على صحيفة الأيام وكيف تناولت الصحف الحكومية هذه الحادثة: بعد توجه أجهزة الأمن في استخدام القوة ضد صحيفة «الأيام» لإخضاع ناشرها هشام باشراحيل، على تسليم نفسه للسلطات، واصلت السلطات اليمنية بصحفها التابعة نشر مبررات حملتها على أسرة «الأيام»، ولقيت بياناتها رواجا في صحفها المقربة، حيث وصف عدد من المراقبين بتمحور الصحف منها (الرسمية التابعة للحكومة و«أخبار اليوم» و«الجمهور» و«22 مايو» و«الميثاق» و«الدستور» و«حشد» وبعض المواقع الإلكترونية وغيرها) مركزة أخبارها بانحياز لطرف السلطات ضد «الأيام» على حصيلة الأحداث ووصفتها بمليشيات «الأيام» وواصلت تكتمها وتعتيمها لحقيقة الأحداث المتعلقة بقضية «الأيام» وناشريها، وبقيت تغطيتها بعيدة عن المهنية والحيادية، كما يشير في التقرير من مراقبون ومتابعون للحدث بأن الصحف الحكومية والتابعة لها نشرت الكثير من «المغالطات والزيف والتعتيم بقصد تظليل الرأي العام وإقناعه بارتباط الصحيفة وناشرها بأعمال خارجة عن القانون مع تركيزها في التغطية على مواضيع تابعة لمصدر الأجهزة الأمنية، وخصت تلك الصحف أخبارها عن تلك الأحداث، وأشادت بإجراءات الأمن المتبعة ضد الصحيفة من قبل أطراف متنفذة في الحكم تكن العداء للصحيفة والناشرين منذ انتهاء حرب 1994م على الجنوب.

صحيفة «22 مايو»

وعلى المنوال نفسه تصدرت صحيفة 22 مايو التابعة لحزب المؤتمر الحاكم حملتها في عددها (804) في 14 / مايو / 2009م ضد صحيفة «الأيام» وأشادت بإجراءات الحكومة على إيقافها، وعلقت خبرها على أحداث 13/ 5/ 2009م بعنوان (قتل مواطن برصاص مسلحين يتمركزون في صحيفة «الأيام» والمباني المجاورة، وأن الحادث وقع أثناء إطلاق المسلحين وابلا من الرصاص على دورية أمنية كانت تمر في شارع مجاور لكنهم لم يتمكنوا من قتل رجال الدورية المسلحين الذين جميعهم من شبوة وأبين والضالع ونائب في البرلمان يلقب بالعولقي ليشكلوا ثكنة عسكرية لـ «الأيام» ورئيس تحريرها هشام باشراحيل، الذي سعى وبعض المتعاطفين معه إلى إثارة مشاكل في عدن خلال الأيام الأخيرة للتخلص من المأزق القانوني والدعاوي المرفوعة ضد الصحيفة أمام القضاء على ذمة قضايا جنائية أحداها ارتكبت في صنعاء العام الماضي إلى جانب قضايا تتعلق بمحظورات نشر أثارت فتنة في المجتمع) كما تضمن تعليقها في العدد نفسه (بأن مثيرو فتن في بعض مناطق أبين والضالع وردفان نظموا هذا الأسبوع تجمعات احتجاجية وتضامنية مع المسلحين الذين قدموا من هناك للتمركز في صحيفة «الأيام» وحولها، ويدعي مثيرو الفتن أن المسلحين الذين ينتمون إلى تلك المناطق تعرض بعضهم لاصابات وهم بذلك يؤكدون أن المسلحين جلبوا من تلك المناطق إلى عدن).

صحيفة «حشد»

التابعة لحزب الشعب الديمقراطي والمقربة للنظام أوردت في عددها (123) بتاريخ 16 /مايو /2009م خبرا مماثلا لإحداث 13 /5/2009م في مانشيتها بأن (مليشيا باشراحيل تشتبك مع الأمن)، حيث أكتفت الصحيفة على لسان الجهاز الأمني قائلة: (ان مليشيات مسلحة تمركزت داخل وبالقرب من منزل هشام باشراحيل في عدن الذي رفض الامتثال لأمر النيابة العامة بإحضاره إلى المحكمة بتهم قتل مواطن على خلفية نزاع على منزل بصنعاء، وأضافت الصحيفة بأن المذكورين ومعهم مجموعة مسلحة كانت تتواجد إلى جانبهم داخل وخارج منزل هشام باشراحيل قامت بمباشرة إطلاق النار عشوائيا على أفراد الأمن وبعض المواطنين الذين كانوا متواجدين بالقرب من مكان الحادث من أكثر من اتجاه ما ترتب عليه مقتل شخص وإصابة ثلاثة آخرين بإصابات خفيفة وقد قامت الأجهزة المختصة باتخاذ الإجراءات اللازمة والعاجلة في إسعاف المصابين ومباشرة التحقيقات ومتابعة ضبط المشتبهين بارتكاب الحادث واستكمال التحقيقات وتقديمهم إلى القضاء).

صحيفة «26 سبتمبر

علقت على الحدث بتاريخ 7/1/2010م حمل عنوان: «البنادق بدلا عن الاقلام» قالت فيه: (البعض فهم حرية الصحافة والرأي والتعبير وممارسة الديمقراطية عموماً بمفاهيم خاطئة وظنها بأنها حرية الفوضى وحمل الأسلحة وممارسة القتل والعنف والفوضى ولهذا فإن ما حدث في مقر صحيفة «الأيام» ومنزل رئيس تحريرها هشام باشراحيل التي وجدت بداخلها ترسانة من الأسلحة لإثارة الفوضى والعنف يكشف حقيقة نوايا هؤلاء ونهجهم ورؤيتهم لحرية التعبير وحيث استبدلت الأقلام في الصحيفة بالأسلحة ورجال الفكر والصحافة بالمسلحين والقتلة والمجرمين وبدلاً من أن تؤدي الصحيفة دورها في التنوير والتوعية وإشاعة قيم التسامح والحوار والسلوك الحضاري المدني فإذا بمقرها يتحول إلى متاريس للقتال ولإصطياد رجال الأمن وقتلهم وهم يؤدون واجبهم للحفاظ على الأمن والسكينة العامة ومن الغريب أن احزاب اللقاء المشترك وبدلاً من ادانة هذا التصرف المشين الخارج عن النظام والقانون فاذا بها تنبري مدافعةً عن كل سلوك يريد أن يكرس العنف والفوضى في المجتمع.. ففهمهم للديمقراطية للأسف ينطلق من شرعنة كل عمل إجرامي وتغليفه بحرية الرأي والتعبير.. وقد انكشفوا فيما ظهر من حقائق متصلة بما جرى داخل مقر «الأيام» ومنزل ناشرها وكأن اراقة الدم لدى هؤلاء هو الحقيقة الثابتة التي يستميتون في الدفاع عنها وتقديم التبريرات لها بأنها الطريق الصائب الذي لا ينبغي الحياد عنه).

صحيفة «الثورة» الحكومية

فقد جاءت كلمة افتتاحها في العدد (16695) بتاريخ 9/1/2010م بعنوان: (المتباكون» على «القاعدة» وبنادق «الأيام») ربطت تعليقها بقدرة الدولة على كسب معركتها مع الإرهاب وتحول مقر صحيفة «الأيام» إلى ثكنة عسكرية يتمترس فيها مسلحون خارجون عن النظام والقانون لتتحول الأقلام إلى بنادق ومتفجرات ومكاتب الصحفيين إلى معسكر يستهدف الديمقراطية والأمن والاستقرار فأي ديمقراطية يريدها هؤلاء؟ هل هي ديمقراطية الخراب والدمار؟ وأي حرية رأي وتعبير يسعون إليها؟ هل هي حرية الموت والقتل والفوضى؟ وأي حاضر ومستقبل يريدون توريثه لليمن؟ وأي واقع يريدون جرنا إليه؟ وباختصار فَقَدْ أثبت هؤلاء أنهم لا يرعون في هذا الوطن وأبنائه إلاًّ ولا ذمة.. فما يهمهم هو مصالحهم والوصول إلى أهدافهم حتى ولو كان ذلك عن طريق الاقتصاص من هذا الوطن والثأر منه أكان ذلك بكلاشنكوف تنظيم القاعدة أو بقذائف «الأيام».

ثانيًا: الإعلام الإخواني والمناهض للجنوب

لم تقتصر أدوات التحريض على الإعلام الرسمي، بل امتدت إلى بعض القنوات الفضائية التابعة للإخوان الخاصة التي تبنت خطابًا مؤيدًا للنظام، مثل: قناة سهيل وبلقيس وقناة يمن شباب، التي عرضت الحراك على أنه تهديد للأمن القومي، مع تقديم الأخبار بشكل منحاز. بعض الصحف الخاصة التي نشرت تقارير مستندة إلى روايات الأجهزة الأمنية، مبررة العمليات القمعية ضد المتظاهرين ((International Crisis Group، 2011، ص. 22 وساهم هذا التوجه الإعلامي اليمني في خلق بيئة ملائمة للقمع الأمني، حيث أُعيد تصوير التظاهرات السلمية على أنها أعمال انفصالية تهدد الدولة.

يرتكز الخطاب الإعلامي المحسوب على تيار «الإصلاح» ضد المجلس الانتقالي الجنوبي ومطالبه (2015-2025) على أربعة محاور أساسية:

نزع الصفة الوطنية وتهمة التبعية الخارجية

يُصوَّر المجلس الانتقالي كقوة غير يمنية، مدفوعة بأجندات إقليمية تهدف إلى تدمير الشرعية والوحدة. "إن ما يقوم به ما يسمى بالمجلس الانتقالي ليس سوى تنفيذ لأجندات خارجية تدميرية، وتمويل مشبوه يهدف إلى تقسيم البلد وخدمة أهداف المحتل. إنهم مرتزقة يُقبض لهم الثمن لإسقاط الشرعية وخيانة دماء الشهداء التي سُفكت دفاعاً عن الوحدة".

يركزون على أن قادة الانتقالي هم "عسكريون موالون للإمارات" وليسوا قادة سياسيين يمثلون إرادة الجنوب.

تشويه الهدف ووصف الانفصال بـ «الفتنة والخراب"

يتم تصوير الانفصال على أنه بوابة للفتنة الأهلية، والفقر، والعودة إلى ما قبل الوحدة (في إشارة سلبية إلى فترة ما قبل 1990). إن الدعوة إلى الانفصال هي دعوة للفتنة وإعادة البلاد إلى مربع الصراعات الدموية التي عشناها. لقد قضينا على الانقلاب (الحوثي) بصعوبة، فهل نفتح الباب الآن لـ فتنة التقسيم التي لن تجلب للجنوب إلا الخراب والفقر؟ إن الوحدة هي صمام الأمان الوحيد لليمنيين جميعاً".

يتم التركيز على فشل تجربة دولة الجنوب قبل 1990 (أحداث 86)، وإظهار الانفصال كمشروع غير عملي سياسياً واقتصادياً.

اتهام الانتقالي بـ «التخادم» مع الحوثي وخدمة الانقلاب

بالرغم من العداء الواضح بين الطرفين، إلا أن الإعلام الإخواني يتهم الانتقالي بشكل متكرر بـ «خدمة أجندة الحوثي» عبر إضعاف الشرعية. "إن كل خطوة يقوم بها المجلس الانفصالي في عدن أو في غيرها من المحافظات المحررة، تصب بشكل مباشر في خدمة مليشيا الحوثي الانقلابية. إنهم يعيقون جهود الشرعية و يشتتون القوات الوطنية على الجبهات، وكأنهم يعملون بمثابة خنجر مسموم في ظهر الشرعية لضمان بقاء الانقلاب". يتم إبراز أي خلافات بين الانتقالي والحكومة الشرعية (سابقاً) كدليل على أن الانتقالي يعمل ضد مصلحة مواجهة الحوثي.

الربط بين الانفصال وتدمير المؤسسات الشرعية

يتم تصوير تحركات المجلس الانتقالي (مثل السيطرة على المعسكرات والمقار الحكومية) على أنها اعتداء على الدولة ومؤسساتها الرسمية. إن ما حدث من اعتداء على مؤسسات الدولة في العاصمة المؤقتة عدن هو انقلاب بحد ذاته لا يختلف عن انقلاب الحوثي. لا يمكن التساهل مع فصيل يستخدم القوة العسكرية للسيطرة على معسكرات الدولة ومرافقها. هذا عمل إجرامي ضد الشرعية وخرق للاتفاقيات الدولية".

يركز الإعلام على انتهاكات الانتقالي المزعومة لحقوق الإنسان وحملات التطهير الوظيفي في الجنوب، وتصويرها كأفعال غير قانونية تهدد كيان الدولة.

الفصيل السياسي	القنوات الفضائية البارزة	الصحف والمواقع الإخبارية البارزة
تيار حزب الإصلاح (الإخوان)	قناة بلقيس: (تُديرها توكل كرمان وتُبث من تركيا/قطر). قناة يمن شباب: (تُنسب لتيار الجنرال علي محسن الأحمر). قناة سهيل: (تُنسب لحميد الأحمر وذراع الإخوان).	صحيفة الصحوة: (الناطقة باسم حزب الإصلاح). أخبار اليوم. المواقع التابعة لـ "الإصلاح نت".
جماعة أنصار الله (الحوثيون)	قناة المسيرة: (القناة الرئيسية والناطقة باسم الجماعة). قناة الهوية. قناة الساحات.	صحيفة الثورة: (حكومية، وتُسيطر عليها الجماعة في صنعاء). صحيفة لاثنين وعشرين من سبتمبر.
المجلس الانتقالي الجنوبي	قناة عدن المستقلة (AIC): (القناة الرسمية للمجلس). قناة عدن لايف: (كانت قناة بارزة للحراك الجنوبي سابقاً).	صحيفة الأيام (عدن): (لها تاريخ طويل في الجنوب وتُعتبر قريبة من الانتقالي حالياً). مواقع "صحيفة ٤ مايو".
الحكومة الشرعية (الرئاسي)	قناة اليمن الفضائية: (تبث من الرياض وتمثل الحكومة المعترف بها دولياً). قناة عدن الفضائية: (تابعة للحكومة الشرعية وتبث من الخارج). قناة سبأ الفضائية.	وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) – فرع الرياض. صحيفة ١٤ أكتوبر.

تيارات أخرى	قناة المهرية: (تُركّز على قضايا الشرق اليمني، المهرة وسقطرى). قناة اليمن اليوم: (كانت تابعة للرئيس السابق علي عبد الله صالح والمؤتمر الشعبي العام – قبل مقتله).	صحيفة الميثاق: (تابعة لحزب المؤتمر الشعبي العام).

تشير الدراسات إلى أن ما يقارب 70% من البرامج والأخبار التلفزيونية في اليمن تتسم باللغة التحريضية التعبوية ضد قضية شعب الجنوب والمجلس الانتقالي الجنوبي في ظل انحدار مستوى الحيادية، مما يعكس مدى الاستقطاب السياسي الحاد

صحيفة «أخبار اليوم»

وهي صحيفة إخوانية تابعة لمؤسسة الشموع للصحافة والمملوكة للجنرال العسكري(علي محسن الأحمر) فقد مارست تضليلا إعلاميا عن أحداث قضية «الأيام» وأبقت معلوماتها من طرف الجهة الأمنية، وحملت مانشيتها العريض في العدد (1693) في 14-15/ مايو / 2009 م (القاعدة تعلن دعمها للحراك الجنوبي) وأوردت تحته مانشيت أخر (مسلحو «الأيام» يتبادلون إطلاق النار مع أمن عدن) ورأت الصحيفة في خبرها على أن الحادث جنائي وأبقت الخبر مطابقا لرواية أجهزة الأمن لإيهام القارئ أن قضية «الأيام» ليست إلا جنائية فقط ولا تمت بحرية التعبير، وأن «أخبار اليوم» قالت: (أن الحملة يراد منها قيام أفراد الشرطة بتنفيذ أمر الضبط من نيابة استئناف عدن وفق ما صرح به مصدر أمني بالمحافظة لإحضار المتهمين هشام باشراحيل ونجله هاني، وذلك للمثول أمام محكمة جنوب غرب الأمانة في القضية الجنائية الخاصة بمقتل المواطن صلاح المصري، وذكرت الصحيفة أن في مقر «الأيام» عناصر مسلحة باشرت بإطلاق النار عشوائيا في أكثر من اتجاه على أفراد الشرطة وبعض المواطنين الذين كانوا يتواجدون بالقرب من الحادث مما ترتب عليه مقتل شخص وإصابة ثلاثة أشخاص بإصابات خفيفة) وأضافت نقلا عن الأجهزة الأمنية (أنه يتم متابعة العناصر المسلحة المشتبهين بارتكاب هذا «العمل الإجرامي» تمهيدا لاستكمال التحقيقات معهم وتقديمهم إلى القضاء) وقالت «أخبار اليوم»: (بأن إدارة الامن بعدن عبر مكتب مديرها عبدالله قيران ونائبه نجيب المغلس اتهمت صحيفة «الأيام» بإثارة المشكلة وعدم الاستجابة لدعوة من نيابة استئناف عدن للمثول أمام محكمة في صنعاء تنظر في قضية لا علاقة لها بحرية الرأي والتعبير وإنما بخلاف بين مالك الصحيفة وأطراف أخرى بشأن ملكية منزل باشراحيل في صنعاء) وأضافت أيضا من مصدرها الأمني قائلة (أنه بدلا من أن يمتثل باشراحيل لهذه الدعوة حاول تصوير قضيته أنها حرية رأي ودعا مثيري شغب ونصب لهم المتارس والخيم حول مقر الصحيفة، وان إدارة الأمن أجلت تنفيذ الأمر النيابي في القبض على المتهمين هشام باشراحيل ونجله ثلاثة أيام وأن النائب العام طلب من باشراحيل الوصول إلى النيابة بحريته غير أن الحراسات أطلقت النار على الأمن الذي تبادل معهم الإطلاق قبل أن ينسحب تجنبا لمزيد من إراقة الدماء)، وعلى الصعيد ذاته في نفس العدد ذكرت الصحيفة (أن اللجنة الأمنية بمحافظة عدن عقدت اجتماعا استثنائيا برئاسة الدكتور عدنان الجفري، محافظ المحافظة لمناقشة قيام مجموعة مسلحة بإطلاق النار على أفراد الشرطة وما أسفر عنه من مقتل شخص وإصابة أثنين أخرين وملابسات الحادثة، وقد أقرت اللجنة في اجتماعها استكمال الإجراءات القانونية بالتنسيق مع السلطات القضائية لتتبع وضبط المتهمين وثمنت اللجنة جهود المواطنين وأبناء عدن الذين استنكروا ما اعتبرته اللجنة أعمال طائشة وخارجة عن القانون) وتضمن في خبرها أيضا على: (أن «أخبار اليوم» تؤكد وقوفها مع حرية التعبير لكنها ترفض لأي أعمال تتعارض في تنفيذ أوامر السلطات القضائية وتحول دون تنفيذ القانون).

ثالثًا: الإعلام المستقل والشهادات المباشرة

حاول الإعلام المستقل ومنصات الإنترنت والصحفيون المستقلون نقل رواية الحراك الحقيقية، إلا أنهم واجهوا تحديات كبيرة:

حجب بعض المواقع الإلكترونية ومصادرتها نتيجة نقلها أحداث المظاهرات والاعتقالات.

تعرض الصحفيون المستقلون للاعتقال والترهيب، ضمن استراتيجية تكميم الإعلام الحر ومنع وصول الرواية الجنوبية الحقيقية إلى الداخل والخارج((Day، 2012، ص. 44

رابعاً: دور الإعلام في استراتيجية النظام العامة

يتضح أن الإعلام لم يكن أداة منفصلة عن الأجهزة الأمنية أو السياسية، بل كان جزءًا من استراتيجية متكاملة للنظام، تهدف إلى:

- تشويه صورة الحراك أمام الجمهور المحلي والدولي.
- تبرير القمع الميداني باعتباره حماية للأمن الوطني.

- التحريض السياسي على قيادات الحراك ووصمهم بالخيانة والانفصال.

جدول (2):

أبرز الفواعل الإعلامية وأدوارها في مواجهة الحراك الجنوبي

الفاعل الإعلامي	النوع	الفترة التقريبية	الدور/أبرز الممارسات
وزارة الإعلام اليمنية	إعلام رسمي حكومي	2007 – 2011	– بث خطاب تحريضي يربط الحراك بالانفصال والخيانة (Human Rights Watch، ٢٠٠٩). – إنتاج برامج تلفزيونية وإذاعية تصور المتظاهرين كمهددين للأمن القومي. – مراقبة الصحف والقنوات الخاصة وفرض رقابة صارمة على المحتوى الإعلامي.
قناة ٢٦ سبتمبر	قناة فضائية حكومية/خاضعة للسيطرة	2007 – 2011	– تقديم تغطية منحازة للأحداث، تصور الحراك على أنه تهديد للوحدة الوطنية. – التعاون مع وزارة الإعلام في نشر البيانات الرسمية حول المظاهرات.
قناة يمن شباب	قناة فضائية خاصة	2008 – 2011	– دعم الخطاب الحكومي في مواجهة الحراك. – بث أخبار وتقارير موجهة لتبرير القمع الميداني ضد المتظاهرين (International Crisis Group، ٢٠١١ .
صحف محلية خاضعة للرقابة	صحف ورقية	2007 – 2011	– نشر مقالات وتقارير تعتمد على رواية الأجهزة الأمنية. – تشويه صورة قيادات الحراك وإيهام الجمهور بأن نشاطهم سياسي خارجي التوجه.
الصحافة المستقلة/الرقمية	صحافة مستقلة ومنصات رقمية	2007 – 2011	– نقل أحداث الجنوب بدقة، تغطية المظاهرات والاعتقالات والتفريق بالقوة. – التعرض للتهديد، الحجب أو المصادرة نتيجة تغطيتها الواقعية (Day، ٢٠١٢

مما سبق تبين أن الفواعل الإعلامية أسهمت في تعميق الأزمة الجنوبية عبر دعم خطاب السلطة الرسمي وتشويه صورة الحراك، وتمكين الأجهزة الأمنية من ممارسة القمع دون مواجهة قوية للرأي العام. هذا الدور الإعلامي لم يكن منفصلًا عن الأجهزة التنفيذية والسياسية، بل كان أداة تكاملية في استراتيجية النظام التي جمعت بين الإعلام، الأمن، والسياسة لتقييد الحراك وإضعاف فعاليته الشعبية.

***

نتائج المبحث:

أن استراتيجية الإكراه السردي المتبعة لفرض الوحدة لم تكن عملاً عسكريًا أو إعلاميًا منعزلاً، بل كانت منظومة هيكلية قسرية نجحت في التغلغل ضمن بنية الدولة والمجتمع. وقد تجسد ذلك في تضافر مؤسسي بين السلطات التنفيذية والدينية والقانونية، مكونة "الثالوث العقابي" الذي ضمن استمرارية الإكراه. هذا التضافر وفّر الشرعية الأخلاقية والغطاء الإجرائي اللازم لتحويل الخلاف السياسي إلى جريمة، مما جعل الإكراه استراتيجية دولة، لا مجرد قرار مرحلي.

أن التعبئة الدينية عبر المؤسسة الرسمية والفاعل الإيديولوجي المنظَّم (كحزب الإصلاح) كانت الأداة الأقوى في الإكراه. لقد

تمثل دورها في تحويل الخيانة السياسية إلى «ردة وبغي» ديني. هذا التحويل أسقط الشرعية الأخلاقية والاجتماعية عن الشريك الجنوبي والمعارضة لاحقًا، وبخاصة عبر استخدام مصطلحات مثل "جهاد" في حرب 1994. النتيجة المباشرة لذلك هي إزالة الحواجز الأخلاقية والدينية أمام استخدام العنف المفرط ضد الخصوم، وتوفير التعبئة الجماهيرية لنصرة النظام باعتبارها «واجبًا دينيًا» لا خيارًا سياسيًا.

أن المؤسسات القانونية والأمنية تم توظيفها لتقديم الغطاء الإجرائي الرسمي للعقاب. تم تحقيق ذلك عبر التحويل المفهومي للأفعال السلمية، حيث أُعيد تأطير المظاهرات والاحتجاجات والمطالبات السياسية (كما حدث مع الحراك الجنوبي) على أنها "فوضى أمنية واضطراب عام"، مما استدعى "الحسم الأمني" العنيف بدلاً من الحوار. كما تم ترسيخ سردية التخوين عبر استخدام مصطلحات مثل "عملاء" و«أدوات إقليمية» في الخطاب الإعلامي والقانوني، لنزع صفة "الوطنية" عن المعارضة وتبرير قمعها باعتبارها خطرًا خارجيًا.

أن النتيجة النهائية والجوهرية لهذا الإكراه المؤسسي هي تحقيق "التفكيك النفسي" عبر آلية الردع الوجودي. لقد هدف النظام إلى السيطرة على الوعي الجمعي والفردي من خلال جعل المعارضة مكلفة وجوديًا في كل جوانب الحياة. وقد تم ذلك عبر آليتين متوازيتين: الإكراه الوظيفي (ربط الانتماء للوحدة بالبقاء الاقتصادي والتسريح الجماعي) والإكراه الأمني (ترسيخ خطر الاعتقال أو الاغتيال). هذا الردع الوجودي أجبر المجتمع على ممارسة الرقابة الذاتية وتفضيل الامتثال الصامت، مما ضمن استمرار سيطرة النظام بأقل التكاليف العسكرية المباشرة.

نتائج الفصل:

لقد توصل الفصل، الذي اشتمل على تحليل تحقيب استراتيجية الإكراه، وخطاب الأمننة، وآليات التعبئة المؤسسية، إلى نتائج رئيسية تُفيد بأن فرض الوحدة تم عبر منظومة هيكلية قسرية بدلًا من التوافق السياسي.

تؤكد النتائج أن مسار الوحدة تحوّل بشكل منهجي من عقد سياسي اختياري إلى "نموذج الهيمنة القسرية" بعد حرب 1994م. لقد أرسى النصر العسكري "العقد الاجتماعي القسري" وجعل الوحدة "شرط وجود" يُفرض بالقوة والغلبة. كما تم تثبيت آلية "الردع الوجودي" عبر التهديد المتجدد بـ "تكرار 1994"، مما يضمن خضوع الأفراد والمؤسسات خوفًا من التكلفة الوجودية المدمرة للمقاومة.

أثبت التحليل أن جوهر السيطرة كان يكمن في الخطاب الذي شرعنها. عبر عملية الأمننة (Securitization)، تم تحويل المطالب السياسية إلى "تهديد وجودي" لا يُواجه إلا بالقوة الاستثنائية. وقد تم تحقيق ذلك عبر نزع الشرعية الأخلاقية (باستخدام التكفير والتخوين) والإنكار الوجودي (عبر العنصرية وتزييف التاريخ)، مما مهد لقبول الرأي العام للقمع المطلق كـ «دفاع عن مصير مقدس".

أبرزت الدراسة أن استمرارية الإكراه ضُمنت عبر "الثالوث العقابي" الذي وحَّد المؤسسات المختلفة: المؤسسة الدينية وفرت الشرعية المطلقة (التكفير)، والمؤسسة القانونية/الأمنية قدمت الغطاء الإجرائي (التجريم القانوني للمظاهرات)، والأجهزة الاقتصادية نفذت الإكراه المادي عبر "الإفقار الممنهج" (نهب الأراضي والتسريح الجماعي)، مما ربط البقاء الاقتصادي بالامتثال السياسي.

النتيجة النهائية لهذه الاستراتيجية الهيكلية هي إحداث "التفكيك النفسي (Psychological Dismantling)" للمجتمع. فبدلاً من الاعتماد على القمع العسكري الدائم، نجح النظام في شل الإرادة السياسية عبر ترسيخ التكلفة الأمنية والشخصية (القمع الصامت والاغتيالات). هذا دفع المجتمع إلى ممارسة الرقابة الذاتية وتفضيل الامتثال الصامت على المطالبة بالحقوق، خوفًا من التكاليف الوجودية الباهظة.

الفصل الرابع

فواعل وآليات السيطرة العقابية

المبحث الأول:

الفواعل النظامية لتفعيل السيطرة العقابية (1994–2014)

يتناول هذا المبحث مرحلة ما بعد الحسم العسكري في صيف 1994، وهي المرحلة التي شهدت تحول الإكراه السردي من خطاب تحشيدي إلى استراتيجية ممنهجة للدولة الموحدة. يهدف هذا التحليل إلى إثبات أن القمع لم يكن مجرد رد فعل عشوائي أو تجاوزات فردية، بل كان سياسة مؤسسية مُخططًا لها، وضرورة وظيفية لضمان استمرارية الهيمنة وتثبيت "العقد الاجتماعي القسري" الذي تأسس على القوة.

لقد ركزت هذه المرحلة على بناء الهياكل والآليات اللازمة لترسيم السيطرة العقابية، مستخدمة إياها كأدوات ردع وجودي شاملة: من تفكيك الإدماج العسكري غير المتكافئ وإطلاق الإفقار الممنهج لضرب القاعدة الاقتصادية والوظيفية للمجتمع الجنوبي، إلى توظيف القمع الصامت (الاغتيالات) لزرع الخوف وترسيخ الرقابة الذاتية

شهدت الفترة ما بين 1994 و2014 مرحلة متقدمة في استخدام الدولة لأدواتها النظامية لفرض الحرب النفسية والسيطرة العقابية على المجتمع الجنوبي والفواعل السياسية والاجتماعية المناهضة لسياسة نظام صنعاء. ويمكن تصنيف هذه الفواعل إلى ثلاث مجموعات رئيسية، كل منها يلعب دورًا محددًا في تعزيز آليات الرقابة والسيطرة:

رسم تخطيطي: تداخل أدوار الفواعل النظامية في السيطرة العقابية (1994–2014)

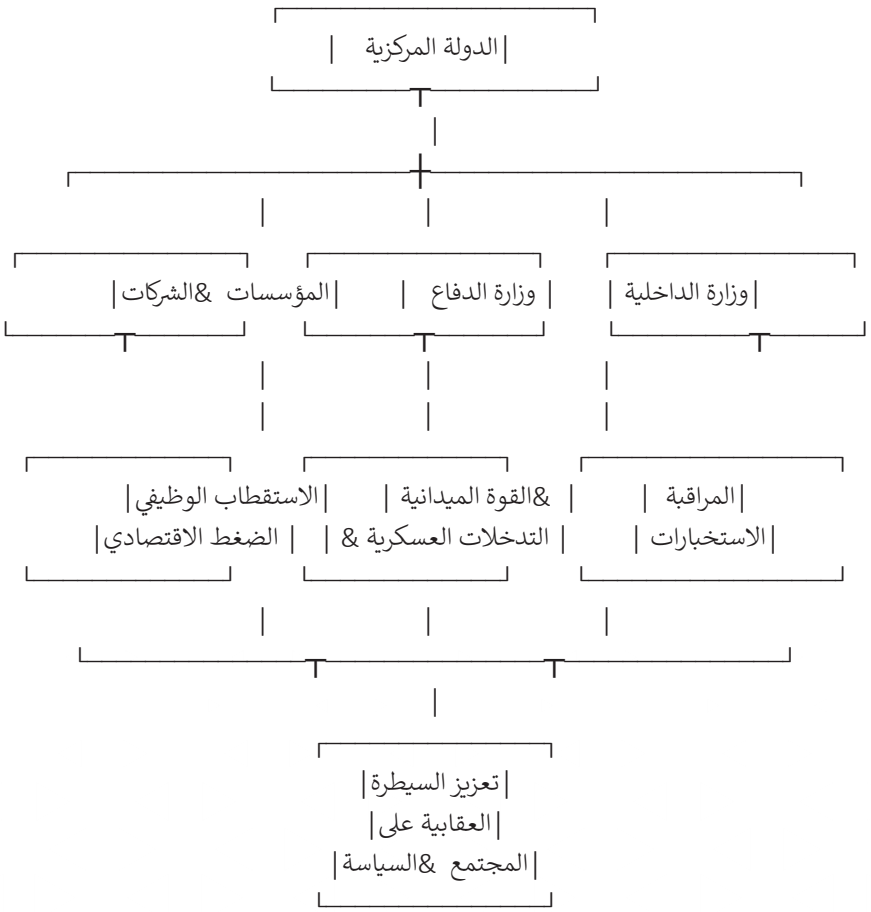

الدولة المركزية تمثل الجهة العليا التي توجه وتنسق بين الفواعل النظامية المختلفة.

كل فاعل نظامي (وزارة الداخلية، وزارة الدفاع، المؤسسات الاقتصادية) يمتلك أدواته الخاصة للسيطرة العقابية، سواء كانت أمنية، عسكرية، أو اقتصادية.

تداخل هذه الأدوات يؤدي إلى تعزيز السيطرة العقابية على المجتمع والفواعل السياسية والاجتماعية.

أ- وزارة الداخلية

كانت وزارة الداخلية أحد الركائز الأساسية في تطبيق السيطرة العقابية، حيث تولت مسؤولية الإشراف المباشر على الأجهزة الأمنية والشرطة. وتمثلت أهم آلياتها في:

المراقبة الأمنية والسياسية: من خلال تجنيد وتوظيف الأجهزة الاستخباراتية لمتابعة الأنشطة السياسية والاجتماعية المعارضة، وفرض قيود على الحريات الفردية والجماعية.

تنفيذ العقوبات المباشرة: بما في ذلك الاعتقالات التعسفية، المراقبة المستمرة للمشتبه بهم، وإدارة السجون ومراكز الاحتجاز السياسي.

إدارة الأزمات الداخلية: كان لوزارة الداخلية دور بارز في قمع التظاهرات والاحتجاجات الشعبية، عبر الاستعانة بالوحدات الخاصة والتدخل السريع لضمان السيطرة على الشارع والمجتمع.

ومن خلال تحليل أداء الفواعل النظامية في الفترة الممتدة من ترسيخ السيطرة حتى اندلاع ثورة 2011م وبداية تكيُّف الاستراتيجية، سنوضح كيف تم تحويل المطالب السياسية والحقوقية إلى "تهديد وجودي" تجب مواجهته بالبطش المطلق، مما يضمن أن الإكراه السردي هو المحدِّد الأوحد لطبيعة العلاقة بين النظام والجنوب.

الهدف الأساسي للمبحث	الفواعل الرئيسية	آلية السيطرة العقابية المستعرضة
تحليل دور الدولة كمهندس للقمع.	المؤسسة الأمنية (الأمن السياسي والقومي). المؤسسة العسكرية (القوات التي نفذت التسريح). الفواعل الإدارية العليا (وزارة الداخلية، نائب رئيس الوزراء للدفاع والأمن).	القمع المباشر (قمع المظاهرات، الاعتقالات، الرقابة). التطهير الوظيفي والإقصاء (التسريح). الإكراه السردي عبر الأجهزة الإعلامية الرسمية.
النتيجة المتوقعة	إثبات أن القمع كان "استراتيجية دولة" متكاملة، حيث كان القمع السياسي (وزارة الداخلية) متكاملاً مع التخطيط الاستراتيجي (نائب رئيس الوزراء) والإكراه الاقتصادي (الإقصاء من الوظيفة).	

يُعد تحديد المسؤولية المباشرة لـ الفواعل النظامية في الأجهزة الأمنية خطوة حاسمة لإثبات أن القمع كان استراتيجية دولة، حيث عملت هذه الفواعل على ترجمة الإكراه السردي (الصادر عن الخطاب الرئاسي والديني) إلى أوامر تنفيذية واضحة تستهدف نشطاء الحراك الجنوبي.

يُعد تحديد المسؤولية المباشرة لـ الفواعل النظامية في الأجهزة الأمنية خطوة حاسمة لإثبات أن القمع كان عملاً ممنهجاً وليس مجرد تصرفات فردية عارضة. في هذا السياق، لعب كل من جهازي الأمن السياسي والأمن القومي دوراً محورياً كأدوات تنفيذية للقمع العقابي، حيث لم يقتصر دورهما على جمع المعلومات، بل امتد ليصبحا المهندس المباشر لـ التداعيات العقابية.

لقد عملت هذه الفواعل الأمنية على ترجمة الإكراه السردي الصادر عن الخطاب الرئاسي والديني إلى أوامر تنفيذية واضحة تستهدف نشطاء الحراك الجنوبي، مما يثبت مسؤوليتهما المباشرة عن جرائم الاعتقالات التعسفية، والاختفاء القسري، واستخدام التعذيب. هذا الدور المخطط والممنهج يؤكد أن انتهاك الحقوق كان استراتيجية دولة تهدف إلى الردع النفسي الجماعي وتثبيت السيطرة بالقوة، وليس مجرد تجاوزات فردية يمكن تبريرها أو إغفالها.

لم تكن الجرائم الأمنية حوادث فردية، بل كانت جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية النظام لتعزيز الخوف وفرض الطاعة. تُعد هذه الجرائم التطبيق العملي للتهديد المصيري الكامن في «الوحدة أو الموت".

أبرز الفواعل والجهات المسؤولة المؤثرة في مواجهة الحراك الجنوبي

م	الفاعل الرئيسي (الجهة المسؤولة)	الدور/المساهمة في السيطرة العقابية	الفترة التقريبية
١	وزارة الداخلية (الأمن السياسي والأمن القومي)	تنفيذ الحملات الأمنية، الاعتقالات التعسفية، تفريق المظاهرات بالقوة، القتل خارج نطاق القانون، والمراقبة الأمنية والتحقيقات الاستخباراتية ضد النشطاء.	٢٠٠٧ – ٢٠١١
٢	وزارة الدفاع (القوات العسكرية النظامية)	الإشراف على الحملات العسكرية في مناطق التوتر، توفير الغطاء العسكري والانتشار الواسع (الدبابات والمدرعات)، وتنفيذ قرارات التطهير الوظيفي والإقصاء عبر التسريح القسري للآلاف من أبناء الجنوب.	٢٠٠٧ – ٢٠١١
٣	رئاسة الوزراء/نائب رئيس الوزراء للدفاع والأمن	كان دوره التخطيط والرقابة العليا على استخدام القوة، وتوفير الغطاء السياسي والإداري للقرارات الأمنية والعسكرية لضمان تكامل آليات القمع.	٢٠٠٧ – ٢٠١١

أبرز الشخصيات التي شغلت منصبي وزير الداخلية ونائب رئيس الوزراء للدفاع والأمن وأدوارهم في مواجهة الحراك الجنوبي

المنصب	الفترة التقريبية	الاسم	أبرز الأدوار والممارسات
وزير الداخلية	2001 – 2008	رشاد العليمي	– أشرف على إدارة الحملات الأمنية ضد المظاهرات الجنوبية المبكرة(Human Rights Watch، ٢٠٠٩، ص. ١١ . – فعّل أدوات الأمن السياسي لملاحقة النشطاء. – دعم خطاب النظام الذي ربط الحراك بالمشاريع الانفصالية.
وزير الداخلية	2008 – 2011	مطهر المصري	– تولّى المرحلة الأكثر سخونة في تصاعد الحراك. – أشرف على حملات الاعتقال والتضييق الإعلامي (Interna–tional Crisis Group)، ٢٠١١، ص. ١٩ – اعتمد على قوات الأمن المركزي لقمع الاحتجاجات في عدن ولحج.
نائب رئيس الوزراء للدفاع والأمن	2006 – 2011	رشاد العليمي	– لعب دورًا محوريًا في التنسيق بين وزارتي الدفاع والداخلية. – قدّم الغطاء السياسي للانتهاكات الأمنية. – نشط في الخطاب الإعلامي الرسمي ضد الحراك الجنوبي (Day)، ٢٠١٢، ص. ٤٣
وزير الداخلية	2011	الدكتور حسين عرب	– تولى المنصب لفترة قصيرة خلال تصاعد الثورة الشعبية. – ركّز على الجانب الأمني في مواجهة الاضطرابات عمومًا أكثر من استهداف الحراك الجنوبي تحديدًا.

شكّل منصب وزير الداخلية في عهد علي عبد الله صالح أحد الأعمدة الرئيسية في تنفيذ السياسات الأمنية الموجهة ضد الحراك الجنوبي منذ انطلاقه. فقد تحوّلت وزارة الداخلية إلى أداة مباشرة لتطبيق سياسة «الحسم الأمني» التي تبناها النظام، حيث أُنيط بالوزير مسؤولية إصدار التوجيهات الميدانية لتنفيذ حملات الاعتقال التعسفي بحق الناشطين وقادة الحراك، والإشراف على تفريق المظاهرات السلمية بالقوة المفرطة، إضافة إلى مداهمات المنازل وملاحقة النشطاء السياسيين والإعلاميين(29 (Human Rights Watch)(، 2009، ص. 12

كما اضطلعت الوزارة بدور رقابي واسع النطاق على الصحافة المحلية والإذاعات، ومنعت أي تغطيات إعلامية مستقلة لأحداث الجنوب. هذا الدور جعل وزير الداخلية أداة تنفيذية مباشرة في يد النظام، تُدار سياساته الأمنية بصورة صارمة تخدم هدفًا واحدًا، وهو منع الحراك الجنوبي من التحول إلى قوة سياسية منظمة.

وهذا ما أكدته، ((Alley2010)، ص. 56 في مقالها الصادر عام 2010، آلي إلى الدور المحوري الذي اضطلع به وزير الداخلية في حكومة علي عبد الله صالح، خصوصًا في مجال الرقابة الإعلامية على الصحافة المحلية والإذاعات. حيث قامت الوزارة بمنع أي

(29) (Human Rights Watch)، 2009، ص. 12

تغطيات إعلامية مستقلة لأحداث الجنوب، مما جعلها أداة تنفيذية مباشرة في يد النظام، تُدار سياساته الأمنية بصورة صارمة تخدم هدفًا واحدًا، وهو منع الحراك الجنوبي من التحول إلى قوة سياسية منظمة[30].

هذا الدور الرقابي كان جزءًا من استراتيجية شاملة تهدف إلى تقييد حرية التعبير وإضعاف قدرة الحراك الجنوبي على التواصل مع الرأي العام المحلي والدولي. من خلال هذه السياسات، سعى النظام إلى عزل الحراك عن أي دعم إعلامي أو سياسي، مما ساهم في تقليل تأثيره وزيّد من صعوبة تحركاته السلمية.

قدم اللواء الركن صالح حسين الزوعري، نائب وزير الداخلية «سابقا» دورا داعما للسلطات اليمنية في عداءها ضد صحيفة «الأيام» حينما مكنته السلطات اليمنية من الظهور بكونه مسئولا جنوبيا، حاولت وسائل أعلامها إبرازه في صدارة قضية أحداث «الأيام»، حيث شن اتهامات قوية على «الأيام» ورئيس تحريرها هشام باشراحيل، نشرته صحيفة «14 أكتوبر « الحكومية في عددها (14694) بتاريخ 9 /1 / 2010م بعنوان: الزوعري: («الأيام» استهدفت الديمقراطية والأمن والاستقرار) اطلق خلالها اتهامات ضد صحيفة «الأيام» وباشراحيل قائلا: (بأن من تجمعوا حول الصحيفة باسلحتهم ما هم إلا مليشيا مسلحة لعناصر الحراك القاعدي). ومتهما هشام (بأنه أراد من خلال عناصر الحراك القاعدي توجيه طعنة للديمقراطية في ظل دولة الوحدة).. وواصفا باشراحيل (بأن صحيفته «الأيام» فرخها الاستعمار البريطاني...).

لعب وزير الداخلية دورًا محوريًا في تجسيد الاستراتيجية الأمنية التي اعتمدها نظام الرئيس علي عبد الله صالح تجاه الحراك الجنوبي منذ انطلاقته في عام 2007. وقد ارتبطت سياسات الوزارة مباشرةً بممارسات القمع الميداني، حيث أشرف الوزير على:

حملات الاعتقالات التعسفية التي استهدفت المئات من نشطاء الحراك وقادته، وعدد من الصحفيين البارزين عام 2008.

قمع التظاهرات السلمية بالقوة، كما حدث في 13 يناير 2008 في الضالع، حيث أطلقت قوات الأمن النار على المتظاهرين مما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى.

مداهمة مقرات الجمعيات الجنوبية، وإغلاق بعضها بحجة أنها تمارس نشاطًا سياسيًا مخالفًا للقانون.

مراقبة الصحافة والإعلام، إذ صودرت عدة أعداد من صحيفة **الأيام**، وتعرض مقرها في عدن لهجمات مسلحة عام 2009 بعد نشرها تقارير عن احتجاجات الجنوب.

لقد تحوّل وزير الداخلية إلى رمز للأداة التنفيذية التي استخدمها النظام، حيث جسّد القوة المباشرة لتفكيك الحراك عبر الميدان الأمني، دون إفساح أي مجال للحلول السياسية أو الحوار.

شكّل منصب وزير الداخلية الذراع الأمني المباشر للنظام، حيث اضطلع بالمسؤولية الكاملة عن تنفيذ سياسة «الحسم الأمني» ضد الحراك. ومن أبرز الأدوار التي قام بها وزراء الداخلية خلال الفترة (2007-2011)

أشرف وزراء الداخلية، مثل رشاد العليمي ومطهر المصري، على حملات أمنية واسعة شملت اعتقال النشطاء، ومداهمة المنازل، وتفريق المظاهرات السلمية باستخدام القوة المفرطة. ووثقت منظمات دولية، مثل هيومن رايتس ووتش، أن قوات الأمن أطلقت النار بشكل مباشر على المتظاهرين العزل، مما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى.

ثانياً: نائب رئيس الوزراء للدفاع والأمن

يُعد منصب نائب رئيس الوزراء للدفاع والأمن موقعًا استراتيجيًا يجمع بين البعد السياسي والعسكري في إدارة الصراع. فقد تولّى شاغلو هذا المنصب مهمة التنسيق بين وزارتي الدفاع والداخلية، بما يضمن تكامل أدوات القمع الأمني والعسكري. وبذلك مثّل هذا المنصب حلقة الوصل بين القيادة السياسية العليا (صالح) وبين الأجهزة الميدانية التي تولت تنفيذ الأوامر.

ومن أبرز أدواره التي وثقتها كثير من التقارير والدراسات المحلية والدولية ففي تقرير صادر في 20 أكتوبر 2011 بعنوان "Breaking Point? Yemen's Southern Question"، أشارت مجموعة الأزمات الدولية إلى أن وزير الداخلية ونائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن كانا يشرفان على العمليات العسكرية التي استهدفت المظاهرات والاعتصامات في مدن الجنوب، مثل عدن ولحج وأبين. وقد تضمن التقرير تفاصيل حول كيفية استخدام القوات الحكومية للقوة المفرطة ضد المتظاهرين السلميين، مما

(30) للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، يمكن الرجوع إلى المقال الكامل عبر الرابط التالي:
Tracking the "Arab Spring": Yemen Changes
-Everythinghttps://www.journalofdemocracy.org/articles/tracking-the-arab-spring-yemen-changes
everything-and-nothing/?utm_source=chatgpt.com

أدى إلى وقوع إصابات ووفيات في صفوف المحتجين.

تُظهر هذه العمليات العسكرية أن الحكومة اليمنية كانت تسعى إلى قمع الحراك الجنوبي السلمي باستخدام القوة العسكرية، وهو ما يتناقض مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والحق في التعبير السلمي. هذا النهج القمعي ساهم في تصعيد التوترات في الجنوب وزيّد من تعقيد الوضع السياسي في البلاد(International Crisis Group)، 2011، ص. 1831 منح الغطاء السياسي للانتهاكات الأمنية والعسكرية، عبر تبريرها بخطاب «حماية الوحدة الوطنية» و«مواجهة المشاريع الانفصالية".

وقد تعرض الحراك لعدد كبير من التحديات السياسية بما في ذلك تصويره كتهديد للأمن القومي ومشروع خارجي يهدف إلى زعزعة استقرار البلاد. وقد أشار، Day)) (2012، ص. 41)32. في دراسة له إلى أن الحكومة اليمنية قد صورت الحراك الجنوبي كتهديد للأمن القومي، معتبرةً إياه مشروعًا خارجيًا يهدف إلى زعزعة استقرار اليمن. وقد تم استخدام هذه الصورة لتبرير الإجراءات الأمنية والسياسية ضد الحراك، بما في ذلك القمع الإعلامي والتحريض السياسي. 33، بهذا المعنى، لم يكن نائب رئيس الوزراء للدفاع والأمن مجرد مسؤول تنفيذي، بل كان أحد أبرز مهندسي السياسات القمعية التي صاغت العلاقة بين النظام والحراك الجنوبي.

يُعدّ منصب نائب رئيس الوزراء للدفاع والأمن موقعًا سياديًا جمع بين الصلاحيات السياسية والعسكرية في آن واحد. فقد كان المعني بالتنسيق المباشر بين وزارة الدفاع ووزارة الداخلية، وبذلك تولّى مهمة رسم السياسات الكبرى وإعطائها الغطاء السياسي والقانوني.

لعب نائب رئيس الوزراء للدفاع والأمن دورًا مركزيًا في صياغة الخطاب الرسمي الذي تبنّاه النظام ضد الحراك، حيث جرى توصيف فعالياته بأنها «مشروع انفصالي يهدد الوحدة الوطنية»، وهو ما منح الأجهزة العسكرية والأمنية مبررًا لممارسة العنف تحت شعار حماية السيادة الوطنية. كما عمل هذا الموقع على إدارة الحملات العسكرية واسعة النطاق ضد المدن الجنوبية، من خلال نشر وحدات عسكرية لقمع التظاهرات، وإقامة حواجز أمنية، وإعلان حالات الطوارئ غير المعلنة.

الفساد وتزوير الحقائق:

كشفت وثيقة أمريكية نشرها موقع «ويكليكس» عن كذب وزيف الادعاءات التي روجت لها الحكومة اليمنية عند قيامها بشن هجوم مسلح على مبنى صحيفة «الأيام» وناشراها هشام وتمام باشراحيل، وأوضحت الوثيقة التي نشرها «ويكليكس» وحملت رقم تعريف10(SANAA222) وتضمنت مراسلات بين السفارة الأمريكية بصنعاء وبين وزارة الخارجية الأمريكية ان الحكومة اليمنية دبرت عملية اقتحام مقر صحيفة «الأيام» وان القتلى الذين سقطوا خلال عملية الاقتحام الأولى والثانية والتي كانت الأولى بتاريخ 13 مايو من العام 2009 والثانية بتاريخ الـ 5من يناير 2010 سقطا برصاص قوات الأمن المركزي ولم يسقطا برصاص حراسة صحيفة «الأيام « التي قالت الوثيقة أنهم يملكون أسلحة مرخصة من قبل الحكومة اليمنية ذاتها ولم يقوموا بإطلاق النار .وكشفت الوثيقة ان حجم العنف المستخدم ضد مقر صحيفة «الأيام» لم يكن مناسباً على الإطلاق وانه تم استخدام قذائف «آر. بي. جي» خلال عملية الهجوم وأسلحة متوسطة ورشاشة في مخالفة واضحة وصريحة لأبسط معايير تعامل الأجهزة الأمنية في كل دول العالم مع الأحداث التي تقع وسط أحياء سكنية مكتظة بالسكان.

وقالت الوثيقة ان استهداف الحكومة اليمنية لصحيفة «الأيام» بسبب أنها أصبحت صحيفة شعار رئيسي في هتافات المعارضون الجنوبيون ورمزاً لسوء معاملة الحكومة في صنعاء للجنوب ومؤسساته ولم يكن بسبب تجاوزاتها للعمل الصحفي او ارتكاب اي مخالفات قانونية. وكانت الحكومة اليمنية قد ادعت خلال قيامها بالهجوم على صحيفة «الأيام» خلال شهري مايو ويناير من عامي 2009 و2010 ان مبنى الصحيفة كان يضم العشرات من المسلحين الذين قاموا بقتل أحد جنود الأمن المركزي وهو ما ثبت عدم صحته لاحقاً.

---

(31) للاطلاع على التقرير كاملاً، يمكن زيارة الرابط التالي:
Breaking Point? Yemen's Southern Question
https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa
gulf-and-arabian-peninsula/yemen/breaking-point-yemen-s-southern-question?utm_source=chatgpt.com/
(32) للاطلاع على الدراسة كاملة، يمكن زيارة الرابط التالي:
-The Political Challenge of Yemen's Southern Movement](https://carnegie-production]
(assets.s3.amazonaws.com/static/files/files__yemen_south_movement.pdf
(33)) للاطلاع على الدراسة كاملة، يمكن زيارة الرابط التالي:
The Political Challenge of Yemen's Southern Movement](https://carnegie-production-assets]
(s3.amazonaws.com/static/files/files__yemen_south_movement.pdf.

كان شاغلو هذا المنصب، مثل رشاد العليمي، مسؤولين عن التنسيق بين الأجهزة الأمنية والعسكرية، مما ضمن توظيف الجيش إلى جانب قوات الأمن في قمع المظاهرات. وقد أظهر تقرير صادر عن مجموعة الأزمات الدولية (2011) أن وزير الداخلية ونائب رئيس الوزراء للدفاع والأمن كانا يشرفان على العمليات العسكرية التي استهدفت المظاهرات في مدن الجنوب.

الغطاء السياسي للانتهاكات

قدم هذا المنصب الغطاء السياسي للانتهاكات، من خلال تبرير العنف بخطاب «حماية الوحدة الوطنية» ومواجهة «المشاريع الانفصالية». وقد أشارت دراسة لـ «سارة فيليبس» إلى أن نظام صالح اعتمد على استراتيجية أمنية متكاملة تهدف إلى تفكيك بنية الحراك وتشويه صورته. ومن خلال العلاقة التراتبية بين وزير الداخلية ونائب رئيس الوزراء للدفاع والأمن، يتضح أن إدارة الصراع مع الحراك الجنوبي اتخذت طابعًا تكامليًا، حيث كان الأول يمثل الأداة التنفيذية المباشرة، بينما مثّل الثاني المستوى الأعلى للتخطيط والتنسيق السياسي–العسكري. هذا التكامل جعل من السياسات الأمنية تجاه الجنوب أكثر شمولًا، إذ تم الجمع بين القمع الميداني والتبرير السياسي–الإعلامي، مما يعكس الطبيعة الممنهجة للاستراتيجية التي تبنّاها النظام

من جانبه، مثّل نائب رئيس الوزراء للدفاع والأمن الواجهة العليا لسياسات النظام تجاه الجنوب، حيث جمع بين سلطتي التخطيط الاستراتيجي والتبرير السياسي–العسكري. فقد كان هذا الموقع مسؤولًا عن تنسيق الموقف بين وزارة الدفاع ووزارة الداخلية، وبالتالي وفّر الغطاء الشامل للحملات الأمنية والعسكرية.

من أبرز الأدوار التي اضطلع بها:

- توصيف الحراك الجنوبي كحركة انفصالية تهدد «الوحدة الوطنية»، وهو الخطاب الذي اعتمدته السلطات في وسائل الإعلام الرسمية، ما منح الشرعية لاستخدام القوة.
- الإشراف على الحملات العسكرية واسعة النطاق في مدن مثل عدن ولحج والضالع، لا سيما خلال احتجاجات أبريل 2009 التي شهدت سقوط عشرات القتلى والجرحى.
- إدارة حالة الطوارئ غير المعلنة عبر نشر وحدات عسكرية في المدن الجنوبية، وتوسيع سلطات الأجهزة الأمنية بما يتجاوز الإطار القانوني.
- لقد كان نائب رئيس الوزراء للدفاع والأمن يمثّل المستوى الأعلى الذي يوفّر الغطاء السياسي والعسكري لقمع الحراك، وهو ما جعل سياسات النظام تأخذ طابعًا منظمًا وممنهجًا.

ثالثاً: التلازم بين المنصبين ودورهما في الاستراتيجية العامة

يتضح من خلال تحليل أدوار وزير الداخلية ونائب رئيس الوزراء للدفاع والأمن أن العلاقة بينهما لم تكن تنافسية بل تكاملية. فبينما اضطلع وزير الداخلية بالجانب التنفيذي المباشر للقمع الأمني، مثّل نائب رئيس الوزراء للدفاع والأمن المستوى الأعلى للتخطيط والتنسيق، وضمان التوظيف المشترك للأدوات الأمنية والعسكرية والإعلامية.

هذا التلازم جعل من المنصبين ركيزتين أساسيتين في الاستراتيجية العامة لنظام صالح تجاه الجنوب، حيث شكّلا مع بقية الأجهزة الأمنية والعسكرية منظومة متكاملة هدفت إلى احتواء في تُشير ((Phillips، 2011، ص. 77 إلى أن نظام الرئيس علي عبدالله صالح اعتمد على استراتيجية أمنية متكاملة لمواجهة الحراك الجنوبي السلمي، حيث كان وزير الداخلية ونائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن يشكلان ركيزتين أساسيتين في هذه الاستراتيجية. وقد تضافرت جهودهما مع الأجهزة الأمنية والعسكرية الأخرى لتشكيل منظومة متكاملة تهدف إلى احتواء الحراك الجنوبي وتفكيك بنيته التنظيمية وإضعاف قدرته على الاستمرار. هذه الاستراتيجية شملت استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين السلميين، والاعتقالات التعسفية، والتضييق على الحريات الإعلامية، بالإضافة إلى نشر حملات تحريضية لتشويه صورة الحراك وتصويره كتهديد للأمن القومي[34].

تُظهر هذه السياسات أن النظام كان يسعى إلى تقويض الحراك الجنوبي من خلال استهدافه على مختلف الأصعدة، مما أدى إلى تصعيد التوترات في الجنوب وزيّد من تعقيد الوضع السياسي في البلاد. الحراك الجنوبي وتفكيك بنيته التنظيمية وإضعاف قدرته على الاستمرار، لقد أظهر التحليل أن وزير الداخلية ونائب رئيس الوزراء للدفاع والأمن كانا من أبرز الفواعل في استراتيجية القمع والتحريض ضد الحراك الجنوبي. فالأول جسّد الأداة التنفيذية الميدانية، فيما جسّد الثاني البعد السياسي–العسكري

(34) للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول الكتاب، اليمن وسياسة الأزمة الدائمة بقلم سارة فيليبس الطبعة الأولى حقوق الطبع والنشر 2011يمكن زيارة الرابط التالي: https://www.routledge.com/Yemen-and-the-Politics-of-Permanent-Crisis/Phillips/p/book/9780415695749
Yemen and the Politics of Permanent Crisis

المنسق، وهو ما يؤكد أن النظام تعامل مع الحراك باعتباره تهديدًا وجوديًا للوحدة، يستوجب تعبئة كل مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية والإعلامية لمواجهته. هذه النتيجة تؤكد ما أوردته تقارير حقوقية ودراسات أكاديمية بأن أدوات القمع لم تكن عشوائية، بل جزءًا من استراتيجية رسمية متكاملة استهدفت تقويض الحراك الجنوبي وحرمانه من حقه في التعبير السلمي.

يتضح من تحليل الدورين أن العلاقة بين وزير الداخلية ونائب رئيس الوزراء للدفاع والأمن اتسمت بالتكامل الوظيفي. فبينما مارس الأول القمع المباشر عبر قوات الأمن المركزي والشرطة، تولّى الثاني رسم السياسات والتنسيق مع المؤسسة العسكرية لتوسيع دائرة السيطرة.

هذا التكامل ظهر جليًا في أحداث ردفان (أبريل 2008)، حين تم إطلاق النار على محتجين خلال مهرجان للحراك، مما أدى إلى مقتل وإصابة عدد من المدنيين. فقد جاء التدخل بتنسيق عسكري– أمني عالي المستوى، يعكس التناغم بين الجهازين.

لقد كان لوزير الداخلية ونائب رئيس الوزراء للدفاع والأمن دور محوري في إدارة الصراع مع الحراك الجنوبي. فبينما جسّد الأول الوجه الأمني المباشر للقمع، جسّد الثاني الوجه السياسي–العسكري الذي وفّر الغطاء الاستراتيجي لتلك السياسات. وبذلك تحوّلا إلى فاعلين رئيسيين في صياغة وتنفيذ الاستراتيجية القمعية لنظام صالح، حيث اجتمع التحريض السياسي والتعبئة الإعلامية مع الممارسات الأمنية الميدانية في إنتاج واقع من القمع الممنهج للحراك.

الوسائل وتكتيكات القمع المنهجي (الردع النفسي الجماعي)

يركز هذا المطلب على تفصيل الوسائل والأدوات التي استخدمتها الفواعل النظامية الأجهزة الأمنية والاستخباراتية لترجمة الإكراه السردي إلى تداعيات عقابية ملموسة على الأرض. تندرج هذه الوسائل ضمن تكتيكات القمع المنهجي الذي يهدف إلى الردع النفسي الجماعي.

الاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري كرسائل رعب.

شكلت هذه الممارسات أداة رئيسية لتصفية المعارضة سياسيًا ونفسيًا. كان الاعتقال غالبًا ما يتم دون مذكرة قانونية، وفي أماكن احتجاز غير رسمية، وهو ما يهدف إلى نشر الذعر والشلل السياسي بين النشطاء. الاختفاء القسري، على وجه الخصوص، يُعد أقصى درجات الحرب النفسية لأنه يُبقي مصير المعتقل غامضًا، مما يُرهب أسرته والمحيط السياسي كاملاً.

الاعتقالات التعسفية لنشطاء الجنوبيين (1994-2015)

شكلت الاعتقالات العشوائية والتعسفية للنشطاء الجنوبيين والقيادات المعارضة في اليمن، خاصةً مع تصاعد الحراك الجنوبي منذ عام 2007، انتهاكًا ممنهجًا لحقوق الإنسان خلال الفترة من 1994 وحتى 2015. وقد وظفت السلطات هذه الممارسات كأداة قمع سياسي لإسكات المطالبات بالانفصال أو التغيير، حيث تم توثيق حالات عديدة لاعتقال المتظاهرين والمنظمين بشكل جماعي وعشوائي، غالبًا دون سند قانوني واضح أو أمر قضائي. وكانت هذه الإجراءات تتجاوز مبدأ حكم القانون، وتشمل أحيانًا الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي أو الإخفاء القسري لبعض الشخصيات البارزة، مما أدى إلى خلق بيئة من الخوف وتفاقم التوتر السياسي في محافظات الجنوب[35].

التعذيب والقتل خارج نطاق القانون (Ex-Judicial Killings).

استُخدم التعذيب في مراكز الاحتجاز لانتزاع اعترافات زائفة ولإرسال رسائل واضحة بأن ثمن المعارضة باهظ جسديًا ونفسيًا. هذا التكتيك يدعم سردية «الموت» عبر تدمير جسد المعارض وإرادته.

توثيق استخدام التعذيب الجسدي والنفسي في مراكز الاحتجاز لـ كسر الإرادة السياسية للمعتقلين وإجبارهم على التخلي عن مطالبهم.

اغتيالات السياسية:

دراسة حالة الاغتيالات السياسية التي استهدفت قيادات جنوبية عسكرية ومدنية في الفترة (1990-1995)، واعتبارها القمة في تطبيق الإكراه العقابي بهدف تفكيك البنية القيادية للطرف المعارض لسردية «الوحدة أو الموت".

(35) قصة حياة وتاريخ وطن، السفير قاسم عسكر جبران، 2023م، ص452

المرحلة	عدد الشهداء	الفترة
الفترة الانتقالية لمشروع الوحدة	١٥٦	١٩٩٠-١٩٩٥
التصفيات للكوادر العسكرية(٣٦)	١٠٤	٢٠٠٩-٢٠١٣
عدد الشهداء الحراك السلمي(٣٧)	٦٦١	٢٠٠٧ -٢٠١٣

تمثل الفترة ما بين 1994 وعام 2014 مرحلة حرجة في تاريخ الجنوب، تميزت بهيمنة النظام الأمني والعسكري الذي تأسس بعد حرب صيف 1994. وخلال هذين العقدين، تعرض آلاف الأفراد من أبناء الجنوب، الذين كانوا يشغلون مناصب في المؤسسات العسكرية والأمنية والمدنية للدولة السابقة، إلى سلسلة ممنهجة من الإجراءات التي حولتهم إلى ضحايا لهذا النظام.

إحصائية الجرائم والانتهاكات ضد أبناء الجنوب للفترة من 1994-2014

م	مسرح العمليات	عدد
١	القتلى والمصابين	٦٦٦٠
٢	الاعتقال والاختفاء	٣٣٥٩٠
3	المبعدين قسريا	٣٥٥٦٥٩
4	المنازل المدمرة	٩٦٣
٥	التهجير والتشريد	٣٠٠٠٠٠
٦	النهب للأرضي	٣٢٦٥٩٦٠ متر مربع
المجموع		٣٦٦٧
مصد المعلومات:٣٨		

لم يقتصر الاستهداف على العزل الإداري فقط، بل كان يهدف إلى تفكيك البنية المؤسسية في الجنوب واستبدالها بنظام جديد، مما أدى إلى:

1. التطهير الوظيفي والإقصاء: كانت أبرز أدوات هذا النظام هي عملية «التسريح القسري» أو «الإحالة إلى التقاعد الإجباري» لآلاف الضباط والجنود والكوادر المدنية الجنوبية. وقد تم ذلك بشكل واسع النطاق وبقرارات إدارية جائرة، بهدف تجريد الجنوب من نخبته وخبراته في جميع القطاعات.

الضحايا: شملت هذه الفئة آلاف العسكريين والأمنيين المبعدين من وظائفهم، مما أفقدهم مصدر دخلهم وكرامتهم المهنية.

2. الأثر الاقتصادي والاجتماعي المُدمر: أدى التسريح والإقصاء إلى خلق أزمة اقتصادية خانقة داخل الأسر الجنوبية. فقد المبعدون رواتبهم ومستحقاتهم، مما دفعهم إلى حالة من الفقر المدقع والاعتماد على النفس في ظل غياب أي تعويض عادل أو فرص عمل بديلة.

الضحايا: العسكريون المسرحون وأسرهم، الذين عانوا من التدهور المعيشي والحرمان الاجتماعي.

3. الآثار النفسية والسياسية: تسبب الإقصاء في إحباط عميق وشعور بالظلم والقهر لدى هذه الشريحة، مما غذى الشعور العام بالغبن تجاه النظام الحاكم. وقد كان هؤلاء الضحايا النواة الرئيسية التي شكلت فيما بعد الحراك الجنوبي السلمي في عام 2007، مطالبين باستعادة حقوقهم وكرامتهم.

(36) قضية شعب الجنوب، أ.د. حسين العاقل. ص259
(37) قضية شعب الجنوب، أ.د. حسين العاقل. ص259
(38)) انتهاكات وجرائم منسية وعدالة غائبة، تقرير حقوقي يوثق انتهاكات حقوق الانسان وجرائم التنظيمات الإرهابية في الجنوب للفترة من 1994- 2023م، الشبكة المدنية لإعلام والتنمية وحقوق الانسان، مارس 2024م ص15

الضحايا: الأفراد الذين عانوا من الإهانة وفقدان الهوية المهنية، وأسرهم التي تحملت وطأة الآثار النفسية لفقدان المعيل دوره الاجتماعي.

باختصار، يمثل ضحايا النظام الأمني والعسكري من أبناء الجنوب خلال هذه الفترة نموذجاً لضحايا الإقصاء والتطهير الممنهج، الذي لم يقتصر تأثيره على الأفراد فحسب، بل كان عاملاً رئيسياً في تأجيج الصراع السياسي والاجتماعي الذي يشهده الجنوب واليمن لاحقًا.

مما سبق تبين:

أن وزارتي الداخلية والدفاع كانتا المهندس المباشر للقمع العقابي. فقد تحوّلت وزارة الداخلية إلى الذراع الأمني المباشر لتنفيذ سياسة "الحسم الأمني" ضد الحراك الجنوبي، مما يثبت مسؤوليتها عن الاعتقالات التعسفية، والقمع الميداني للمظاهرات، والتضييق الإعلامي، وهو ما يؤكد أن القمع كان سياسة مؤسسية وليست عشوائية.

كشفت الدراسة عن وجود تكامل وظيفي بين وزير الداخلية ونائب رئيس الوزراء للدفاع والأمن. حيث مثّل الأول الأداة التنفيذية الميدانية، بينما وفّر الثاني المستوى الأعلى للتخطيط والتنسيق السياسي–العسكري والغطاء السياسي للانتهاكات، مما ضمن توظيف الجيش إلى جانب قوات الأمن وتأكيد أن النظام تعامل مع الحراك كـ تهديد وجودي للوحدة.

أن أبرز أدوات النظام الأمني والعسكري كانت عملية "التطهير الوظيفي والإقصاء الهيكلي" عبر "التسريح القسري" أو "الإحالة إلى التقاعد الإجباري". حيث تم إبعاد (355,659) فردًا قسريًا من العسكريين والأمنيين والكوادر المدنية الجنوبية. كان الهدف من ذلك هو تجريد الجنوب من نخبته وخبراته وتفكيك بنيته المؤسسية، مما يمثل استهدافًا بنيوياً وليس مجرد عزلاً إدارياً.

أن الإقصاء الممنهج أدى إلى خلق "أزمة اقتصادية خانقة" داخل الأسر الجنوبية، حيث فقد المبعدون رواتبهم ومستحقاتهم، مما دفعهم إلى حالة من الفقر المدقع والاعتماد على الذات في ظل غياب أي تعويض عادل. هذا الإفقار الممنهج كان بمثابة عقاب اقتصادي واجتماعي قاسٍ هدف إلى زرع الخوف من "الموت الاقتصادي" بين الأفراد.

أن الإقصاء والتجريد تسبب في إحداث إحباط عميق وشعور بالظلم والقهر، مما غذى الشعور العام بالغُبن تجاه النظام الحاكم. وقد شكلت هذه الشريحة المُهَانة والمُبعدة **النواة** الرئيسية التي فجرت لاحقًا الحراك الجنوبي السلمي في عام 2007، مما يثبت أن السياسات العقابية كانت عاملاً رئيسياً في تأجيج الصراع السياسي والاجتماعي.

أكدت الإحصائيات الموثقة الحجم الهائل للانتهاكات، مما يرسخ الطبيعة القسرية للنظام. وشمل ذلك (6,660) قتيلاً ومصاباً، (33,590) حالة اعتقال واختفاء قسري، و(300,000) حالة تهجير وتشريد، بالإضافة إلى نهب (3,265,960) متر مربع من الأراضي، مما يؤكد أن النظام اعتمد على القمع الشامل الذي تجاوز القمع الأمني ليشمل التجريد من الموارد والتهجير.

ب- وزارة الدفاع

عملت وزارة الدفاع على دعم الأدوار الأمنية من منظور عسكري، وكانت أدواتها تشمل:

القوة الميدانية: نشر القوات المسلحة في المناطق الحيوية والمناطق التي تشهد احتجاجات أو حركات معارضة، بهدف تأمين الهيمنة العسكرية على الأرض.

الدعم اللوجستي والتدريبي: توفير التدريب للقوات الأمنية على أساليب التعامل مع الاحتجاجات والمواجهات الداخلية، بما يعزز فعالية التدخلات الأمنية.

إدارة النزاعات المسلحة المحلية: لعبت دورًا مباشرًا في تفكيك الجماعات المسلحة الصغيرة، أو توجيه العمليات العسكرية ضد أي تهديد للأمن الداخلي.

ج- المؤسسات والشركات الاقتصادية

استُخدمت بعض المؤسسات الاقتصادية كآليات غير مباشرة للرقابة والعقاب، ويظهر ذلك من خلال:

الاستقطاب الوظيفي والوظائف الوهمية: توظيف الأفراد المؤيدين للنظام ضمن مؤسسات اقتصادية لضمان ولائهم، أو حرمان المعارضين من فرص العمل والموارد الاقتصادية.

الضغط الاقتصادي المباشر: فرض قيود مالية، أو مصادرة ممتلكات، أو عرقلة أنشطة اقتصادية للأفراد والجماعات المعارضة، بما يعزز السيطرة على المجتمع المدني والقطاع الخاص.

التحكم في الموارد والخدمات: استخدام المؤسسات الاقتصادية لتوجيه الخدمات أو الدعم الاجتماعي بما يخدم أهداف النظام العقابي، وتعزيز تبعية المجتمع للسلطة.

د- ملاحظات تحليلية

اتسمت هذه الفترة بتكامل الأدوار بين الفواعل النظامية المختلفة، حيث عملت الأجهزة الأمنية والعسكرية والاقتصادية بشكل متزامن لتفعيل آليات السيطرة العقابية على مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ساهمت هذه الاستراتيجية المركبة في تقليل المساحات المتاحة للمعارضة أو الاحتجاج، وزيادة هيمنة الدولة على المجتمع عبر آليات قانونية وغير قانونية.

يمكن رصد تأثير هذه السيطرة على المدى الطويل في تراجع الحريات العامة، وارتفاع معدلات الخوف والرقابة الذاتية بين المواطنين، إضافة إلى تحجيم دور الأحزاب والجماعات المعارضة.

المبحث الثاني

الفواعل المستجدة وآليات السيطرة العقابية (2015–2023)

منذ اندلاع الحرب اليمنية عام 2015، دخل المشهد السياسي والأمني مرحلة جديدة اتسمت بظهور فواعل غير تقليدية باتت تملك سلطة ميدانية تتجاوز سلطة الدولة المركزية. هذه الفواعل، التي تراوحت بين جماعات دينية مسلحة وتنظيمات أيديولوجية ذات أذرع عسكرية، مارست أشكالًا متعددة من الضبط والسيطرة العقابية على المجتمع، مستخدمة أدوات العنف المادي، والإكراه الاقتصادي، والترهيب الرمزي، بما أنتج نظامًا موازٍ للعقاب خارج منظومة القانون الرسمي.

تُعدّ هذه المرحلة (2015–2023) أخطر حقبة في تاريخ اليمن الحديث من حيث تعدد مراكز القوة العقابية، واندماج العقيدة بالسلاح في صياغة العلاقات بين الحاكم والمحكوم. فقد تراجع نفوذ الدولة، وصعدت بالمقابل جماعات تمتلك مشروعًا أيديولوجيًا شموليًا يرى في العنف وسيلة للشرعية، وفي القهر الاجتماعي أداة للضبط.

يركز هذا الفصل على ثلاثة من أبرز هذه الفواعل:

جماعة الإخوان المسلمين في إطار الشرعية اليمنية،

التنظيمات الإرهابية (القاعدة وداعش)،

جماعة الحوثي الإرهابية.

ويتناول تحليل آليات السيطرة العقابية التي استخدمتها هذه القوى لبسط نفوذها الميداني، وضمان استمراريتها داخل مناطقها، مع التركيز على الجانب الأمني والميداني للعقاب، بوصفه وسيلة للهيمنة السياسية والاجتماعية.

مفهوم الفاعل المستجد (Non-State Actor)

يُستخدم مصطلح **الفاعل المستجد** أو الفاعل من غير الدولة في أدبيات العلاقات الدولية للإشارة إلى أي كيان يمتلك القدرة على التأثير في المجالين السياسي والأمني خارج إطار الدولة الرسمية. وتشمل هذه الفئة التنظيمات المسلحة، الجماعات الدينية، والكيانات الهجينة التي تجمع بين النشاط السياسي والقدرة العسكرية39

في الحالة اليمنية، أدّى ضعف الدولة بعد عام 2015 إلى نشوء فواعل هجينة تمتلك سلطات تنفيذية وأمنية داخل مناطق محددة، وتمارس العقاب على نحوٍ يشبه أجهزة الدولة، لكن دون شرعية قانونية.

مفهوم السيطرة العقابية

يرتبط مفهوم **السيطرة العقابية** في الفكر الحديث بأعمال ميشيل فوكو حول "السلطة التأديبية" التي تنتج مجتمعًا مطيعًا عبر أنظمة قهر غير مباشرة[40] غير أن تطبيق المفهوم في السياق اليمني يختلف؛ إذ لا تمارس الفواعل المسلحة الضبط وفق قواعد بيروقراطية، بل عبر **العنف المباشر والإكراه الجماعي**، الذي يهدف إلى تفكيك إرادة الخصم وترهيب المجتمع. يمكن تعريف السيطرة العقابية هنا بأنها:

"مجموعة من الممارسات الأمنية والعسكرية والإعلامية التي تستخدمها الفواعل المسلحة لفرض الطاعة عبر العقوبة الميدانية، سواء كانت جسدية أو اقتصادية أو رمزية".

الفاعل المسلح بوصفه نظام عقابي ميداني

في الدول التي انهارت فيها مؤسسات العدالة، تتحول الجماعات المسلحة إلى ما يشبه "الدولة العقابية"، حيث يُستبدل القانون بسلطة القوة، ويصبح الاعتقال أو القتل أو المصادرة أداة لتنظيم العلاقات الاجتماعية[41]

ومن هذا المنطلق، فإن كلًّا من جماعة الإخوان في الشرعية، والتنظيمات الإرهابية، وجماعة الحوثي، مارست أنماطًا مختلفة

(39) Krasner, S. D. Sovereignty: Organized Hypocrisy. Princeton University Press, 1999.

(40) Foucault, M. Discipline and Punish: The Birth of the Prison. Vintage Books, 1977.

(41) Agamben, G. State of Exception. University of Chicago Press, 2005.

من العقاب الجماعي والممنهج، لكنها تلتقي جميعًا في هدف مركزي واحد:

- إخضاع المجتمع وإلغاء المسافة بين الولاء والنجاة.
- أبعاد آليات السيطرة العقابية

تتخذ آليات السيطرة العقابية أشكالًا متعدّدة، من أبرزها:

- العقاب الأمني: الاعتقال، التعذيب، الإخفاء القسري، أو التهديد به.
- العقاب الاقتصادي: قطع المرتبات، مصادرة الممتلكات، أو حرمان الأسر من الخدمات.
- العقاب الرمزي والإعلامي: التشويه، التخوين، أو التكفير.
- العقاب الثقافي والديني: فرض خطاب عقائدي أو مذهبي موحّد، وتجريم التنوع الفكري.

هذه الأبعاد شكّلت المنظومة التي حكمت سلوك الفواعل المستجدة في اليمن خلال الفترة (2015–2023).

أهمية التحليل الأمني الميداني

لا يمكن فهم طبيعة السيطرة العقابية في اليمن من خلال التحليل السياسي وحده؛ إذ أن جوهر السلطة في هذه الجماعات يتجسد في الميدان لا في النص. فالمعتقلات السرية، ونقاط التفتيش، وحملات المداهمة، تمثّل البنية التحتية للعقاب، وتُدار غالبًا خارج القانون وتحت غطاءٍ ديني أو وطني. إن توثيق هذه الممارسات يتيح قراءة دقيقة لطبيعة الحكم اللامركزي القسري الذي ساد خلال السنوات الثمان الماضية، والذي أنتج فضاءات متعددة للعقاب تتفاوت في شدة القهر لكنها تتشابه في بنيتها الوظيفية.

ويركّز على تتبع آليات السيطرة العقابية في كل فاعل، من حيث:

- بنية القوة الأمنية،
- أشكال العقوبة،
- أدوات الردع والإخضاع،
- وأثرها على المجتمع المحلي.

أولا: جماعة الإخوان في إطار الشرعية اليمنية وآليات السيطرة العقابية (2015–2023)

بعد العام 2015، ومع توسع دائرة الحرب في اليمن، أصبحت جماعة الإخوان المسلمين – ممثلة سياسيًا بحزب التجمع اليمني للإصلاح – أحد أبرز الفواعل داخل معسكر «الشرعية». إلا أن حضورها لم يكن مجرد شريك سياسي، بل تحوّل إلى فاعل أمني وعقابي ميداني يمتلك نفوذًا فعليًا على القرار العسكري والإداري في مناطق عديدة، خاصة في محافظات تعز، مأرب، شبوة، أبين، ووادي حضرموت.

استغلت الجماعة حالة الفراغ المؤسسي والانهيار الأمني لتكوين شبكة من القوى العقابية متعددة المستويات:

قوات عسكرية تابعة لوزارة الدفاع شكليًا، لكنها خاضعة للتوجيه الحزبي؛

- أجهزة أمنية موالية للفكر التنظيمي؛
- وأذرع إعلامية ودعوية تشكّل حزامًا رمزيًا لحماية نفوذها.

لقد تمظهرت سيطرة الجماعة في تسييس الأجهزة الأمنية والعسكرية، وفرض نمط عقابي يستند إلى منطق "التمكين"، أي احتكار القرار ومراكمة السلطة باسم حماية الشرعية.42

تجلّت خطورة هذا التموضع في تحويل الشرعية إلى أداة ضبط عقابية ضد خصوم الجماعة، حيث تمّ استبدال مبدأ الشراكة الوطنية بمنطق "التمكين التنظيمي"، وأصبحت مؤسسات الدولة أذرعًا تنفيذية للمصالح الحزبية.

البنية الأمنية التنظيمية

(42)) مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، "الإصلاح والشرعية: بين النفوذ السياسي والمأزق العسكري"، تقرير، 2021.

اعتمدت الجماعة على إنشاء أجهزة أمنية موازية تعمل ضمن مؤسسات الدولة شكلًا، لكنها تخضع فعليًا لقيادة تنظيمية حزبية.– على سبيل المثال – تم تشكيل وحدات أمنية وعسكرية مثل "الشرطة العسكرية"، و"محور تعز"، و"اللواء 35 مدرع (سابقًا)" بطريقة تخدم أهداف السيطرة الحزبية[43]. وتُدار هذه الوحدات عبر نظام الولاء التنظيمي لا عبر التسلسل القانوني، بحيث تُمنح المناصب والترقيات على أساس الانتماء الحزبي، ويُقصى كل من يُشك في ولائه.

إن هذا النمط من البناء الأمني أنتج جهازًا عقابيًا مزدوجًا: أحدهما رسمي تحت غطاء الدولة، وآخر حزبي خفي يوجه عمليات الاعتقال والمداهمة، ويُشرف على غرف تحقيق سرية داخل مقار عسكرية.

آليات السيطرة العقابية

مارست الجماعة خلال الفترة (2015–2023) مجموعة من الآليات العقابية التي جمعت بين الأدوات الأمنية والإعلامية والاقتصادية، بهدف ضبط المجال السياسي والاجتماعي في المناطق الواقعة تحت نفوذها.

أ. الاعتقال والإخفاء القسري

اعتمدت الجماعة سياسة الاعتقال الميداني ضد النشطاء والمخالفين السياسيين، خصوصًا المنتمين إلى المكونات الجنوبية أو المستقلين الذين انتقدوا أداءها.

وقد وثّقت منظمات حقوقية يمنية ودولية عشرات الحالات من الإخفاء القسري ، حيث أُقيمت مراكز احتجاز غير قانونية تشرف عليها وحدات عسكرية موالية للإصلاح، تُمارس فيها أساليب تعذيب نفسي وجسدي، من بينها الحرمان من النوم، والتهديد بالاغتصاب، والعزل الانفرادي الطويل[44].

ب. العقاب الاقتصادي والإداري

استخدمت الجماعة أدوات الحرمان الاقتصادي كوسيلة ردع فعالة، حيث تم إيقاف مرتبات العسكريين والموظفين الذين يُشتبه بولائهم للحراك الجنوبي أو لقوى غير موالية للجماعة. كما تمت مصادرة الممتلكات والأراضي، ومنع بعض الأسر من الإعانات الإنسانية، في سياسة ممنهجة تهدف إلى إذلال الخصوم وتجريدهم من القدرة على المقاومة.

ج. العقاب الإعلامي والرمزي

أنشأت الجماعة شبكة إعلامية واسعة (قنوات، مواقع، منصات إلكترونية) لتوجيه حملات تشويه وتخوين ضد خصومها، خصوصًا المجلس الانتقالي الجنوبي، واتهمته تارة بالعمالة وتارة بالانفصال . هذه الحملات مثّلت امتدادًا للعقاب الأمني، إذ أدت إلى شرعنة الممارسات القمعية ضد المعارضين، وتغذية العنف الاجتماعي على أساس جهوي أو مناطقي[45].

د. العقاب الميداني المباشر

في بعض محافظات الجنوب، تحوّل العقاب إلى صراع ميداني مفتوح، كما حدث في شبوة (2019–2021)، عندما استخدمت القوات الموالية للإصلاح القوة المفرطة ضد قوات النخبة الشبوانية الموالية للمجلس الانتقالي.

وقد وُثّقت عمليات اقتحام منازل، واعتقالات جماعية، ومداهمات ليلية، رافقتها عمليات تعذيب ميداني، وإعدامات خارج القانون تحت مبرر "محاربة الانفصال[46]."

نمط العقاب القائم على "الإخضاع بالإنهاك"

تتبنى الجماعة نموذجًا عقابيًا غير مباشر يمكن وصفه بالإخضاع بالإنهاك، أي إنهاك الخصوم ماديًا ومعنويًا عبر:

- إطالة أمد النزاع داخل مناطقهم.
- تكرار حملات الاعتقال والملاحقة.
- استنزاف الموارد عبر الحصار الاقتصادي والإداري.

(43) International Crisis Group, "Rethinking Peace in Yemen," Report No. 216, 2021.
(44)) مركز العربية للدراسات السياسية، "حرب الخطاب: الإخوان والإعلام في اليمن"، 2022.
(45)) مركز العربية للدراسات السياسية، "حرب الخطاب: الإخوان والإعلام في اليمن"، 2022.
(46) Human Rights Watch, "Yemen: Abuses by Forces in Shabwa," 2021(.

هذا النمط يسمح للجماعة بتثبيت سلطتها دون الدخول في مواجهات شاملة، ويجعل المجتمع في حالة إرهاق دائم تمنعه من تنظيم مقاومة فعالة.

الأثر الأمني والاجتماعي لآليات العقاب

أدت ممارسات الجماعة إلى:

- انهيار منظومة الثقة بين السكان ومؤسسات الشرعية.
- تسييس الأجهزة الأمنية وتحويلها إلى أدوات قمع حزبية.
- تصاعد العنف الداخلي في المحافظات الجنوبية، وتفكك النسيج الاجتماعي بسبب الوصم المناطقي.
- إضعاف الجبهة الوطنية ضد الحوثيين، إذ انشغلت قوات الإخوان بمواجهة خصومها الداخليين بدل مواجهة العدو المشترك.

قراءة تحليلية في بنية "الشرعية العقابية"

إن أهم ما يميز تجربة الإخوان في الشرعية هو تغليف العقوبة بمفهوم الشرعية. فالعنف الذي يُمارس ضد الخصوم يتم تقديمه على أنه "حماية للوحدة" أو "تثبيت للدولة"، بينما هو في جوهره إعادة إنتاج لسلطة حزبية ذات طابع استبدادي. بهذا الشكل، تحولت الشرعية إلى نظام عقابي مختلط يجمع بين لغة الدولة وأدوات التنظيم السري، حيث يُستعمل القانون كسلاح لا كمرجعية.

البنية العقابية في مناطق نفوذ الجماعة

يمكن توصيف بنية السيطرة العقابية الإخوانية من خلال ثلاثة مستويات رئيسية:

أ. البنية الأمنية الميدانية

اعتمدت الجماعة على قوات خاصة ووحدات عسكرية كـ«اللواء 22 ميكا» في تعز، و«المنطقة العسكرية الأولى» في وادي حضرموت، و«قوات الأمن الخاصة» في شبوة ومأرب، وهي تشكيلات ظاهريًا تابعة للدولة، لكنها فعليًا أذرع تنظيمية تمارس الاعتقال والتعذيب بحق المعارضين أو المنتقدين.

شهدت مدينة تعز، بين 2017 و2021، حملات اعتقال واسعة لناشطين مناهضين للجماعة، ومداهمات لمنازل ناشطين مدنيين وصحفيين.

كما تم تسجيل عشرات حالات الإخفاء القسري في مأرب وشبوة وأبين، تحت ذرائع «الانتماء للانتقالي» أو «التخابر مع الحوثيين»، دون محاكمات[47]

ب. البنية القضائية الموازية

أنشأت الجماعة قنوات غير رسمية للفصل في النزاعات، يديرها **مشايخ إصلاحيون أو قضاة مرتبطون بالحزب**. هذه المنظومة البديلة أدت إلى تسييس العدالة وجعلها أداة للضبط الاجتماعي. في العديد من المناطق، كان رفض الانصياع لتلك التوجيهات يعرض الأفراد لعقوبات ميدانية فورية: مصادرة ممتلكات، أو اعتقال تعسفي، أو حرمان من المساعدات والإغاثة.

ج. البنية الرمزية والإعلامية

استخدمت الجماعة أدوات الإعلام والمقدرات الخطابية في المساجد والمنابر لبناء **شرعية رمزية للعقاب**. فتم توصيف الخصوم السياسيين – خصوصًا أنصار الحراك الجنوبي والمجلس الانتقالي – بصفات "الانفصال، العمالة، الارتزاق"، وهي لغة عقابية رمزية تمهد لتجريم الضحية قبل محاسبته قانونيًا[48]

3- أنماط وآليات السيطرة العقابية

أ. العقاب الأمني الميداني

الاعتقال والإخفاء: اتخذت عمليات الاعتقال طابعًا انتقائيًا، حيث جرى استهداف ناشطين جنوبيين، وصحفيين، وضباط رفضوا التوجيهات الحزبية.

---

(47) Human Rights Watch, "Yemen: Abuses by Forces in Shabwa," 2021.

(48) مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، تقرير "التحريض الإعلامي في زمن الحرب"، 2020.

التعذيب والتحقيق القسري: وثّقت منظمات محلية حالات تعذيب في سجون سرية بتعز ومأرب، تضمنت الصعق بالكهرباء، والحبس الانفرادي، والحرمان من الزيارة.

المداهمات الليلية ونقاط التفتيش: كانت تُستخدم لإرهاب السكان وإظهار السيطرة الحزبية المطلقة على المجال العام.

تقرير احصائي جرائم الاخوان

تتضمن قائمة الاتهامات الموجهة ضد الجماعات التابعة لما يُعرف بـ «الشرعية» في اليمن، وتحديداً حزب التجمع اليمني للإصلاح (الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين)، سلسلة واسعة من الانتهاكات التي وقعت في الفترة ما بين 2015 و2025. وتتراوح هذه الجرائم المزعومة بين القتل خارج نطاق القانون، حيث يُزعم أن الحصيلة بلغت 67 قتيلاً وجريحاً، وصولاً إلى تصفية عدد من القيادات الأمنية والعسكرية المعارضة لنفوذهم. هذه الأفعال تشير إلى استخدام القوة المفرطة ضد الخصوم السياسيين والمدنيين.

علاوة على ذلك، تركز الاتهامات بشكل كبير على الاعتداء على الحريات المدنية وحقوق الإنسان في المناطق التي سيطرت عليها هذه الجماعات. حيث يُزعم اعتقال ما يقرب من 800 شخص من المدنيين والصحفيين والنشطاء الجنوبيين، بالإضافة إلى قمع واضطهاد ما يزيد عن 30 فعالية مدنية وتظاهرة سلمية. وقد امتدت الانتهاكات لتشمل انتهاك حرمة أكثر من 10 منازل، مما يعكس نمطاً من التضييق الممنهج على المعارضين. ويُقدر العدد الإجمالي للانتهاكات المرتكبة بأكثر من 1500 انتهاك خلال الفترة المحددة.49

أخطر الاتهامات تتعلق بالتخادم مع التنظيمات الإرهابية في المحافظات الشرقية والجنوبية، وتحديداً في أبين وشبوة وحضرموت. ويُزعم أن هذا التعاون العسكري تجلى في تنفيذ عمليات هجومية كبرى، مثل "غزوة خبير الإرهابية" التي كان هدفها المعلن هو إسقاط مدينة عدن. هذه الاتهامات، التي يتبادلها أطراف النزاع اليمني، تشير إلى استخدام الجماعات المتطرفة كأدوات لتحقيق مكاسب عسكرية وسياسية على حساب استقرار وأمن المناطق المتأثرة.

ب. العقاب الاقتصادي والإداري

تم إقصاء الموظفين الجنوبيين أو غير الموالين من المناصب الإدارية في مناطق النفوذ الإخواني.

كما استخدمت المساعدات الإنسانية كورقة ضغط على السكان، بحيث تُمنح وفق الولاء الحزبي، أو تُمنع عن من يُشتبه بعدم انصياعه[50]

ج. العقاب الإعلامي والرمزي

مارست وسائل إعلام الجماعة حملات تشويه ممنهجة ضد المجلس الانتقالي الجنوبي وقواته الأمنية، مصوّرة إياها كـ«مليشيات انقلابية".

استخدمت أيضًا **التحريض الديني** لتأطير الصراع سياسيًا بمفردات "الخروج على ولي الأمر" أو "الخيانة الوطنية"، وهي صيغة تمنح العقوبة شرعية دينية رمزية.

. التحالفات الوظيفية واستخدام الإرهاب كأداة عقابية

من الظواهر التي كشفت عن طبيعة السيطرة العقابية للجماعة هو التداخل الوظيفي بينها وبين التنظيمات الإرهابية في بعض المناطق.

في محافظات مثل أبين وشبوة، ظهرت حوادث انسحاب غامضة لقوات موالية للإصلاح قبل تنفيذ هجمات إرهابية ضد القوات الجنوبية، ما يوحي بوجود تنسيق ميداني أو على الأقل تواطؤ وظيفي.

هذا النمط من "الانسحاب التكتيكي" مثّل شكلًا من أشكال العقاب الجماعي غير المباشر ضد القوى المناهضة لمشروع الجماعة.

أثر السيطرة العقابية الإخوانية على المشهد الجنوبي

أدّت هذه الآليات إلى:

---

(49) https://www.youtube.com/watch?v=R-tm3VODP90

(50) هيومن رايتس ووتش، "اليمن: تقويض المساعدات عبر التسييس والتمييز"، 2022.

خلق مناخ من الخوف والرقابة الذاتية في المناطق الواقعة تحت نفوذ الجماعة.

عرقلة بناء مؤسسات أمنية جنوبية مستقلة عبر سياسة الاحتواء والإقصاء.

تعزيز الانقسام المجتمعي والمناطقي من خلال التمييز في المعاملة الأمنية والإدارية.

تكريس نموذج «الدولة الحزبية» التي تحكم بالعقوبة قبل القانون.

مما سبق تبين

إن تجربة جماعة الإخوان داخل الشرعية اليمنية تُظهر تحولها من حزب سياسي إلى نظام عقابي ميداني متعدد الأذرع. وأصبحت أدوات العقاب لديها – الأمنية، الاقتصادية، والإعلامية – وسيلة لبناء "شرعية بديلة" تتغذى من إضعاف مؤسسات الدولة وتهميش القوى الجنوبية.هذا النموذج من السيطرة لا يختلف في جوهره عن أنماط القهر التي مارستها جماعات أخرى، بل يمثل أحد أوجه "الحرب النفسية المركّبة" ضد الحراك الجنوبي، حيث يُستخدم القمع كأداة لتقويض الهوية الجنوبية وكسر إرادة المقاومة السلمية.

ثالثا: التنظيمات الإرهابية (القاعدة وداعش) وآليات السيطرة العقابية (2015–2023)

مع تصاعد الحرب اليمنية بعد 2015، استفادت التنظيمات الإرهابية، وبالأخص تنظيم القاعدة في جزيرة العرب (AQAP) وتنظيم الدولة الإسلامية في اليمن (داعش)، من ضعف الدولة والانقسامات الداخلية لبسط نفوذها على مناطق واسعة في محافظات أبين، شبوة، البيضاء، والبيضاء الشرقية.

تميز هذا النفوذ بكونه قائمًا على القهر المباشر والإكراه الميداني، حيث عملت هذه التنظيمات على تأسيس ما يمكن وصفه بـ "أنظمة ضبط عقابية مستقلة" تحكم السكان بالقوة والخوف.

البنية العسكرية والتنظيمية

اعتمدت التنظيمات الإرهابية على بنية عسكرية لامركزية، مكونة من خلايا صغيرة ذات قدرة عالية على المناورة، تتمتع بالاستقلالية التكتيكية لكنها مرتبطة بخط أيديولوجي موحد.

شكلت أبين وشبوة "معاقل عملياتية" لتنظيم القاعدة، حيث استغلت التضاريس الجبلية للتمركز ومهاجمة القوات الحكومية أو المناوئة.

استخدم داعش، بصفته تنظيمًا منافسًا، العمليات الانتحارية والهجمات المباغتة كأداة لفرض السيطرة وترويع السكان المحليين[51]

2- آليات السيطرة العقابية

أ. العقاب الجسدي والمباشر

الإعدام الميداني والقتل الجماعي: مارست التنظيمات عقوبات فورية ضد أي شخص يُتهم بـ«التعاون مع الدولة» أو «رفض تطبيق الشريعة الجهادية".

الجلد والضرب والصلب الرمزي: استخدمت كأداة لإثارة الرعب العام وضمان الانضباط في المجتمع المحلي[52].

ب. العقاب الاجتماعي والثقافي

فرض الحسبة ونظام المراقبة المجتمعية: رصد السكان لتطبيق قواعد دينية صارمة، ومنع أي مخالفة بموجب "شرطة دينية" محلية.

عقوبات على التجمعات والاحتفالات الثقافية: أي نشاط غير متوافق مع فكر التنظيم يعتبر انتهاكًا، ويقابل بالعقاب الفوري[53].

ج. العقاب الاقتصادي

جباية السكان: فرض الضرائب والرسوم على الممتلكات الفردية والتجارية تحت تهديد السلاح.

---

(51) International Crisis Group, "Yemen: AQAP's Growing Stronghold in Abyan," Report No. 231, 2022.

(52) Human Rights Watch, "Yemen: Terror Tactics in Al Bayda and Abyan," 2021.

(53) مركز الدراسات الإستراتيجية في عدن، "الرقابة الدينية والعقوبات الميدانية للتنظيمات الإرهابية"، 2020.

الابتزاز المالي: إجبار السكان على دفع أموال لقاء الحماية من الاعتداءات، وهو نموذج يشبه الضرائب الإرهابية لإدامة التمويل[54]

د. العقاب الإعلامي والرمزي

نشر مقاطع فيديو مروّعة لعمليات الإعدام أو العقاب الميداني، بهدف زرع الخوف في المجتمع المحلي، وتحقيق الترويج النفسي للعقاب بعيدًا عن الاحتكاك المباشر.

العلاقة مع القوى الأخرى

رغم كون هذه التنظيمات معادية لكل القوى السياسية، إلا أنها في بعض الحالات:

- استغلت التوترات بين الإخوان والحراك الجنوبي لتوسيع نفوذها في مناطق غير مراقبة.
- دخلت في تحالفات تكتيكية مؤقتة مع بعض الفصائل المسلحة لتحقيق مكاسب ميدانية"[55]

هذا التداخل أتاح لها بسط السيطرة العقابية على أوسع رقعة ممكنة، وجعل من المناطق الجنوبية والشرقية مناطق شبه "مناطق حكم إرهابي مؤقت"، حيث تُفرض قواعد القوة والعقاب المباشر على السكان.

أثر السيطرة العقابية على المجتمع

أدت هذه الممارسات إلى:

- إخضاع كامل للسكان المحليين تحت منطق الرعب والعقاب الفوري.
- هدم النسيج الاجتماعي التقليدي عبر تفكيك المجالس القبلية المحلية.
- إضعاف الجبهة الوطنية الموحدة ضد الحوثيين أو الإخوان بسبب الانشغال بمواجهة الإرهاب المحلي.
- خلق حالة إرهاب نفسي دائم تجعل المجتمع خاضعًا لسلطة الفاعل المسلح دون أي حماية قانونية أو مؤسساتية.

مما سبق تبين:

أن العقاب الميداني المباشر هو جوهر أسلوب السيطرة، يختلف عن أساليب الجماعات السياسية مثل الإخوان، لكنه يتكامل معها في النتيجة النهائية: إخضاع السكان وفرض قواعد القوة على الأرض. هذا النموذج يبرز كيف يمكن للفواعل غير الدولة أن تشكل "أنظمة عقابية مستقلة" تتنافس مع الدولة على السيطرة، سواء عبر القوة المباشرة، أو الترهيب الرمزي، أو الإكراه الاقتصادي.

تقرير احصائي عن اعمال التنظيمات الإرهابية

يمثل اليمن، وخصوصًا المناطق الجنوبية منه، مسرحًا معقدًا لعمليات التنظيمات الإرهابية المختلفة، التي تسببت في أزمة إنسانية وأمنية مستمرة. إن طبيعة هذه التنظيمات وأهدافها المتعددة جعلت من المدنيين والمؤسسات على حدٍ سواء ضحايا رئيسيين لأعمال العنف والدمار.

يمكن تصنيف استهداف هذه التنظيمات، سواء كانت تنظيمات مثل القاعدة في جزيرة العرب (AQAP) أو تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، إلى أنماط رئيسية ينتج عنها شرائح مختلفة من الضحايا:

استهداف المصالح الأجنبية.

- الاغتيالات والتفجيرات ضد قيادات أمنية ومحلية (كما في عدن وحضرموت).
- الاستيلاء على مرافق حيوية مؤقتًا، مثل ما حدث في المكلا.
- الاشتباك مع جماعة الحوثي في البيضاء ومأرب، بدوافع عقدية وصراعية.
- خطف أجانب للحصول على الفدية، كما في عمليات القاعدة خلال العقد الماضي.
- تنفيذ هجمات انتحارية في مراكز تدريب عسكرية ومدنية جنوبية.

(54) UN Security Council, "Report of the Panel of Experts on Yemen," 2022.

(55) Carnegie Endowment for International Peace, "Local Alliances and Terror in Southern Yemen," 2021.

فمنذ حادث استهداف المدمرة الأمريكية كول بميناء عدن، وما تلاها من عمليات انتحارية نجد أنها تركزت جميعها في محافظات الجنوب، والقليل منها جدا وقع في العاصمة صنعاء على النحو التالي:

م	مسرح العمليات	عدد العمليات	النسبة
١	محافظات الشمال	٤٧	١,٢٩٪
٢	محافظات الجنوبية	٣٦٢٠	٩٨,٧١٪
المجموع		٣٦٦٧	١٠٠٪

يوضح الجدول المقدم توزيع العمليات الإرهابية في اليمن بين محافظات الشمال ومحافظات الجنوب خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى 2024. يكشف هذا التوزيع عن نمط مثير للدهشة، حيث يشير إلى تركز ساحق للنشاط الإرهابي في المحافظات الجنوبية.

أبرز الملاحظات والأنماط:

التركز الساحق للعمليات في محافظات الجنوب تُظهر الأرقام أن محافظات الجنوب استُهدفت بـ 3620 عملية إرهابية، وهو ما يمثل نسبة هائلة تبلغ 98.71% من إجمالي العمليات. هذه النسبة المرتفعة جدًا تُبرز أن الجنوب كان المسرح الرئيسي والأكثر نشاطًا للعمليات الإرهابية على مدى ما يقرب من ربع قرن.

عدد محدود جدًا من العمليات في محافظات الشمال في المقابل، شهدت محافظات الشمال) صنعاء، البيضاء، مأرب، تعز، إب) 47 عملية إرهابية فقط، بنسبة لا تتجاوز 1.29% من إجمالي العمليات. هذا العدد الضئيل يثير تساؤلات حول الأسباب الكامنة وراء هذا التباين الكبير، خاصة بالنظر إلى الكثافة السكانية في الشمال ووجود صراعات عنيفة فيه.

مجموع العمليات الكبير: يبلغ إجمالي العمليات الإرهابية المسجلة خلال هذه الفترة 3667 عملية. هذا الرقم يعكس حجم التحدي الإرهابي الذي واجهته وتواجهه اليمن على مدار ما يقرب من 25 عامًا.

وممكن أن نقسم تلك العمليات الإرهابية إلى ثلاث مراحل، هي:

المرحلة الأولى: استهداف المصالح الأجنبية

في هذه المرحلة والتي امتدت من عام 2000 إلى نهايات العام 2010، تركّزت العمليات والأنشطة الإرهابية في أطراف اليمن كحضرموت ومأرب، بعيداً عن صنعاء، العاصمة السياسية المركزية لقوى وحدة 22/أيار مايو. ومن أهم تلك العمليات التالي:

جدول رقم(6)

يوضح أبرز العمليات التي استهدف المصالح الأجنبية

م	العام	العملية	المكان
١	أكتوبر ٢٠٠٠	تفجير المدمرة الأمريكية كول ومقتل ١٦ بحارا أمريكيا	ميناء عدن.
٢	أكتوبر ٢٠٠٢،	الهجوم على •ناقلة تخزين النفط الفرنسية ليمبورج Limburg:	ميناء "الضبة"
٣	ديسمبر ٢٠٠٢	مقتل ٣ عمال أمريكيين في مستشفى جبلة	اب
٤	يوليو ٢٠٠٧	تفجير انتحاري يتسبب بمقتل ٨ سياح إسبان وسائقين يمنيين	مارب
٥	يناير ٢٠٠٨	مقتل سائحين بلجيكيين ومواطنين	حضرموت.
٦	سبتمبر ٢٠٠٨م	مقتل ١٩ شخصا جراء استهداف السفارة الأمريكية	صنعاء

يوضح الجدول المقدم فترة حرجة شهدت فيها اليمن تصاعدًا في العمليات الإرهابية التي استهدفت المصالح الأجنبية بين عامي 2000 و2008. هذه العمليات، التي بلغ مجموع ضحاياها 52 شخصًا، لم تقتصر على منطقة جغرافية واحدة بل امتدت لتشمل عدن، شبوة، إب، مأرب، حضرموت، وصنعاء، مما يدل على اتساع نطاق وقدرات الجماعات الإرهابية.

تنوعت الأهداف بشكل لافت، حيث استهدفت هذه الجماعات مصالح عسكرية (مثل المدمرة الأمريكية كول)، واقتصادية (ناقلة النفط الفرنسية ليمبورج)، وإنسانية (مستشفى جبلة)، وسياحية (سياح إسبان وبلجيكيون)، ودبلوماسية (السفارة الأمريكية في صنعاء). هذا التنوع يشير إلى استراتيجية واضحة لزعزعة الأمن، تقويض الاقتصاد، وعزل اليمن دوليًا.

وتبرز عملية استهداف السفارة الأمريكية في صنعاء عام 2008 كواحدة من أشد العمليات دموية بـ 19 ضحية، مما يؤكد تصاعد الجرأة في استهداف الأهداف الحساسة. بشكل عام، تعكس هذه العمليات سعي الجماعات الإرهابية لإحداث أكبر قدر ممكن من الضرر المادي والبشري، وترهيب الأجانب، وتقويض استقرار اليمن وعلاقاته الدولية.

المرحلة الثانية: تصفية الحسابات بين طرفي السلطة في صنعاء

بين الأعوام 2011 - 2015، انتقلت العمليات الإرهابية إلى المركز بدلاً عن الأطراف، بعد تصدّع قوى الوحدة إلى معسكرين، وهما معسكر المؤتمر بقيادة الرئيس الراحل صالح، ومعسكر حزب الإصلاح الإخواني بقيادة علي محسن صالح الأحمر، والأخير حاول الإطاحة بصالح بعد ركوبه موجة ثورة الشباب والربيع العربي في اليمن[56]. أُعتُبرت العمليات الإرهابية التي قام بها تنظيم القاعدة في صنعاء ضمن الحرب الدائرة بين معسكري الوحدة، استعمل فيها معسكر الإخوان المسلمين الإرهاب لتغطية عملياته، وشهدت هذه الفترة عمليات إرهابية واسعة كان أبرزها:

جدول رقم (7)

يوضح أبرز العمليات التي وقعت في صنعاء أثناء حكم الرئيس هادي

م	العام	العملية	المكان	عدد الضحايا
١	٢١ مايو ٢٠١٢م:	تفجير انتحاري يستهدف جنود الأمن المركزي في ميدان السبعين	صنعاء	١٢٠
٢	٢٧ يوليو ٢٠١٢م:	تفجير انتحاري يستهدف طلاب كلية الشرطة في العاصمة صنعاء.	صنعاء	٣٧
٣	٥٦	مسلحون بلباس عسكري يقتحمون مجمع وزارة الدفاع في صنعاء.	صنعاء	٥٦
٥	٥ ديسمبر ٢٠١٣م:	انتحاري في ميدان التحرير بالعاصمة صنعاء	صنعاء	٤٧
المجموع				٢٦٠

المرحلة الثالثة: تمكين التنظيمات الإرهابية في مدن الجنوب

خريطة رقم(8)

(56)) اقرأ المزيد: https://south24.net/news/news.php?nid=829

توضح سيطرة التنظيم ونفوذه خلال الأعوام 2012- 2019

يشير إلى استهداف قيادات الدولة ومحاولة إغراق المدينة في الفوضى والعنف.

يعكس هذا التطور استراتيجية جديدة للجماعات الإرهابية تهدف إلى:

زعزعة الاستقرار في المناطق الجنوبية التي أصبحت مركزًا شبه محرره.

استغلال الفراغ الأمني أو ضعف السيطرة في بعض المناطق بعد التغيرات السياسية والعسكرية.

تصفية القيادات المحلية المؤثرة لعرقلة جهود استعادة الدولة وبناء المؤسسات.

توسيع نفوذ تنظيمات مثل داعش في مناطق حيوية وموانئ استراتيجية مثل عدن.

هذا التحول في بؤرة الأنشطة الإرهابية من أطراف اليمن إلى قلب الجنوب، وتحديدًا عدن، يُمثل تحديًا أمنيًا كبيرًا، ويستدعي تكثيف الجهود لمواجهة هذه التنظيمات وحماية المدنيين والمؤسسات الحكومية.

جدول رقم (9)

يوضح عدد العمليات الإرهابية في محافظات الجنوب خلال عام 2000- 2024

المحافظة	عدد العمليات	النسبة	عدد الضحايا
عدن	٢٧٧	٪٩,٠٤	٢٠٨١
أبين	١٩٥	٪٨,٨٢	٨٣٢
شبوه	١١٦	٪١,٧١	٢٩١
حضرموت	٤٤	٪٤,٦	٢١٣
لحج	٢٨	٪١,٤	١١٤
الضالع	١٥	٪٢,٢	٦٩
المجموع	677	100%	3600
المصدر : إعداد الباحث			

يوضح الجدول المقدم حجم ونطاق العمليات الإرهابية في محافظات جنوب اليمن خلال الفترة من عام 2000 وحتى عام 2024.
تظهر البيانات تركزًا كبيرًا للنشاط الإرهابي في بعض المحافظات، وتكشف عن الأثر البشري المدمر لهذه العمليات.

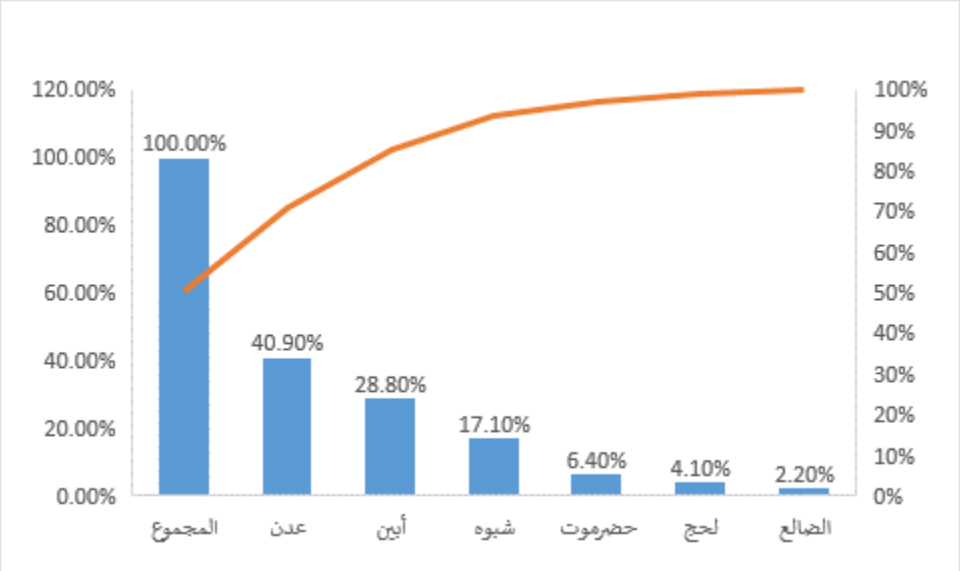

أبرز الملاحظات والأنماط:

السيطرة المطلقة لعدن في عدد العمليات والضحايا: تتصدر عدن قائمة المحافظات الأكثر تضررًا من الإرهاب، حيث استأثرت بـ 277 عملية إرهابية، ممثلة 40.9% من إجمالي العمليات. والأكثر إثارة للقلق هو عدد الضحايا الذي بلغ 2081 ضحية، وهو ما يشكل نسبة هائلة من إجمالي الضحايا البالغ عددهم 3600، مما يؤكد أنها بؤرة رئيسية للعمليات الإرهابية الأكثر دموية. هذا يشير إلى أن عدن، بصفتها العاصمة المؤقتة ونقطة محورية، كانت هدفًا رئيسيًا لزعزعة الاستقرار.

أبين في المرتبة الثانية من حيث الخطورة: تأتي أبين في المرتبة الثانية من حيث عدد العمليات (195 عملية، 28.8%) وعدد الضحايا (832 ضحية). هذا يعكس استمرار أبين كمنطقة نشطة للجماعات الإرهابية، ربما بسبب طبيعتها الجغرافية التي توفر ملاذات آمنة أو لوجود نزاعات تاريخية فيها.

توزيع نسبي للعمليات والضحايا في شبوة وحضرموت: تظهر شبوة (116 عملية، 17.1% و291 ضحية) وحضرموت (44 عملية، 6.4% و213 ضحية) مستويات أقل من العمليات، لكنها لا تزال مناطق نشطة. عدد الضحايا في حضرموت، على الرغم من قلة العمليات مقارنة بشبوة، يشير إلى أن بعض العمليات فيها كانت أكثر فتكًا (متوسط 4.8 ضحايا/عملية في حضرموت مقابل 2.5 في شبوة)، مما قد يدل على استهداف أهداف ذات قيمة عالية.

مستوى أقل للنشاط في لحج والضالع: تسجل لحج (28) عملية، 4.1% و114 ضحية والضالع ((15 عملية، 2.2% و69 ضحية أدنى مستويات العمليات والضحايا في محافظات الجنوب. هذا قد يعكس سيطرة أمنية أكبر أو اهتمامًا أقل من قبل الجماعات الإرهابية بهذه المناطق، أو ربما طبيعة العمليات التي كانت أقل دموية.

العدد الإجمالي الكارثي للضحايا: خلال 24 عامًا، بلغ العدد الإجمالي للضحايا في محافظات الجنوب 3600 ضحية جراء 677 عملية إرهابية. هذا العدد الكبير يؤكد الأثر المدمر للإرهاب على الحياة البشرية في هذه المناطق، ويبرز الحاجة الماسة لتعزيز جهود مكافحة الإرهاب.

مما سبق تبين

أن محافظات الجنوب كانت المسرح الرئيسي والهدف الأبرز للعمليات الإرهابية خلال الفترة من 2000 إلى 2024م. حيث تركزت 98.71% من إجمالي العمليات المسجلة (3620 عملية) في محافظات الجنوب، مقابل نسبة ضئيلة جدًا لا تتجاوز 1.29% في محافظات الشمال. هذا التباين الحاد يُبرز أن الجنوب واجه التحدي الإرهابي الأكبر على مدى ربع قرن

رابعًا: جماعة الحوثي الإرهابية وآليات السيطرة العقابية (2015–2023)

تُعد جماعة الحوثي (أنصار الله) من أبرز الفواعل المسلحة في اليمن منذ سيطرتها على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014، وامتدادًا لما بعد 2015. تميزت الجماعة بقدرتها على دمج الأيديولوجيا العقائدية مع القوة العسكرية والسيطرة الميدانية، لتصبح نموذجًا كاملًا لـ الفاعلين المسلحين الذين يمارسون العقاب كأداة للحكم.

مع كل توسع ميداني، أنشأت الجماعة شبكات عقابية متكاملة تشمل الأمن، القضاء، الإعلام، والرقابة الثقافية والدينية، وهي مصممة لإخضاع السكان وفرض الولاء الكامل.

البنية الأمنية والعسكرية

اعتمدت الجماعة على هيمنة أمنية شاملة في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، خاصة صنعاء، الحديدة، صعدة، وعمران:

تشكيل قوات الأمن المركزي والميداني، ووحدات "اللجان الشعبية"، وهي وحدات شبه عسكرية تُمارس الاعتقالات الميدانية والمداهمات.

إنشاء مراكز اعتقال سرية ومرافق تابعة للجيش، حيث تُحتجز آلاف المدنيين والمعارضين السياسيين والخبراء العسكريين[57].

السيطرة على الحواجز والنقاط التفتيشية لضمان فرض قواعد العقاب على كل من يحاول المخالفة أو التعبير عن المعارضة.

3. آليات السيطرة العقابية

أ. العقاب الجماعي والميداني

---

(57) Human Rights Watch, "Yemen: Arbitrary Detentions in Houthi Areas," 2021. 6.

الحصار الاقتصادي والتجويع: استخدمته الجماعة كسلاح ضد المناطق المعارضة (تعز، الحديدة)، حيث تسبب الحصار في شلل الخدمات الأساسية وتأثير كبير على السكان المدنيين 58

الاعتقالات الميدانية والإعدامات: استهدفت المعارضين السياسيين، ومنافسي الجماعة، وحتى أفراد عائلاتهم في بعض الحالات.

التعذيب النفسي والجسدي: شمل الصعق بالكهرباء، الحرمان من النوم، والعزل الانفرادي الطويل في مراكز احتجاز سرية.

ب. العقاب الثقافي والديني

إخضاع المؤسسات التعليمية والدينية لخطاب موحّد يكرّس ولاء السكان للجماعة.

فرض نظام الحسبة الدينية، الذي يراقب ويعاقب أي مخالفة للأعراف أو التقاليد الدينية بحسب تفسير الجماعة.

تحويل المساجد، المدارس، ووسائل الإعلام إلى أدوات تعبئة فكرية واجتماعية لصالح مشروع العقاب والسيطرة59

ج. العقاب الإعلامي والرمزي

استخدام الإعلام كأداة ردع: بث فيديوهات اعتقال، محاكمات ميدانية، وقمع رمزي لكل صوت معارض.

نشر خطابات سياسية ودينية لتبرير العقاب، وخلق مناخ من الخوف الدائم والولاء القسري.

د. العقاب الاقتصادي والإداري

تأميم المؤسسات العامة والخدمات، واستغلال الموارد الاقتصادية لدعم المجهود العسكري والسيطرة على السكان.

حرمان مناطق المعارضة من المساعدات الحكومية والخدمات الأساسية، ما يخلق ضغطًا اجتماعيًا مستمرًا على المدنيين.

4. العلاقة بين العقاب والسيطرة على المجتمع

إن نجاح الحوثيين في تحويل العقاب إلى وسيلة حكم يرتكز على ثلاث ركائز:

التكامل بين القوة العسكرية والخطاب العقائدي؛

الهيمنة على المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية؛

استخدام أساليب القهر المزدوجة: جسدية ورمزية لضمان الطاعة المطلقة.

أثر السيطرة العقابية على الأمن والسلم الاجتماعي

أدت سيطرة الحوثيين إلى:

انهيار النظام الأمني المحلي في مناطق سيطرتها؛

خلق جغرافيا خوف متحرك، حيث تتغير مناطق النفوذ والضغط وفق العمليات العسكرية والسياسية؛

إضعاف قدرة المدنيين على المقاومة السلمية، وفرض انضباط قسري قائم على الخوف؛

زيادة الانقسامات المجتمعية، خصوصًا في المناطق الجنوبية والشمالية الشرقية، ما أعاق أي مشروع وطني موحد.

مقارنة تحليلية بين الفواعل المستجدة

(58) UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Impact of Siege and Blockade in Yemen," 2022. 7

(59) International Crisis Group, "Yemen's Houthis: Ideology and Governance," Middle East Report No. 244, 2023.

البند	جماعة الحوثي	التنظيمات الإرهابية	جماعة الإخوان
المرجعية	ولاية ومذهبية	جهادية تكفيرية	إسلام سياسي
أداة السيطرة	القوة + العقيدة	العنف الميداني المباشر	الشرعية السياسية
نمط العقاب	حصار + اعتقال + إعلام + عقيدة	إعدام + حسبة + ترهيب	اعتقالات + حرمان + تشويه إعلامي
الهدف النهائي	إخضاع المجتمع بالكامل	البقاء والسيطرة	احتكار القرار

لقد أظهرت الفترة (2015–2023) أن الفواعل المستجدة في اليمن تحوّلت إلى أنظمة ضبط عقابية متعددة الأبعاد:

الإخوان استخدموا الشرعية الرمزية والعنف الميداني الجزئي؛

التنظيمات الإرهابية مارست عقابًا مباشرًا قائمًا على الرعب؛

الحوثيون دمجوا العقيدة بالقوة الميدانية لتحقيق سيطرة شاملة.

هذه الأنماط المختلفة من العقاب أثّرت بشكل مباشر على السلم الاجتماعي، الأمن المحلي، والنسيج المؤسسي، وأسهمت في تفاقم حالة الانقسام والصراع المستمر، خاصة في الجنوب، ما يوضح ضرورة فهم البنية العقابية الميدانية لكل فاعل في تحليل الحرب اليمنية.

تمثل الفترة من عام 2015 إلى 2023 مرحلة مفصلية في الجنوب اليمني، تميزت بالصراع المسلح والسيطرة المتقلبة، حيث شهدت موجة واسعة وممنهجة من الانتهاكات والجرائم المرتكبة من قبل المليشيات الحوثية. هذه الانتهاكات لم تكن مجرد أضرار جانبية للنزاع، بل شكلت استهدافًا مباشرًا للبنية الاجتماعية والأمنية والاقتصادية للمناطق الجنوبية.

حجم ونوع الانتهاكات

تشير البيانات الموثقة إلى حجم الكارثة الإنسانية التي حلت بالجنوب، حيث تظهر الأرقام أن الانتهاكات طالت الأرواح والممتلكات وحقوق الإنسان الأساسية:

- بلغ عدد القتلى 7,451 وعدد المصابين 82,192، مما يشير إلى استخدام مفرط للقوة واستهداف للمناطق المدنية، تاركًا وراءه عشرات الآلاف من الضحايا المباشرين والأسر الثكلى.
- وثق الدراسة 3,004 حالة من المعتقلين والمخفيين قسريًا، وهي ممارسات تتنافى مع القانون الدولي الإنساني وتخلف آثارًا نفسية عميقة على عائلات الضحايا الذين يظلون في حالة من القلق وعدم اليقين.
- تسببت العمليات العسكرية في تدمير ممنهج لـ 963 منزلًا و32,443 مبنى آخر، سواء كانت مرافق عامة أو منشآت خاصة. هذا التدمير للبنية التحتية والممتلكات لا يمثل خسارة مادية فحسب، بل هو تدمير لمصدر الأمان والاستقرار.
- كانت النتيجة الأكثر إيلامًا هي التهجير والتشريد لـ 591,000 شخص، مما أدى إلى أزمة نزوح داخلية واسعة، فاقمت من الأوضاع المعيشية وأدت إلى تفكك الروابط الاجتماعية والضغط على الموارد المحدودة.

إن هذه الأرقام تمثل شهادة دامغة على حجم الجرائم والانتهاكات المرتكبة، والتي تستدعي ضرورة المساءلة والعدالة لضمان عدم إفلات مرتكبي هذه الانتهاكات من العقاب، وكخطوة أولى نحو تحقيق التعافي والسلام في الجنوب.

جدول رقم ()

انتهاكات المليشيات الحوثية ضد ابناء الجنوب للفترة 2015 – 2023م

م	مسرح العمليات	عدد
١	القتلى	٧٤٥١
٢	المصابين	٨٢١٩٢

3	المعتقلين والمخفيين	٣٠٠٤
4	المنازل المدمرة	٩٦٣
٥	التهجير والتشريد	٥٩١٠٠٠
٦	المباني المدمرة	٣٢٤٤٣
مصدر المعلومات٦٠:		

الآثار النفسية والاجتماعية للانتهاكات

الانتهاكات الموثقة (القتل، الإصابة، الاعتقال، التشريد، تدمير الممتلكات) تخلف أضرارًا نفسية عميقة وطويلة الأمد على الأفراد والمجتمع ككل.

اضطراب الكرب ما بعد الصدمة (PTSD): هو الأثر النفسي الأكثر شيوعًا وخطورة. ينتج عن التعرض المباشر أو مشاهدة أحداث مروعة (مثل القتل، الإصابات، تدمير المنزل). يتميز بأعراض مثل استعادة الذكريات المزعجة (Flashbacks)، الكوابيس، التجنب لأي شيء يذكر بالصدمة، واليقظة المفرطة.

القلق والاكتئاب: ارتفاع معدلات القلق المزمن والخوف على السلامة الشخصية وسلامة الأحباء، بالإضافة إلى الاكتئاب الناتج عن فقدان الأرواح، والممتلكات، والشعور بالعجز والظلم.

الحزن والفقد: العدد الكبير للقتلى (7,451) يترك آلاف العائلات تعاني من حزن معقد وشديد، يضاف إليه ألم الاعتقال والإخفاء القسري (3,004 حالة) الذي يمثل صدمة مستمرة لغياب اليقين حول مصير الأحبة.

الآثار على الفئات الضعيفة

الأطفال.

يعدون الأكثر عرضة للصدمات. فهم يعانون من مشاكل سلوكية، صعوبات في التعلم، التبول اللاإرادي، والتعرض لـ العنف نتيجة تدمير بيئة الأمان والحماية. وتُظهر بيانات محافظة لحج ارتفاعًا خطيرًا ومستمرًا في حالات الانتحار بين الأطفال والشباب، حيث سجلت 54 عملية انتحارية بين عامي 9102 و2202. تضاعفت النسبة المئوية للحالات تقريبًا من 51% في عام 9102 إلى 33% في عام 2202، بمعدل يقارب حالة انتحار شهريًا. يُعد هذا التزايد الحاد أبرز تجليات اليأس وتدهور الظروف المعيشية والاقتصادية في المنطقة، مما يشير إلى أزمة نفسية واجتماعية عميقة تتطلب تدخلاً عاجلاً لمعالجة الأسباب الجذرية وتقديم الدعم النفسي لهذه الفئات الهشة61.

النساء: يتعرضن لضغوط مضاعفة. بالإضافة إلى الصدمة المباشرة، يتحملن عبء رعاية المصابين، البحث عن المعتقلين، وعبء إعالة الأسر بعد فقدان المعيل، خاصة في حالات التهجير والتشريد (591,000 شخص.

الآثار الاجتماعية وتماسك المجتمع-

الانتهاكات الممنهجة تدمر الثقة في البيئة المحيطة والمؤسسات، وتؤدي إلى انعدام الشعور بالأمان المستدام، مما يعيق الحياة الطبيعية.

تفكك الأسر والنزوح الداخلي: حالات التهجير والتشريد الواسعة (591,000) تؤدي إلى تفكك الروابط الأسرية والمجتمعية، وتضع ضغطاً هائلاً على المجتمعات المضيفة، وتزيد من الفقر والحرمان.

تدمير البنية التحتية للحياة: تدمير المنازل (963) والمباني (32,443) لا يمثل خسارة مادية فحسب، بل هو تدمير لـ أماكن الذاكرة والاستقرار والمرافق الأساسية (المدارس، المستشفيات)، مما يؤخر التعافي لسنوات.

(60)) انتهاكات وجرائم منسية وعدالة غائبة، تقرير حقوقي يوثق انتهاكات حقوق الانسان وجرائم التنظيمات الإرهابية في الجنوب للفترة من 1994- 2023م، الشبكة المدنية لإعلام والتنمية وحقوق الانسان، مارس 2024م ص15

(61)) اقرأ المزيد من مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات:
https://alyoum8.net/posts/93932

الأضرار المادية والاقتصادية (كما توضحها البيانات)

تُظهر الأرقام المذكورة أضرارًا مادية جسيمة تضاعف من الأزمة الإنسانية والنفسية:

خسائر بشرية هائلة: 7,451 قتيلًا و 82,192 مصابًا، مما يؤدي إلى فقدان القوى العاملة المنتجة وزيادة العبء على النظام الصحي والمجتمعات لرعاية المصابين والمعاقين.

تدمير الممتلكات العامة والخاصة: 963 منزلًا مدمرًا و32,443 مبنى مدمرًا (مدارس، مرافق صحية، منشآت تجارية)، وهو ما يعيق بشكل مباشر أي محاولات للتعافي الاقتصادي والعودة للحياة الطبيعية.

أزمة النزوح: 591,000 حالة تهجير وتشريد تسببت في نزوح داخلي هائل، وهو ما يضع ضغطًا هائلًا على الموارد ويخلق ظروف معيشية مزرية للمهجرين (نقص الغذاء، المأوى، الرعاية الصحية).

ممكن القول: إن هذه الأرقام لا تمثل مجرد إحصائيات، بل هي انعكاس لصدمة مجتمعية عميقة ومستمرة، تتطلب إلى جانب المطالبة بالعدالة، برامج دعم نفسي واجتماعي مكثفة وطويلة الأمد لمعالجة الآثار النفسية والاجتماعية المدمرة.

الإكراه الهيكلي: السيطرة الاقتصادية تحت غطاء "الشرعية"

وظفت جماعة الإخوان سردية «حماية الشرعية» و «صون الوحدة» كغطاء لاستدامة الإكراه الاقتصادي عبر السيطرة على مفاصل الموارد في المحافظات الجنوبية الشرقية، مما يؤكد أن الإكراه ليس سياسياً فحسب، بل هيكلي اقتصادي.

تكتيك «الوصاية على النفط والغاز": تمثل في السيطرة على الموارد النفطية والغازية في محافظتي شبوة وحضرموت مناطق الإنتاج الرئيسية بعد عام 2011. من خلال توظيف النفوذ العسكري والأمني (عبر شبكات المحسوبين في الجيش والأمن) لـ إدارة الملفات الاقتصادية السيادية خارج إطار الشفافية والمساءلة الحكومية المركزية.

ربط الإقصاء الاقتصادي بسردية الوحدة: توضيح أن السيطرة على عائدات الموارد الجوهرية (التي تعود تاريخياً لـ «دولة الجنوب») تُستخدم كأداة لـ تجفيف الموارد المالية عن الإدارة الذاتية الجنوبية، مما يرسخ فكرة أن مصير الجنوب الاقتصادي مرتبط بالضرورة بتبعيته لمركز صنعاء (أو من يمثل الشرعية فيه)، وهو تطبيق عملي لـ "العقاب الهيكلي" لمن يطالب بالانفصال.

تحويل «الشرعية» إلى غطاء للفساد المالي: كيفية استخدام خطاب «حماية مؤسسات الدولة» كذريعة لإخفاء عمليات الفساد المالي وسوء إدارة عائدات الموارد، مما يضعف الخدمات في المحافظات الجنوبية المنتجة (عقاباً جماعياً)، ويخدم في الوقت نفسه أجندة التمكين المالي للحزب.

العقاب الهيكلي والإفقار الممنهج (تجميد هرم ماسلو):

تشير البيانات المتعلقة بالفصل التعسفي من الوظائف العامة، والتضييق الاقتصادي على المعارضين، وتدمير البنى الاقتصادية الحيوية. يتم ربط هذه الممارسات مباشرةً بتدمير احتياجات الأمان في هرم ماسلو، مما يُجمد الحاجة إلى المشاركة السياسية ويضمن الأولوية للبقاء على قيد الحياة.

تدمير المؤسسات والمصانع والمزارع الإنتاجية

يوضح تدمير المؤسسات والمصانع والمزارع الإنتاجية أضرارًا اقتصادية واجتماعية واسعة، تنعكس بشكل مباشر على الأفراد عبر آثار نفسية عميقة مرتبطة بفقدان مصدر الدخل والأمان الاقتصادي.

جدول رقم ()

يوضح إحصائية المنشأة المدمرة في محافظات الجنوب للفترة من 1994-2014

م	المنشأة المدمرة	عدد	عدد الموظفين المستفيدين
١	عدد المصانع والشركات الإنتاجية	٥٣	٦٦٤٥٩
٢	عدد المزارع الإنتاجية	٣٤	٤٥٦٨٧
المجموع			٨٧
مصد المعلومات:٦٢			

(62)) انتهاكات وجرائم منسية وعدالة غائبة، تقرير حقوقي يوثق انتهاكات حقوق الانسان وجرائم التنظيمات الإرهابية في الجنوب للفترة من 1994- 2023م، الشبكة المدنية لاعلام والتنمية وحقوق الانسان، مارس 2024م ص15

الآثار النفسية لفقدان سبل العيش:

الأضرار الناتجة عن تدمير هذه المنشآت تتجاوز الخسائر المادية لتطال الاستقرار النفسي والاجتماعي لعدد كبير من الأسر، خاصةً الـ 66,459 موظفًا في المصانع والشركات والـ 45,687 مستفيدًا من المزارع الإنتاجية.

القلق والاكتئاب الناتج عن البطالة

فقدان الهوية والقيمة الذاتية: العمل يمثل جزءًا أساسيًا من هوية الفرد وقيمته الذاتية. فقدان الوظيفة أو مصدر الدخل بسبب التدمير يولد شعوراً بالعجز، اليأس، وفقدان الهدف، مما يؤدي إلى ارتفاع حاد في معدلات الاكتئاب والقلق المزمن.

الخوف من المستقبل: يعيش آلاف الأفراد وأسرهم في قلق مستمر بشأن كيفية تلبية الاحتياجات الأساسية (الغذاء، الإيجار، الصحة) في ظل غياب مصادر دخل بديلة، وهو ما يطلق عليه قلق انعدام الأمن الاقتصادي.

الضغوط الأسرية والاجتماعية

التفكك الأسري: يؤدي الضغط المالي إلى زيادة التوتر والخلافات داخل الأسرة، وقد يتفاقم إلى عنف أسري أو تفكك العلاقات نتيجة العبء النفسي والاقتصادي الذي يثقل كاهل رب الأسرة.

الحرمان الاجتماعي: يصبح الأفراد غير القادرين على تلبية احتياجات أبنائهم (مثل التعليم والرعاية الصحية)، مما يولد لديهم شعورًا بالفشل والعار الاجتماعي، ويزيد من تعرض الأطفال للعمل أو التسرب من التعليم.

تدمير الأمن الغذائي والسيادة الاقتصادية

تدمير 34 مزرعة إنتاجية يؤدي إلى تقليل الإنتاج المحلي للغذاء، مما يفاقم أزمة الأمن الغذائي في المجتمع ككل ويزيد من الاعتماد على المساعدات الخارجية.

إن تدمير 53 مصنعًا وشركة إنتاجية يعني تدمير البنية التحتية للاقتصاد المحلي، مما يجعل عملية التعافي الاقتصادي أطول وأكثر صعوبة، ويجعل الأمل في استعادة الوظائف ضعيفًا على المدى القريب.

الأضرار الاقتصادية المباشرة

تشمل الأضرار الاقتصادية المباشرة ما يلي:

- خسارة أكثر من 112,000 مستفيد (موظفين ومستفيدين مباشرين) لوظائفهم ومصادر رزقهم، مما يزيد بشكل كبير من معدلات البطالة والفقر.
- خسارة مباشرة في الأصول (المباني، الآلات، المخزون) ورأس المال الاستثماري، وفقدان القدرة الإنتاجية التي كانت تساهم في الناتج المحلي الإجمالي.
- تدمير المصانع والمزارع يؤدي إلى اضطراب في سلاسل الإمداد المحلية، مما يؤثر على أسعار السلع الأساسية ويزيد من التضخم.

في الختام، إن استهداف الأصول الإنتاجية هو استهداف مباشر لمصادر الحياة والكرامة الإنسانية، ويشكل صدمة اقتصادية ونفسية واسعة النطاق للمجتمع.

الأداة العقابية	التداعيات المباشرة والهدف من السيطرة	الربط بالأثر النفسي
تدمير (٥٣) مصنعًا وشركة و(٣٤) مزرعة (المستفيدون: ١١٢,١٤٦ فردًا)	إلغاء القاعدة الإنتاجية: تحويل المناطق المنتجة إلى مناطق مستهلكة بالكامل، وقطع شرايين الإمداد الداخلي.	العجز المكتسب (Learned Helplessness): شعور واسع النطاق باليأس والعجز عن تغيير الواقع، لأن الجهد الفردي (العمل في مصنع أو مزرعة) تم تدميره بقوة خارجية لا يمكن مقاومتها.

التطهير الوظيفي الشامل (للعسكريين والمدنيين)	إلغاء الطبقة الوسطى: خلق شريحة واسعة من المُفقرين الجدد وذوي الكفاءات العاطلة عن العمل، مما يرفع من تكلفة أي معارضة سياسية.	تجميد هرم ماسلو: يتم دفع الأفراد إلى أسفل الهرم (البحث عن الغذاء والمأوى)، مما يُجمد الإرادة السياسية ويجعل المطالبة بالحقوق السياسية (قمة الهرم) ترفًا مستحيلاً.
السيطرة على الإيرادات النفطية والغازية	حرمان المحافظات المنتجة من العائدات اللازمة لصيانة الخدمات، وتوجيهها للمناطق الموالية للسلطة.	الشعور بالظلم والازدواجية: تعميق الشعور بالغبن والاضطهاد الناتج عن سلب الثروات مع الحرمان من أبسط الخدمات، مما يغذي التنافر المعرفي (Cognitive Dissonance).

أثر على الخدمات الأساسية والمواطنة

تدهور الخدمات الصحية والتعليمية

استخدام "الحرمان من الخدمات" كعقاب هيكلي. في المحافظات المنتجة، يتم ترك البنية التحتية الصحية والتعليمية تنهار (نتيجة حرمانها من الصيانة والتمويل الذي يأتي من مواردها هي)، بينما يتم ضخ التمويل في مناطق مركز القرار. هذا يؤدي إلى تآكل «حق المواطنة"، حيث تصبح جودة الحياة مرتبطة بالولاء السياسي.

خلق نموذج «الاستغلال العقابي

يهدف الإكراه الهيكلي إلى تكريس صورة ذهنية مفادها أن الرخاء الاقتصادي أو حتى البقاء مشروط بـ الخضوع السياسي لنظام السيطرة.

تغذية الإكراه السردي

الإفقار الممنهج يمنح قوة لسردية النظام العقابية، حيث يصبح الأفراد أكثر عرضة لتصديق أو قبول الرسائل التي تعد بالأمان الاقتصادي مقابل التخلي عن الحقوق السياسية، حتى لو كانت هذه الوعود كاذبة. بهذا التعميق، يصبح تدمير المصانع والمزارع ليس مجرد ضرر مادي، بل تكتيك عقابي ممنهج يهدف إلى شل قدرة المجتمع على المقاومة والصمود، وتحويله إلى كتلة تعتمد على الإغاثة (في أحسن الأحوال) أو ترضخ تحت وطأة الفقر.

مؤشرات الضغط المزمن (اختبار متلازمة الإنهاك):

فحص المؤشرات التي تدل على الإنهاك الجمعي (مثل زيادة معدلات الأمراض النفسجسدية واليأس العام)، وربطها بالتعرض المُزمن لعدم الأمان القانوني والاقتصادي، تأكيدًا لفرضية متلازمة التكيف العام GAS)).

المؤشر السلوكي والاجتماعي	دلالته وربطه بعدم الأمان
زيادة الأمراض النفسجسدية (Psychosomatic)	ارتفاع معدلات أمراض القلب، ارتفاع ضغط الدم، الصداع المزمن، وأمراض الجهاز الهضمي (القولون العصبي) التي ليس لها سبب عضوي مباشر. هذا دليل على تحوّل القلق السياسي والقانوني إلى أعراض جسدية مزمنة (مرحلة الإنهاك).
انتشار اليأس العام وانخفاض الطموح	فقدان الأمل في المستقبل القريب أو البعيد، والانسحاب من المشاركة السياسية أو الاجتماعية الفعالة، وغياب الإيمان بأن الجهد يمكن أن يغير الواقع. هذا يعكس حالة العجز المكتسب (Learned Helplessness) التي رسخها القمع.
انخفاض الإنتاجية والكفاءة في العمل	تراجع مستويات الأداء في المؤسسات المدنية المتبقية والقطاع الخاص، ناتج عن استنزاف الطاقة العقلية والجسدية للأفراد بسبب الانشغال بمتطلبات البقاء الأساسية والتعرض المزمن للتهديد.
الانسحاب الاجتماعي والسلبية	الميل إلى العزلة الاجتماعية وتجنب التجمعات أو الحديث عن الشأن العام، خوفًا من العواقب القانونية أو يأسًا من جدوى النقاش (نتيجة عدم الأمان القانوني).
ارتفاع معدلات الإدمان والعنف الأسري	استخدام الإدمان كآلية تكيُّف سلبية للتعامل مع القلق المزمن والإحباط الناتج عن فقدان مصدر الدخل (الإكراه الهيكلي) وفقدان العدالة (الإفلات من العقاب).

يمثل فحص المؤشرات التي تدل على الإنهاك الجمعي (Collective Burnout) وربطها بالتعرض المزمن لعدم الأمان القانوني والاقتصادي ركيزة أساسية في التحليل النفسي-السياسي، ويثبت القوة التفسيرية لـ متلازمة التكيف العام (General Adaptation Syndrome - GAS). تُعد متلازمة التكيف العام (التي وضعها هانز سيلي) نموذجًا بيولوجيًا ونفسيًا يصف كيف يستجيب الجسم والوعي لـ الإجهاد المزمن، وتمر بثلاث مراحل:

مرحلة الإنذار (Alarm Reaction): استجابة سريعة للتهديد (الخوف، الغضب، اليقظة).

مرحلة المقاومة (Resistance): محاولة التكيف مع الضغط واستنزاف الطاقة.

مرحلة الإنهاك (Exhaustion): الانهيار الجسدي والنفسي نتيجة الاستنزاف الطويل والمزمن.

الإنهاك الجمعي هو تطبيق هذه المرحلة الأخيرة (الإنهاك) على مستوى المجتمع، حيث يصبح المجتمع غير قادر على الاستجابة أو المقاومة بفعالية نتيجة الإجهاد السياسي والاقتصادي المستمر.

المرحلة	الاستجابة في سياق السيطرة العقابية	النتيجة المؤكدة
الإنذار (١٩٩٤)	صدمة الحرب، والتطهير الوظيفي، وبداية قمع الحريات.	اليقظة والاحتجاجات الأولية.
المقاومة (٢٠٠٧ وما بعدها)	الحراك الجنوبي السلمي: محاولة جماعية للمقاومة والتكيف مع الظلم القانوني والاقتصادي عبر العمل السياسي السلمي.	استنزاف هائل للموارد النفسية والجسدية للناشطين والضحايا في ظل القمع.
الإنهاك (الاستمرار في عدم الأمان)	ظهور المؤشرات النفسجسدية واليأس العام: استنزاف القدرة على المقاومة السلمية أو التكيف، نتيجة استمرار القمع المالي والقانوني وعدم تحقيق أي مكاسب.	الإنهاك الجمعي: تحويل المجتمع إلى كتلة غير فعالة سياسياً بسبب انعدام الأمن على جميع الأصعدة.

هذا التحليل يثبت أن السياسة القسرية (العقاب الهيكلي والإفلات من العقاب) نجحت في استنزاف الطاقة النفسية للمجتمع، وحوّلت الضحايا من مرحلة المقاومة السياسية إلى مرحلة الإنهاك النفسي والاجتماعي التي تضمن الخضوع أو السكون.

تعميق تحليل الإفلات من العقاب (Impunity)

يتطلب تحليل الإفلات من العقاب تناولاً متعدد الأوجه يغطي الأبعاد القانونية، والسياسية، والدولية فمثلا شكّل وزير الداخلية الذراع التنفيذي الأكثر تأثيرًا في تطبيق السياسة الأمنية التي انتهجها نظام الرئيس علي عبد الله صالح تجاه الحراك الجنوبي. فقد اضطلع هذا المنصب بمسؤوليات ميدانية واسعة، أبرزها الإشراف على حملات المداهمة والاعتقالات التي استهدفت قادة ونشطاء الحراك، وإدارة الأجهزة الأمنية على مستوى المحافظات الجنوبية بما فيها قوات الأمن المركزي والنجدة. كما تولّى الوزير مهامّ مراقبة الأنشطة الإعلامية والصحفية، حيث تم تقييد حرية الصحافة المحلية ومصادرة أعداد الصحف التي تغطي الفعاليات الجنوبية، إلى جانب التضييق على القنوات الفضائية التي تنقل رواية الحراك، وفي مقدمتها قناة «عدن لايف".

لقد مثّل وزير الداخلية في هذا السياق أداة لتنفيذ استراتيجية «الحسم الأمني»، حيث لم يكن موقعه السياسي مجرد منصب إداري، بل أصبح أداة مباشرة لإدارة الصراع عبر الميدان، بقرارات تستهدف إضعاف الحراك وإحكام السيطرة الأمنية على الشارع الجنوبي.

العوائق القانونية والسياسية الداخلية (تثبيت الحصانة)

العائق المنهجي	آلية تكريس الحصانة	الأثر العقابي على الضحايا
التشريعات الحامية (مثل قانون العفو)	تمرير قوانين عفو شاملة أو انتقالية تمنع مقاضاة المسؤولين الأمنيين والعسكريين عن جرائم ارتكبت في سياق الواجب الرسمي، خاصة بعد الحروب أو النزاعات.	إلغاء الحق في العدالة: يشعر الضحايا باليأس عند إغلاق الأبواب القانونية أمامهم، مما يكرس فكرة أن النظام فوق القانون.

السيطرة على السلطة القضائية والنيابة	التدخل المباشر في عمل النيابات والمحاكم، وتعيين قضاة موالين، وتجميد التحقيقات في القضايا الحساسة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان (كقضايا الاختفاء القسري والقتل خارج نطاق القانون).	انعدام الثقة بالمؤسسات: يتم تحويل مؤسسة العدالة من أداة للإنصاف إلى أداة تكميلية للنظام العقابي، حيث يرى الضحية أن لا مكان له في هذه المنظومة.
التهديد ونقل الفاعلين	عدم إقالة أو معاقبة المسؤولين المتورطين بشكل مباشر في الانتهاكات، بل يتم نقلهم إلى مناصب أخرى (عادةً ما تكون أعلى)، في رسالة واضحة مفادها أن الولاء يحمي من العقاب.	تعميق الإكراه السردي: يتم ترسيخ سردية النظام القائلة: "نحن من يملك القوة ونحن من يكتب القانون، ومحاولتكم للمقاومة فاشلة".

البعد الدولي وضعف الشرعية القانونية

ضعف الشرعية القانونية للدولة الموحدة: يجب تحليل كيف ساهم الاعتراف الدولي المشروط بشرعية الدولة الموحدة في إغفال الانتهاكات الداخلية الممنهجة. فكان التركيز الدولي ينصب على استقرار النظام الأمني ضد الإرهاب أو التهديدات الخارجية، مما وفر "حصانة دولية ضمنية" للفاعلين الداخليين لارتكاب الانتهاكات ضد المطالبين بالحقوق السياسية والمدنية.

عجز آليات المحاسبة الدولية: يجب مناقشة فشل أو ضعف الدور الذي لعبته الآليات الدولية (مثل مجلس حقوق الإنسان أو المحكمة الجنائية الدولية) في التدخل أو إنشاء لجان تحقيق مستقلة ذات صلاحيات واسعة خلال الفترة محل الدراسة (1994-2014)، مما رسخ قناعة لدى النظام بأن التكاليف السياسية لانتهاكات حقوق الإنسان الداخلية منخفضة.

الآثار المترتبة على الضحايا والمجتمع

تفاقم الاضطراب النفسي: الإفلات من العقاب ليس فشلاً قانونيًا فحسب، بل هو عامل صدمة ثانوي للضحايا. فالعدالة تُعد جزءاً أساسياً من عملية التعافي النفسي لضحايا الصدمات. غياب العدالة يكرس لديهم الإحساس المزمن بالظلم والفقدان، ويمنعهم من إغلاق «ملف الصدمة".

استمرارية دورة العنف: الحصانة تضمن أن الفاعلين النظاميين لن يترددوا في تكرار الانتهاكات، مما يؤدي إلى تأبيد دورة العنف وعدم الاستقرار، ويصبح الإفلات من العقاب "استثماراً في القمع المستقبلي".

هذا التعزيز يربط بين الأداة (القمع) والنتيجة المباشرة (الانتهاكات) والبيئة الحامية (الإفلات من العقاب)، ليقدم تحليلاً متكاملاً ومقنعاً لطبيعة السيطرة العقابية.

مما سبق تبين:

أن السيطرة العقابية كانت استراتيجية دولة ممنهجة، مدفوعة بـ الإكراه السردي ومحمية بـ الإفلات من العقاب. وقد أثبت التحليل الدور الوظيفي والمؤسسي للفواعل النظامية (كوزارة الداخلية ونائب رئيس الوزراء للدفاع والأمن) كـ "مهندس مباشر للتداعيات العقابية"، حيث لم تكن الانتهاكات تجاوزات فردية بل سياسة متعمدة لتدمير الإرادة السياسية. كما بيّن الفصل أن هذه الآليات تطورت لاحقاً (2015-2023) إلى قمع متعدد الفواعل وغير نظامي يركز على العقاب الجماعي.

أن الإكراه الهيكلي كان الأداة الأشد فتكاً، حيث تجاوز التطهير الوظيفي ليشمل تدمير الأصول الإنتاجية (المصانع والمزارع) بهدف الإفقار الممنهج. هذا الإفقار أدى إلى تجميد هرم ماسلو ودفع الأفراد إلى أسفل الهرم (البحث عن البقاء)، مما جمد الإرادة السياسية للمجتمع بشكل فعال. وقد عززت الحرب النفسية المتمثلة في سردية «الوحدة أو الموت» هذه النتائج، حيث أسفرت عن التنافر المعرفي والقيد المزدوج، مما يمثل انتصاراً للنظام على الإرادة الداخلية للمجتمع، وخلق حالة من الخضوع الممزوج باليأس.

كشف التحليل عن الآثار النفسية المدمرة لهذه الاستراتيجية، حيث أدى التعرض المزمن لعدم الأمان القانوني والاقتصادي إلى دخول المجتمع في مرحلة "الإنهاك الجمعي" (Collective Burnout)، المؤكدة بفرضية متلازمة التكيف العام (GAS). وتجلت مؤشرات الإنهاك في زيادة معدلات الأمراض النفسجسدية واليأس العام، مما يعكس استنزاف الطاقة النفسية للمقاومة، وتحول المجتمع إلى كتلة غير فعالة سياسياً واجتماعياً

أخيراً، يُعد الإفلات من العقاب (Impunity) ركناً أساسياً من أركان السيطرة العقابية، حيث تم تكريس الحصانة القانونية

والسياسية للفاعلين النظاميين. هذا الإفلات ليس فشلاً قانونياً فحسب، بل هو "صدمة ثانوية" للضحايا، تكرس لديهم الإحساس المزمن بالظلم والفقدان وتمنعهم من التعافي النفسي، بينما يرسخ لدى الفاعلين قناعة بأن الولاء يحمي من المساءلة، مما يضمن استمرارية دورة القمع وعدم الاستقرار.

***

أبرز نتائج الفصل الرابع:

أكد الفصل أن ممارسات القمع والانتهاكات التي واجهها الجنوب بعد 1994 لم تكن تجاوزات عشوائية، بل كانت سياسة عقابية ممنهجة ومؤسسية، هدفها ترسيخ "العقد الاجتماعي القسري" عبر القوة. وتم ذلك من خلال تكامل وظيفي بين الأجهزة العليا: حيث مثّلت وزارة الداخلية الأداة التنفيذية الميدانية المباشرة للقمع، بينما وفّر نائب رئيس الوزراء للدفاع والأمن الغطاء السياسي والاستراتيجي.

أثبت الفصل أن السيطرة العقابية لم تقتصر على الأمن، بل استهدفت البنية الاقتصادية والاجتماعية عبر آلية "التطهير الوظيفي والإقصاء الهيكلي". أدت عملية "التسريح القسري" لأكثر من 355 ألف فرد عسكري وأمني ومدني جنوبي إلى خلق "أزمة اقتصادية خانقة" وعقاب اقتصادي واجتماعي مُدمر، ما مثّل عملية إفقار ممنهج هدفت إلى تجريد الجنوب من نخبته وخبراته.

أظهر الفصل أن السياسات العقابية كانت العامل الرئيسي الذي أدى إلى تصعيد الصراع السياسي، شكلت الشريحة المُبعدة والمُهانة النواة الأساسية التي فجرت لاحقاً الحراك الجنوبي السلمي عام 2007، مطالبة باستعادة الحقوق والكرامة. وثّقت الإحصائيات حجم الكارثة الإنسانية، بما في ذلك 6,660 قتيلاً ومصاباً، و33,590 حالة اعتقال واختفاء قسري، مما يؤكد الطبيعة الشاملة للقمع.

خلص الفصل إلى أن النظام عمل على ترجمة المطالب السياسية والحقوقية للحراك الجنوبي إلى "تهديد وجودي" للوحدة، وهو ما استوجب مواجهته بالبطش المطلق وتعبئة كافة مؤسسات الدولة (الأمنية، العسكرية، والإعلامية)، مما جعل الإكراه السردي هو المحدِّد الأوحد لطبيعة العلاقة بين النظام والجنوب.

كشفت البيانات عن نتيجة مدهشة تشير إلى وجود تركيز شبه مطلق للعمليات الإرهابية، حيث وقع 98.71% منها في محافظات الجنوب. هذا التباين، إلى جانب تحول بؤرة الاستهداف لاحقاً إلى تصفية القيادات المحلية في عدن، يشير إلى أن الجنوب كان مسرحاً رئيسياً للفوضى، مما يفتح الباب أمام استنتاج بوجود استغلال وظيفي لهذه التنظيمات لإغراق الجنوب في الفوضى وعرقلة جهود استعادة الاستقرار في المناطق المحررة.

الفصل الرابع

النتائج، المناقشة، والتوصيات

أولا: تحليل النتائج

إن تحليل نتائج فرضيات الدراسة يشكل العمود الفقري للإثبات العلمي، حيث يتم مقارنة الافتراضات النظرية بالأدلة التوثيقية والتحليلية التي توصلت إليها الدراسة. لقد أفضت النتائج إلى تأكيد جميع الفرضيات الرئيسية والفرعية بشكل قاطع، موضحة التسلسل المنطقي لانتقال الصراع من مستوى الخطاب إلى مستوى التنفيذ الهيكلي.

إثبات الفرضية الرئيسية (السلسلة السببية المتكاملة)

تم إثبات الفرضية الرئيسية للدراسة، التي تؤكد وجود علاقة ارتباط وتأثير قوية ومباشرة بين الحرب النفسية وآليات السيطرة العقابية الممنهجة وتفاقم الانتهاكات الحقوقية، عبر تأسيس سلسلة سببية (Causal Chain) مترابطة:

عملت سردية "الوحدة أو الموت" كمتغير مستقل يوفر الغطاء الأيديولوجي اللازم، حيث نجحت الفواعل النظامية في تحقيق تأمين (Securitization) للقضية وتحويلها إلى "تهديد وجودي مُؤَمْنَنْ".

مثّلت السيطرة العقابية الممنهجة التي تشمل التطهير الوظيفي والإقصاء الهيكلي المتغير الوسيط الحاسم. هذا المتغير ترجم الغطاء الأيديولوجي إلى أفعال على الأرض.

أفضت هذه الآليات مباشرة إلى التداعيات الحقوقية التي أظهرها التوثيق، حيث بلغت حصيلة الضحايا 6,660 قتيلاً ومصاباً و 33,590 حالة اعتقال واختفاء قسري. هذا الربط الوثائقي يثبت أن الانتهاكات لم تكن حوادث فردية، بل نتيجة منطقية ومحسومة لاستراتيجية القمع المُمنهجة.

تحليل نتائج الفرضيات الفرعية (آليات التنفيذ والرد الفعل)

تأكيد دور الإكراه السردي (Narrative Coercion)

أكدت النتائج أن سردية الوحدة لم تكن شعاراً قومياً، بل أداة للإكراه السردي تم استخدامها لتبرير القمع الهيكلي. لقد أثبت التحليل المنهجي تطبيق نظرية القيد المزدوج (Double Bind Theory)، حيث وُضع الأفراد تحت ضغط نفسي يجرم المطالبة بالحقوق كـ "خيانة" تستوجب "الموت". هذا الجو من التهديد الوجودي أدّى إلى شلل الإرادة السياسية وولّد حالة من التنافر المعرفي والامتثال القسري، مما شكّل الآلية السيكولوجية لاستدامة الخضوع.

إثبات آلية السيطرة العقابية الاقتصادية والهيكلية

تم تأكيد هذه الفرضية بالدليل الكمي والنوعي القاطع. أظهرت الدراسة أن السيطرة لم تقتصر على الأمن، بل كانت في جوهرها اقتصادية واجتماعية عبر آلية التطهير الوظيفي والإقصاء الهيكلي. إن عملية التسريح القسري لأكثر من 355 ألف فرد جنوبي لم تكن مجرد إجراء إداري، بل "عقاباً هيكلياً مدمراً" و إفقاراً ممنهجاً هدف إلى تجريد الجنوب من نخبته. هذا العقاب هو الذي خلق بيئة العجز المكتسب (Learned Helplessness) عن طريق تجميد الحاجات العليا للمجتمع (وفقاً لهرم ماسلو) وتحويل الأولوية القصوى إلى البقاء على قيد الحياة.

الربط السببي المباشر لظهور الحراك الجنوبي

تم تأكيد الفرضية التي ربطت السياسات العقابية بظهور الحراك الجنوبي السلمي عام 2007. أظهر التحليل أن الشريحة المُبعدة والمُهانة والمفصولة قسرياً من وظائفها هي التي شكلت النواة الأساسية التي فجرت لاحقاً الحراك، مؤكدة أن المقاومة لم تنبع من خلاف سياسي ثانوي، بل كانت رد فعل وجودي مُتأخر ومُتراكم على سنوات من العقاب الهيكلي. هذا يثبت أن المطالبة باستعادة الحقوق والكرامة كانت المحرك الرئيسي، وليس مجرد السعي للسلطة.

***

نجحت الدراسة في الخروج بنموذج تحليلي جديد، حيث أثبتت أن الأنظمة السلطوية تستمد قوتها ليس فقط من أجهزتها الأمنية، بل من قدرتها على صناعة اليأس عبر أدوات الحرب النفسية وتطبيق العنف الهيكلي. لقد تم إثبات أن الإكراه السردي هو المحدِّد الأوحد لطبيعة العلاقة بين النظام والمجتمع، وأن التحدي الحقيقي للعدالة الانتقالية يكمن في مساءلة الفواعل عن "الجرائم السردية" و "الجرائم الهيكلية" التي أدت إلى تفكيك مفهوم المواطنة وتأسيس دولة قائمة على الامتياز المشروط بالولاء.

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة

إنّ مناقشة نتائج الدراسة هي المرحلة التي يتم فيها تجاوز مرحلة الإثبات إلى مرحلة التفسير والتعميق، حيث تُقارَن نتائج الدراسة بالنماذج النظرية المعمول بها (مثل نظريات العجز المكتسب والابتعاد الأخلاقي)، وتُربط بما هو أوسع من السياق المحلي.

ترتكز مناقشة النتائج على ثلاث محاور رئيسية: تعميق العلاقة السببية (الحرب النفسية والانتهاك)، تأكيد صلاحية النماذج السيكو-سياسية، وتحديد القيمة المضافة والإسهام المعرفي للدراسة في تفسير الصراع.

تعميق العلاقة بين الإكراه السردي والعقاب الهيكلي

أثبتت الدراسة أن العلاقة بين الحرب النفسية والانتهاكات الحقوقية ليست مجرد علاقة اقتران زمني، بل هي علاقة سببية مُصنّعة. المناقشة تؤكد الآتي:

وظيفية الإكراه السردي: إن استخدام سردية "الوحدة أو الموت" لم يكن فشلاً في الحكم، بل كان استراتيجية قمع مُتطوّرة. هذه السردية، التي حللها المنهج عبر نظرية القيد المزدوج (Double Bind)، منحت النظام شرعية أيديولوجية للقتل والإقصاء، وجعلت من أي مطالبة حقوقية أو سياسية جريمة وجودية.

القمع المزدوج (الهيكلي والفيزيائي): تؤكد النتائج أن السيطرة العقابية استهدفت البنية التحتية الاجتماعية عبر "التطهير الوظيفي" (تسريح أكثر من 355 ألف فرد). هذه الآلية، التي تُصنّف كـ عنف هيكلي (Structural Violence)، هي الأكثر خطورة لأنها تُنتج إفقاراً ممنهجاً وشللاً سياسياً أدى لـ تفكيك مفهوم المواطنة وتحويله إلى امتياز مشروط بالولاء. هذا يرفع من مستوى الجريمة إلى المساءلة عن الجرائم الهيكلية وليس فقط الجرائم الفردية.

صلاحية النماذج السيكو-سياسية في تفسير الخضوع والمقاومة

قدمت النتائج إثباتاً تجريبياً لصلاحية النماذج السيكو-سياسية المطبقة على سياق النزاع اليمني:

- تفسير الخمول (العجز المكتسب): نتائج الدراسة، خاصةً توثيق الإفقار الممنهج الناتج عن التسريح القسري، تفسر ظاهرة العجز المكتسب (Learned Helplessness). حيث أدت استمرارية العقاب إلى اقتناع الأفراد بأن مقاومتهم غير مجدية، مما دفعهم إلى الرقابة الذاتية (Self-Censorship) وتغيير الأولويات من المطالب السياسية إلى مجرد البقاء على قيد الحياة. هذا يؤكد أن الاستقرار القسري كان نتاجاً لـ الشلل النفسي المُصنّع.
- تبرير العنف (الابتعاد الأخلاقي): أثبت تطبيق نظرية الابتعاد الأخلاقي (Moral Disengagement) أن الفواعل النظامية استخدمت تكتيكات إزالة المسؤولية (كتبرير القمع بـ "حماية الوحدة")، مما سمح بتصعيد القمع ضد الحراك الجنوبي. هذا التكتيك سمح بإزالة الموانع الأخلاقية للبطش المطلق وتعبئة كافة مؤسسات الدولة ضدهم.
- تحليل رد الفعل (الحراك الجنوبي): تُناقش النتائج بأن الحراك الجنوبي عام 2007 لم يكن مجرد خلاف سياسي، بل كان عملية استعادة للكرامة والإرادة متأخرة، نشأت من النواة المُبعدة والمُهَانة. هذا يؤكد أن العقاب الهيكلي هو الذي أدى إلى تطرف الهوية كرد فعل عكسي عنيف للإكراه المنهج، وليس العكس.

الإسهام المعرفي والتوجيه نحو المساءلة المستقبلية

تُسهم مناقشة النتائج في تقديم إطار جديد لفهم الصراعات، له تداعيات مباشرة على العدالة الانتقالية:

تحدي العدالة الانتقالية: تؤكد المناقشة أن العدالة الانتقالية يجب أن تواجه تحدياً جديداً يتمثل في كيفية مساءلة الفواعل عن "الجرائم السردية والهيكلية". فالإقصاء الاقتصادي الموثق لـ 355 ألف فرد يجب أن يُعامل كـ جريمة ضد الإنسانية تتطلب تحدياً اقتصادياً للعدالة (استعادة الأصول والتعويض الشامل)، وليس فقط إصدار أحكام قانونية عن العنف المباشر.

الخلاصة المعرفية: إن فشل الوحدة نابع من تأسيسها على الإكراه السردي والعقابي لا مجرد خلاف سياسي، مما يؤكد أن أي مشروع سياسي مستقبلي لن ينجح إلا بـ التفكيك الشامل للمنظومة العقابية الثلاثية (الخطابية، والقانونية، والاقتصادية)

لضمان التوافق الطوعي والمواطنة بدلاً من القسر.

بالتأكيد. بناءً على الإثبات القاطع للفرضية الرئيسية للدراسة، التي تؤكد الارتباط الوثيق بين الحرب النفسية (الإكراه السردي) والسيطرة العقابية الهيكلية، يجب أن تكون التوصيات معمقة وشاملة لمعالجة هذا الإرث ثلاثي الأبعاد: الخطابي، الاقتصادي، والحقوقي.

ثالثا: التوصيات: (خارطة طريق لتفكيك الإرث العقابي)

محور التفكيك السردي والمعرفي (إنهاء الحرب النفسية)

- تهدف هذه التوصيات إلى إزالة الأثر النفسي والأيديولوجي للإكراه، وتفكيك حالة القيد المزدوج والعجز المكتسب التي سادت المجتمع.
- إصدار قرار سياسي وقانوني ملزم يقضي بـ إزالة صفة «التهديد الوجودي المُؤَمْنَنْ» (De-Securitization) عن أي مطالبة سياسية مستقبلية تخص شكل الدولة أو النظام السياسي.
- إلغاء كل النصوص والقرارات والخطابات الرسمية التي استخدمت مفهوم الوحدة لـ تجريم المطالب الحقوقية أو وصف المعارضة بالخيانة أو التهديد الوجودي
- تأسيس برامج وطنية لدعم الصحة النفسية والاجتماعية لمعالجة التداعيات طويلة الأمد لظاهرة العجز المكتسب (Learned Helplessness)، التي دفعت الأفراد إلى الرقابة الذاتية (Self-Censorship).
- دعم المؤسسات المدنية لتعزيز الوعي النقدي والثقافة المضادة للإكراه، وتمكين الأفراد من فك رموز القيد المزدوج المفروض على إرادتهم السياسية والاقتصادية.
- إحلال سردية المواطنة التعاقدية والطوعية محل سردية الإكراه، بحيث تُصبح الوحدة أو أي شكل مستقبلي للدولة خياراً توافقياً غير مشروط وغير مبني على التهديد.
- مراجعة شاملة للمناهج التعليمية والمؤسسات الدينية والإعلامية لضمان أن الولاء يكون للدستور والمؤسسات العادلة وليس للقسر أو الرمز الأيديولوجي.

محور المساءلة القانونية والاقتصادية (معالجة الجرائم الهيكلية)

تُعدّ هذه التوصيات حاسمة لضمان العدالة الانتقالية، والتركيز على التعويض عن العنف الهيكلي كجزء من جرائم النظام.

توسيع نطاق العدالة الانتقالية لـ تضمين المساءلة عن «الجرائم السردية» و «الجرائم الهيكلية» التي أدت إلى الإفقار الممنهج وتفكيك البنية الاجتماعية.

تأسيس هيئة قضائية متخصصة مهمتها التحقيق في مسؤولية الفواعل عن التطهير الوظيفي (تسريح أكثر من 355 ألف فرد) واعتبار هذا الإقصاء جريمة ضد الإنسانية تتطلب المحاكمة والمساءلة.

إلزام الدولة بتطبيق برنامج جبر ضرر شامل وفوري لا يقتصر على الضحايا المباشرين (القتل والاعتقال)، بل يشمل الضحايا غير المباشرين لـ العقاب الهيكلي.

التعويض المالي العادل والشامل لكافة الـ 355 ألف فرد الذين تم فصلهم قسرياً، وإعادة حقوقهم ومستحقاتهم، مع إمكانية إعادة الدمج أو تخصيص ميزانية ضخمة لـ «التنمية التعويضية» للمناطق الأكثر تضرراً من الإفقار الممنهج.

مراجعة شاملة للقرارات والتشريعات الاقتصادية التي نتجت عن التطهير الوظيفي، والتي أدت إلى تمركز الثروة والسلطة الاقتصادية في يد فئة محددة.

العمل على إعادة توزيع عادل للموارد واستعادة الأصول التي تم الاستيلاء عليها في سياق عملية العقاب، لإنهاء الانسداد الاقتصادي وكسر حلقة الإفقار.

محور الإصلاح السياسي والمؤسسي

توجيه العملية السياسية المستقبلية نحو بناء دولة مؤسسات قائمة على الإرادة الحرة والتوافق.

بناء توافق طوعي كشرط للحل: التأكيد على أن أي عملية سلام أو حل سياسي مستقبلي يجب أن يبنى على مبدأ التوافق الطوعي (Voluntary Consensus) لا الإكراه، وأن يتم تفكيك كامل لإرث المنظومة العقابية قبل الشروع في أي ترتيبات سياسية دائمة.

تعزيز دور البرلمان والمؤسسات الرقابية المستقلة لضمان عدم تكرار استخدام الخطاب الأيديولوجي كغطاء لـ الانتهاكات الهيكلية أو العنف الممنهج.

محور الإسهام الأكاديمي والبحثي

دعوة الباحثين والمراكز الفكرية لتبني النموذج التحليلي للدراسة (الإكراه السردي/العقاب الهيكلي) وتطبيقه على سياقات النزاع الإقليمية الأخرى التي تستخدم الشعارات المقدسة كأداة قمعية.

إجراء دراسات طولية متخصصة لقياس الأثر التراكمي لظاهرتي العجز المكتسب والرقابة الذاتية على الأجيال الجديدة، وتحديد استراتيجيات عملية لمكافحة هذا التدهور المعرفي والسياسي.

Abstract

This study addresses an urgent need to transcend the traditional analysis of the Yemeni conflict (1990–2025), focusing instead on the systematic control strategies targeting collective consciousness and will through Psychological Warfare. The main objective is to deconstruct and analyze how the sanctified narrative of "Unity or Death" was transformed from a national slogan into a systematic, punitive Narrative Coercion program, and to directly link this transformation to the escalation of systematic human rights violations and the paralysis of political will and societal resistance in the South.

The study employed a Critical Analytical Approach, supported by the historical method, to analyze the narrative structures of the dominant discourses during the specified period (1990–2025). It utilized an interdisciplinary theoretical framework, combining political science and social psychology, applying advanced theories to explain submission, most notably: Learned Helplessness, Double Bind Theory, and Moral Disengagement. The study relied on qualitative data sources, which included official statements, fatwas (religious edicts), and human rights organization reports, selected using Purposive Sampling.

The results demonstrated that regime actors succeeded in entrenching a comprehensive punitive system through two main mechanisms:

The narrative of "Unity or Death" was imposed as an "existentially securitized threat," generating a state of psychological paralysis and compulsory conformity (cognitive dissonance) among individuals. Political and rights-based demands were criminalized as "treason" warranting "death," which explains the sustained submission and acceptance of structural violence.

The second mechanism manifested in the process of "Functional Cleansing and Structural Exclusion." This process constituted a devastating economic and social punishment aimed at stripping the South of its elite and creating systematic impoverishment, and was the primary factor that ignited the peaceful Southern Movement in 2007.

The study concludes that the repressive system in Yemen relied on linking narrative and structural crimes with documented human rights violations. It recommends the necessity of a comprehensive and deep dismantling of the punitive system (discursive, legal, and economic) as a prerequisite for any future political project seeking stability based on consensus and citizenship, rather than coercion and existential threat.

Keywords: Psychological Warfare, Narrative Coercion, Unity or Death Narrative, Systematic Punitive Control, Learned Helplessness.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أساليب الدعاية الأمريكية والعراقية في حرب الخليج الثالثة، دراسة مقارنة للأساليب المستخدمة، 2005م.

انتهاكات وجرائم منسية وعدالة غائبة، تقرير حقوقي يوثق انتهاكات حقوق الانسان وجرائم التنظيمات الإرهابية في الجنوب للفترة من 1994- 2023م، الشبكة المدنية لإعلام والتنمية وحقوق الانسان، مارس 2024م.

الحرب النفسية.. اضواء إسلامية للدكتور فهمي النجار.

الحرب النفسية للدكتورة حميدة سميسم/2004م.

خطاب جماهيري لصالح: أقلية من تطالب بانفصال الجنوب في مهرجان بميدان السبعين 17 فبراير 2013م. https://www.youtube.com/watch?v=u0Wcc6z-MEM

خطاب صالح امام مجلسي النواب والشورى 2 فبراير 2011. https://youtu.be/NI-2fxtTm3Ek

خطاب صالح بمناسبة عيد الوحدة 21×5×2011. https://www.youtube.com/watch?v=bBij92HTq-U

خطاب لعلي عبدالله صالح في إب عام 1994 عن ترسيخ الوحدة اليمنية! https://youtu.be/rDXucBK9M0k

الدعاية الأمريكية في العراق، رسالة الدكتوراه التي حملت عنوان جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاعلام، 1998.

دور الاخوان المسلمين في الثورة اليمنية الدستورية عام 1948م الجزء الثاني، وجدان كارون فريح، مجلة وميض الفكر للبحوث والدراسات العدد 21 لسنة عام 2021م.

الرئيس اليمني صالح يصف الجنوبيين بالهنود والصومال وبقايا منقرضين، https://www.alshibami.net/saq

الرواية التي لم تُقرأ.. إخوان اليمن، https://www.alyoum8.net/articles/83804

علم النفس التطبيقي العسكري. خلدون الحكيم، (مطبعة خالد بن الوليد، جامعة دمشق 1981).

قصة حياة وتاريخ وطن، السفير قاسم عسكر جبران، 2023م

قضية شعب الجنوب، أ.د. حسين العاقل،

قراءات واجتهادات في الحرب النفسية بأعبد الله باهيري، (مكتبة الملك فهد، الرياض 1423هـ).

لقاء الرئيس علي عبدالله صالح بالعلماء 28 /2/2011. https://youtu.be/POcCPQ5duw

نص كلمة اصالح بمناسبة العيد الـ27 للجمهورية اليمنية، https://www.khabaragency.net/news80719.ph

اليمن وسياسة الأزمة الدائمة بقلم سارة فيليبس الطبعة الأولى حقوق الطبع والنشر 2011 يمكن زيارة الرابط التالي: https:// www.routledge.com/Yemen-and-the-Politics-of-Permanent

Adorno, T. W., Frenkel-Brunswik, E., Levinson, D. J., & Sanford, R. N. (1950). The authoritarian personality. Harper & Row.

Bandura, A. (1999). Moral Disengagement in the Perpetration of Inhumanities. Personality and Social Psychology Review, 3(3), 193–209.

Brehm, J. W., & Cohen, A. R. (1962). Explorations in cognitive dissonance. John Wiley & Sons.

Crisis Group. (n.d.). Breaking point? Yemen's Southern Question. Retrieved from https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/yemen/breaking-point-yemen-s-southern-question

.(Human Rights Watch. (2009

$$Report Title Missing$$

Journal of Democracy. (n.d.). Tracking the "Arab Spring": Yemen changes everything. Retrieved from https://www.journalofdemocracy.org/articles/tracking-the-arab-spring-yemen-changes-everything-and-nothing/

.Phillips, S. (n.d.). Yemen and the politics of permanent crisis. Routledge

Solomon, S., Greenberg, J., & Pyszczynski, T. (2015). The worm at the core: On the role of death in life. Random House.

.(.South24. (n.d

$$Article Title Missing$$

Retrieved from https://south24.net/news/newse.php?nid=4335 .

.(.South24. (n.d

$$Article Title Missing$$

Retrieved from https://south24.net/news/news.php?nid=829 .

The Political Challenge of Yemen's Southern Movement. (n.d.). Retrieved from https://carnegie-production-assets.s3.amazonaws.com/static/files/files__yemen_south_movement.pdf

URL Reference. (n.d.). Retrieved from https://digitalcommons.du.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2983&context=etd

/URL Reference. (n.d.). Retrieved from https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC12476252

URL Reference. (n.d.). Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/303359942_Free_from_State_Violence_or_Free_to_Comply_A_Revised_Typology_of_Coercion_and_Repression_in_Liberal_Democracies

URL Reference. (n.d.). Retrieved from https://scispace.com/pdf/coercive-institutions-and-state-violence-under-3hw3967v9c.pdf

URL Reference. (n.d.). Retrieved from https://solutions-centre.org/pdf/TOWARD-A-THEORY-OF-SCHIZOPHRENIA-2.pdf

URL Reference. (n.d.). Retrieved from https://sto1or.com/%D9%82%D8%B1A8

.(.YouTube. (n.d

$$Video Title Missing$$

Retrieved from https://www.youtube.com/watch?v=R-tm3VODP90 .

مؤسسة

اليوم الثامن

alyoum8.net

للإعلام والدراسات

مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات هي مؤسسة إعلامية وبحثية مستقلة، تأسست وفق أحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (1) لعام 2001م ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (129) لعام 2004م.

تتمتع المؤسسة بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، وتعمل في مجالات الإعلام، التنمية، الشؤون الاجتماعية، والإنسانية، دون استهداف الربح التجاري.

- تحمل المؤسسة ترخيص رقم (0693) صادر عن مكتب الشؤون الاجتماعية في عدن.

تاريخ التأسيس: 13 أكتوبر 2016م.

تسعى المؤسسة منذ نشأتها إلى تقديم تغطية شاملة للأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مع التركيز على إعداد بحوث ودراسات معمقة حول قضايا الصراع في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي المطلين على البحر الأحمر، ومضيق باب المندب، وخليج عدن.